

جامعة الحاج لخضر باتنة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وإنعكاساته على  
الشراكة الأوروبية جزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد الناصر جندلي

إعداد الطالب:

لطفي مزياني

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د صالح زياني
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الناصر جندلي
ممتحنا	جامعة تيزي وزو	أستاذ التعليم العالي	أ.د عمر بغزوز
ممتحنا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	د. مراد بن سعيد

السنة الجامعية: 2011/2012

# التيه

إلى من تربيت في كنفه حنانهم ورعايتهم والدي العزيزان قرة عيني اللذان أمداني بدعائهما

إلى كل أفراد عائلتي أخواتي ، إخوتي وأزواجهم

إلى أبنائهم الأعمام على قلبي

إلى عبد الحميد ، محمد

إلى هاجر ، إيمان ، مريم وإكرام

والى الكنائس

نريمان ليلي، ادم جمال، أمير، نهال فاطمة الزهراء

والى خطيبتي نادية "أصيلة" التي أتمنى لها كل النجاح والتوفيق راجيا من المولى وأن ينعم

علينا بنعمه وبركاته في حياتنا الزوجية .

إلى أصدقائي رامي، أمين، سامي، خالد، الهادي .....

إلى كل من يعشق الكلمة ويهوى عمقها

والى كل من يحب الفكر ويعيش لفكرة

أهدي ثمرة هذا الجهد.....

لطيفي

# شكر و عرفان

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذ الدكتور: عبد الناصر جندلي الذي قبل الإشراف على هذا العمل، كما له مني فائق الإحترام والتقدير على النواحي القيمة التي لم يبخل بها علي طيلة مشواري الدراسي لسنوات الماجستير. وإلى لجنة المناقشة، إلى كل من أستاذ الدكتور صالح زياني، أستاذ الدكتور عمر بغزوز وإلى الدكتور مراد بن سعيد.

دون أن أنسى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء كان من قريب أو بعيد، من عمال المكتبة، الإدارة، إلى كل هؤلاء أقدم أعز التحيات وأخلص الأمنيات. إلى كل الأساتذة الذين درسوني في كافة أطوار الجامعة، أتمنى لكم المزيد من التقدم، وخدمتم في خدمة العلم وطالبه.

شكراً للجميع

لطفي

# خطة الدراسة

**الفصل الأول:** مفهوم الأمن وتطوره في نظرية العلاقات الدولية

**المبحث الأول:** ماهية الأمن: خصائصه أبعاده ومستوياته

**المطلب الأول:** مفهوم الأمن

**المطلب الثاني:** خصائص الأمن و أبعاده

**المطلب الثالث:** المستويات المتعددة للأمن

**المبحث الثاني:** الأمن حسب منظورات العلاقات الدولية

**المطلب الأول:** الأمن حسب النظريات التقليدية الكلاسيكية ( المدرسة الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة)

**المطلب الثاني:** الأمن حسب المدرسة الليبرالية و البنائية

**المطلب الثالث:** المنظور النقدي للأمن

**المبحث الثالث:** ديناميكيات أمن الطاقة الأوروبي

**المطلب الأول:** ماهية الأمن الطاقوي

**المطلب الثاني:** مركب أمن الطاقة في إطار الإقليمية الأمنية

**المطلب الثالث:** نموذج مجتمع أمن الطاقة ودبلوماسية الطاقة

**الفصل الثاني:** الأمن الطاقوي الأوروبي بين التحديات و الفرص

**المبحث الأول:** الطاقة في الإتحاد الأوروبي

**المطلب الأول:** الخلفية التاريخية للطاقة في الإتحاد الأوروبي

**المطلب الثاني:** الوضعية الطاقوية للإتحاد الأوروبي

**المطلب الثالث:** أخطار أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي

**المبحث الثاني:** تحديات أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي

**المطلب الأول:** نقص الإنتاج المحلي للطاقة و التبعية العالمية للخارج

**المطلب الثاني:** موثوقية موردي الطاقة و مشاكل البنية التحتية للإتحاد الأوروبي

**المطلب الثالث:** تحدي العلاقة مع روسيا و غياب سياسة طاقوية أوروبية مشتركة

**المبحث الثالث:** الإستراتيجية الأوروبية في تأمين إمداداتها الطاقوية

**المطلب الأول:** إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الطاقوية على المستوى المحلي

**المطلب الثاني:** بناء و عقد حوارات مع الدول المنتجة

**المطلب الثالث:** منطقة قزوين: المفتاح لضمان أمن الطاقة الأوروبي

**الفصل الثالث:** الشراكة الأورو جزائرية

**المبحث الأول:** واقع الشراكة الأورو جزائرية

**المطلب الأول:** الشراكة الأورومتوسطية والمقومات الأساسية المساعدة على قيامها

**المطلب الثاني:** خصوصيات الاقتصاد الجزائري

**المطلب الثالث:** الإستراتيجية الجزائرية في تأمين إمداد الطاقة للإتحاد الأوروبي

**المبحث الثاني:** المحروقات في معادلة علاقات الجزائر مع الدول

المحورية للإتحاد الأوروبي

**المطلب الأول:** النفط ودوره في رسم حجم العلاقات الأورو جزائرية

**المطلب الثاني:** مكانة الغاز الطبيعي كمورد جديد في العلاقات الجزائرية الفرنسية

**المطلب الثالث:** دور الغاز في العلاقات الجزائرية الإيطالية

**المطلب الرابع:** الغاز الطبيعي و دوره في العلاقات الجزائرية الألمانية

**المبحث الثالث:** آثار الشراكة على قطاع المحروقات

**المطلب الأول:** أثر الشراكة على إنتاج المحروقات

**المطلب الثاني:** أثر الشراكة على عائدات الصادرات البترولية

**المطلب الثالث:** أثر الشراكة على التكنولوجيا و الموارد البشرية (العمالة)

**الخاتمة**

**قائمة المراجع**

**فهرس المواضيع والجداول**

مقدمة

يكتسي عنصر الطاقة طابعا مميزا في حياة الأفراد كما في حياة الدول، إذ يمكن تحويله إلى سلاح ذو حدين سلاح للسلم، وسلاح للحرب. هذه الأهمية دفعت بكليمنصو إلى التصريح بأن " كل نقطة نפט تساوي نقطة دم"، فأهمية المحروقات في الاقتصاد العالمي جعل مكانتها ذات أهمية بالغة أفضل من قيمة المعادن جميعا، بينما كانت تمثل 7 قبل أزمة

حيث يتأثر النفط وارتفاع استهلاكه كاستجابة للحوية الكبيرة التي عرفتها المصانع الأوروبية من زيادة وتطور في صناعة السيارات، السفن، الطائرات والدبابات... الخ.

تلعب الطاقة دورا مهما للدول المصدرة في توفير مصدر تمويل خطط النمو الاقتصادي، خاصة من العملة الصعبة التي تسهل استيراد السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، كما يمكنها تسهيل بناء قاعدة صناعية خاصة صناعة التكرير والبتروكيمياويات منها القيام بمشاريع حيوية تساهم في إنعاش الحياة الاقتصادية لهذه الدول، والعمل على إيجاد حلول لمشاكل عديدة تتخبط فيها والخروج منها يتطلب رؤوس أموال كبيرة، وكذا التطور الاقتصادي والاجتماعي تلعب في تحقيقه رؤوس الأموال الأجنبية دور المتغير المستقل في هذه الحلقة التي لا تنتهي عقدها.

### أهمية الموضوع:

إن التعرض لموضوع امن الطاقة يبدوا سهلا، لكنه في الحقيقة يحتاج إلى الكثير من البحث عن المعلومات، ودقة التحليل، ونفاز البصيرة، ومنه البحث عن حجم التبادلات التجارية خاصة مع الدول ذات الأهمية الإستراتيجية وعلاقات دول الإتحاد الأوروبي مع الدول المنتجة الأخرى التي تساهم في إمدادات الطاقة لدول الإتحاد.

لقد لعبت الطاقة دورا مهما في بدايات تكامل القارة الأوروبية، أين ارتبط بتوقيع الاتفاقيات الخاصة بإنتاجها. ففي كثير من الأحيان كان هذا العنصر الحيوي بالطاقة- السبب الرئيسي في العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية ما بين الفواعل الدولية.

لكن وبعبارة أخرى فقد مهد الطريق للعديد من المنظمات الدولية والشركات الأخرى بالظهور، كشركات الطاقة الدولية وعلى هذا الأساس فإن السياسات الطاقوية عادة ما تكون مرتبطة بسياسة الدفاع للدول. لذلك تعي الدول والحكومات بأهمية الوضعية الطاقوية ودورها في ضمان الأمن والاستقرار للدول الأوروبية.

إن المنافسة بين مختلف دول العالم من للوصول إلى مصادر الطاقة أصبحت اليوم واحدة من بين أهم الأولويات على مستوى الأجندة الدولية للسياسة والاقتصاد. أين أصبح يشكل الأمن الطاقوي أحد الرهانات الأساسية من منظورها الواسع، و لم يخلو أي نقاش من تناول مسألة أمن أوروبا الطاقوي. إذ تعمل لضمان أمنها من خلال تنويع مصادر تموينها اعتماداً على البترول والغاز الجزائري، كون الجزائر من الدول ذات الأهمية الجيوإستراتيجية في العلاقات بينها وبين دول الإتحاد الأوروبي. ولكونها الدولة المغربية المهمة التي تمتاز باحتياطي كبير من النفط والغاز، كما أن قدرتها التي تلبي معظم طلبات احتياجات الدول الأوروبية كفرنسا، اسبانيا، ايطاليا والبرتغال وارتباطها بالغاز الجزائري، إلى جانب دور الجزائر المستقبلي في تأمين إمدادات الدول الأوروبية بالغاز الطبيعي عن طريق مشروع أنبوب الغاز الجزائري- أوروبا، والذي تستفيد منه العديد من الدول الأوروبية مع احتمال الإرتفاع الكبير في استهلاكه وإحلاله كمورد طاقة بديلاً عن النفط.

إن التحول في استهلاك الطاقة من البترول والغاز الطبيعي في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، جعل الجزائر تحظى باهتمام خاص، حيث دفع ذلك بالدول الأوروبية إلى عقد مشاريع ذات أهمية كبيرة مع الجزائر، كالأنبوب الجزائري- الايطالي، والذي تستفيد منه تونس، ثم مشروع الأنبوب الجزائري- الاسباني لتزويد أوروبا بالغاز الجزائري عبر مضيق جبل طارق الذي سيمنح الجزائر فرصة إيصال غازها إلى أقطار عديدة كألمانيا، بلجيكا، هولندا وغيرها، وبالتالي فتح عهد جديد لفتح أبواب علاقات اقتصادية مع دول يمكن الاستفادة من خيراتها الصناعية والتكنولوجية .

ولما كانت الجزائر تتمتع بمصادر طاقة مهمة من المحروقات أهمها: الغاز الطبيعي والبترول، فإن هذه الأهمية الطاقوية للجزائر، جعلت الدول الأوروبية تمنح لها اعتباراً مميزاً

في إستراتيجيتها لضمان أمنها الطاقوي، خاصة وأن القاعدة الاقتصادية لهذه الدول جعلتها تحتل مكانة مهمة في استهلاك موارد الطاقة بمختلف أنواعها. ومن جهة أخرى، تسعى الجزائر إلى كسب وإستغلال هذه الأهمية الطاقوية من أجل مواجهة تصلب الموقف الأوروبي إزاء بعض القضايا السياسية والاقتصادية التي تمس مصالحها، أهمها: ضمان أمن الطلب على مصادرها الطاقوية، وقضايا الإستثمارات الأوروبية المباشرة وتتنقل الأشخاص بين صفتي المتوسط .

### أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع بالدرجة الأولى إلى أهميته وحساسيته، ويمكن تصنيفها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أما الأسباب الموضوعية؛ فتتعلق في الرغبة في تناول هذا الموضوع، باعتباره ذو حساسية كبيرة جدا والذي يبرز من إهتمام الدول منها الأوروبية على وجه الخصوص بمسألة أمن الطاقة، هذا المجال من حقل الدراسات الأمنية الذي يرتبط أساسا باقتصاديات الدول والقاعدة الصناعية التي تتطلب توفر الطاقة بأنواعها خاصة منها البترول والغاز اللذان يعتبران المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول الصناعية.

وما يؤكد ذلك هو كثرة الصراعات والحروب من أجل الوصول إلى هذه الموارد والتي لا تقل أهميته عن بقية عناصر قوة الدولة التي ترتبط بالقوة العسكرية، والتطور الصناعي، أو ما يعرفه قطاع صناعة الأسلحة. فاستحوذ أو امتلاك دولة لمصادر طاقوية كبيرة واحتياطي كبير يزيد من قوتها ومكانتها عالميا. وهذا ما أكده الغزو الأمريكي للعراق أو ما تسعى إليه الدول الأوروبية للتخلص من مصدر تهديدها وهي روسيا التي تعتبر المسيطرة في أوروبا الشرقية.

أما فيما يتعلق بالأسباب الذاتية؛ فتتمثل في إثراء المكتبة بموضوع الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي ومدى إنعكاساته على الشراكة الأورو- جزائرية في مجال الطاقة. فرغم الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع إلا أن الكتابات الأكاديمية حوله قليلة وبالنظر إلى ما سبق،

فإن الفضول العلمي كان وراء اختيار هذا الموضوع بالإضافة إلى أهميته وحساسيته في ظل أن جل الدول الأوروبية على وجه الخصوص تتأثر بسوق الطاقة والأزمات التي تحدث على مستوى هذا القطاع نظرا لافتقار الدول الأوروبية للمصادر المحلية التي من شأنها أن تلبى حاجيات الدول الأعضاء.

## المقاربة المنهجية

أما عن المقاربة المنهجية يجمع الباحثون في العلوم الاجتماعية على عدم وجود منهج متكامل يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى الحقيقة العلمية، التي هي غاية كل بحث علمي. لذلك يجب الاعتماد على مناهج التي تساعد في تسليط الضوء على مختلف جوانب موضوع الدراسة للوصول إلى تحليل دقيق وموضوعي، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج تتمثل في الآتي:

**1/ المنهج التاريخي:** والذي من خلاله يمكن الرجوع إلى جذور الموضوع ليساعد على الفهم الجيد وأسباب الاهتمام الأوروبي بالأمن الطاقوي وعقده علاقات مع الجزائر. حيث وظف في دراسة الخلفية التاريخية لأزمات الطاقة والتي تأثر بها الإتحاد الأوروبي في مجال الإمدادات الطاقوية، سواء في الشرق الأوسط أو بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية والخوف الأوروبي الشديد من انقطاع إمدادات الطاقة عنه.

**2/ المنهج الإحصائي:** والذي من خلاله الوصول إلى نتائج دقيقة قدر الإمكان والابتعاد عن العمومية، وقد استعمل هذا المنهج في عملية قراءة الجداول وتحليل بعض الإحصائيات التي تتعلق خاصة بحجم التجارة البينية على مستوايين:

المستوى الأول حجم المبادلات التجارية وخاصة حجم الإستهلاك الأوروبي للطاقة والإمدادات التي يتلقاها من أوروبا الشرقية والتي تتركز في الغاز الروسي والدول المصدرة من الشرق الأوسط.

أما المستوى الثاني الذي يدور حول حجم المبادلات التجارية الأوروبية مع الجزائر ومستوى التصدير الطاقوي للجزائر تجاه الإتحاد الأوروبي.

**3/ منهج تحليل المضمون:** الذي يعتمد على تحليل الخطابات والتصريحات الرسمية وقراءة ما ورائها ودوافعها الحقيقية وليست الموجهة للاستهلاك الإعلامي من خلال قراءة النوايا الأوروبية خاصة من خلال المبادرات التي تطرحها على جنوب المتوسط ورد فعل الطرف الجزائري تجاهها و موقفه منها خاصة ما تعلق بمجال الطاقة

أما إشكالية الدراسة في مجال الأمن الطاقوي احد المجالات و أكثرها حساسية خاصة وإن القاعدة الصناعية للدول المتطورة تعتمد على توفر و تأمين هذه المادة. وفي ظل اعتماد الإتحاد الأوروبي على الطرف الروسي في مجال الإمدادات بالغاز و ما تعرفه دول أوروبا الشرقية من أزمات في مجال الطاقة خاصة ما بين روسيا وأوكرانيا هذا ما يؤدي إلى تهديد دول الاتحاد الأوروبي من طرف روسيا بطريقة غير مباشرة. ما يستدعي بالدول الأوروبية إلى البحث عن تنويع الإمدادات لتجنب الوقوع في أزمة الطاقة و لهذا تسعى إلى تعزيز أمنها الطاقوي. إنطلاقاً من هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

\* إلى أي مدى أدى البحث عن أمن إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي إلى ربط إتفاقيات ثنائية مع الدول المنتجة ؟

تمت الاستعانة في هذه الدراسة المتعلقة بالأمن الطاقوي الأوروبي والعلاقات

الأوروبية ببعض الفرضيات منها

\* الاحتياطات الداخلية لمصادر الطاقة الأوروبية وغياب سياسة مشتركة و تبعيتها للمصادر الخارجية تشكل تهديداً لأمن أوروبا.

\* أدت الأزمة الروسية الأوكرانية بالاتحاد الأوروبي إلى البحث عن تنويع مصادر إمداداته للحفاظ على أمنه الطاقوي.

\* تتمتع الجزائر بمصادر طاقوية هامة جعلها في قلب اهتمام سياسات الاتحاد الأوروبي كمصدر طاقة موثوق ومصدر من مصادر التأمين.

تضمنت الدراسة المقدمة، التعريف بالموضوع وأهميته ثم إشكالية الدراسة و الفرضيات، بالإضافة إلى المناهج المتبعة. كما احتوت على خطة دراسة من ثلاث فصول حيث تضمن

الفصل الأول الإطار النظري وهذا بدراسة مفهوم الأمن من حيث كونه في السابق كان متصل بالتهديد المحدد ألا وهو التهديد العسكري ثم تغير هذا المفهوم إلى معاني أخرى نظرا لاختلاف مصادر التهديد ثم الخصائص التي يتميز بها إضافة إلى أبعاده، مستوياته وتطبيقاته الجديدة. كما اندرج هذا المفهوم في العديد من نظريات العلاقات الدولية والتي لم تخلو من تناول مسألة أمن الطاقة ثم البحث في ديناميكيات امن الطاقة الأوروبي، من خلال معرفة مفهوم أمن الطاقة ثم مركب أمن الطاقة في إطار الإقليمية الأمنية ثم دراسة نموذج الأمن الطاقة الأوروبي و هذا من خلال درجات التكامل داخل دول أعضاء الاتحاد حول قضية الطاقة و هذا ما يبرز اختلاف التوجهات في السياسة الخارجية المتبعة ثم الدبلوماسية الطاقوية كأحد الديناميكيات التي يتبعها الاتحاد الأوروبي من خلال الاتفاقيات الثنائية مع الدول المنتجة و هذا كله في سبيل امن الإمدادات .

أما الفصل الثاني فتمحور حول دراسة الطاقة بين التحديات التي يواجهها انطلاقا من الخلفية التاريخية للطاقة في الإتحاد الأوروبي ثم الوضعية التي يتميز بها هذا القطاع مما بين الأخطار التي يواجهها والتحديات التي تقف عقبة أمام أمنه الطاقوي، إلى الفرص التي يبحث عنها الإتحاد في السعي نحو التأمين من خلال تنويع مصادر إمداداته كإستراتيجية لكسر النفوذ الروسي في المنطقة وهذا بعقد وبناء علاقات وحوارات مع الدول المنتجة.

وفي الفصل الثالث المتمحور بالعلاقات الأورو جزائرية فهو أحد التوجهات التي اعتمدها الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية نظرا لكون الجزائر من الدول المتوسطية الهامة التي تتمتع باحتياطي كبير من المحروقات وهذا ما يتمتع به الاقتصاد الجزائري من خصوصية . إضافة إلى المشاريع التي تربط الجزائر بالشريك الأوروبي من خلال أنابيب نقل الغاز الطبيعي إلى معظم الدول الأوروبية منها فرنسا، إسبانيا وإيطاليا. وأخيرا ما يترتب عن هذه الشراكة من آثار على قطاع المحروقات في الجزائر من آثار ايجابية وسلبية على حد سواء.

**الفصل الأول:  
مفهوم الأمن وتطوره في نظرية العلاقات الدولية**

## المبحث الأول : ماهية الأمن : خصائصه أبعاده ومستوياته

شكل القرنين الماضيين عصر التحولات الكبرى على المستوى العالمي وذلك في الميادين العسكرية، السياسية، الإقتصادية والثقافية وحتى الإجتماعية والبيئية، فرغم تنامي النقاشات النظرية حول موضوع الأمن ، من خلال تحديد أطراف الفكرية والمنهجية وديناميكية العملية، إلا أنه كان وما زال يشكل مطلب الجميع، دولا، مجتمعات وأفراد.

من هذا المنطلق شهد حقل الدراسات الأمنية سجلا فكريا قويا، بداية ضمن إطاره التقليدي العسكري- الدولاتي وهو ما ترجم في طروحات المنظور التقليدي، الذي يجد تبرير إفتراضاته الأساسية في التفسير الواقعي لتفاعلات السياسة العالمية. حيث لم يتعد مفهوم الأمن حدود ضمان استمرارية الدولة وحماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي، كونها فاعل وحدوي عقلاني ومحرك للعلاقات الأمنية.

غير أن ظروف ما بعد الحرب الباردة انعكست بتبعاتها على هذا التصور الإستراتيجي، مما فرض ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية حيث امتد التأثير إلى فواعل من غير الدول على المستويين التحتي (الأقليات، الجماعات العرقية،.....الخ)، والفوقي ( المنظمات الدولية، المنظمات الحكومية (ONG)، إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد أمام شيوع مظاهر الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية وأزمات الطاقة والتدهور البيئي.

بات من الضروري إعادة النظر في صياغة مفهوم " معضلة الأمن" الأمر الذي طرحته الدراسات النقدية التي علقت على النظر بجدية في المخاطر والتهديدات الجديدة ضد الأمن بمختلف مستوياته الدولية، الإقليمية والبشرية مع الحرص على وثاقه ارتباطه بالمسائل الإقتصادية، البيئية و المجتمعية وليس هذا فحسب، بل اعتبرت الدولة إلا وسيلة أو أداة لضمان بقائه و تحقيق رفاهية أفرادها من خلال تطور اقتصادها والسعي إلى تغطية مطالبها المتنوعة.

## المطلب الأول : مفهوم الأمن

اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة " الإيمان"، فالأمن في الأصل هو الإطمئنان الناتج من الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس، إذ نجد قوله تعالى: " فاليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف" ( قريش، 4/3 )، و قوله تعالى أيضا:

" وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا" ( النور، 55 )<sup>(1)</sup> فهذا دليل على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند العرب في فترة حديثة وقد ذكر في القرآن الكريم وعرفه العرب منذ أمد بعيد. كما أنه يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنية النفس وزوال الخوف<sup>(2)</sup> والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (Global Threat) والذي يتضمن التهديد الإقتصادي ، الاجتماعي والسياسي الداخلي والخارجي.<sup>(3)</sup>

وفي اللغة الأجنبية، ترجع الكلمة الإنجليزية Security إلى أصلها اللاتيني Securitas / Securus المستنبطة من الكلمة المركبة Sine , Cura حيث تعني " بدون " وتعني Cura التي أصلها Curio "اضطراب" ومنه تعني Sine, Cura " بدون اضطراب".

- كما ورد المفهوم في القاموس الأنجليزي Oxford بمعنيين :

المعنى الأول ؛ حيث أن الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد وله شروط، منها:

- يجب أن يكون الأمن دائما؛
- يجب أن يكون الأفراد محميين من التهديدات؛
- يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديد ما.

المعنى الثاني ؛ وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة، منها:

- وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.

(1) الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، عدد10، جوان2003، ص165.

(2) قاموس المحيط الإلكتروني، "على الموقع: [www.noheet.com](http://www.noheet.com)

(3) زكريا حسين ، "الأمن القومي" على الموقع:

- هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
- هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر. (1)
- أما في المعنى الاصطلاحي، فقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعدد مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معهم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، وهذا الإختلاف نابع من الإختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا وإختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول، والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد. (2)
- وفيما يلي نسوق العديد من التعريفات التي وضعها دارسوا العلاقات الدولية للتعرف أكثر على دلالة هذا المصطلح، وطبيعة هذه الإختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعاريف لهذا المصطلح.
- كثيرا ما إرتبط الأمن لدى الدارسين بالرغم من إختلافهم حول مضمونه ومصادره بمتغير التهديد أو اللا أمن لذا لا يمكن تصور الأمن Security دون اللاأمن Insecurity والعكس صحيح. (3)
- ففي هذا الصدد يعرف ميكائيل ديون Michael Dillon الأمن على أنه مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق إنتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض، يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن، ما عبر عنه ديون (in) Security Dillon (4) وهنا تطرق ديون للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من أثاره وذلك عبر وسائل، هذه الوسائل موضوع للأمن، لذي عرف الأمن على أنه وسيلة Instrument.

(1) Michael Dillon, Politics of Security , London ,Routledge, 1996, p 121

(2) الطيب البكوش، مرجع سابق، ص 165.

(3) Michael Dillon, Op Ci, p 121

(4) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 14.

ويري البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (Threat)، لذا فإن كينث والتز Kenneth Waltz قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه ريتشارد أولمن على أنه الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة مستوى حياة سكان الدولة.
- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما، أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات إقتصادية، منظمات دولية وغير حكومية).<sup>(1)</sup>

ويعرف باري بوزان Barry Buzan (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات والإنكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سواء كانت عسكرية Military أو غير عسكرية No.Military، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تم التفرقة بين التهديدات الأمنية، والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج إنعكاسات طبيعية، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره ودرجة حدته. وقد عرفه هنري كيسنجر على أنه " تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء". وعرفه أرنولد وولفر بأنه " غياب التهديد ضد القيم المكتسبة هذا من جانبه الموضوعي أما في جانبه الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم".<sup>(2)</sup> وعرف والتر ليبمان Walter Lippman الأمن على أنه: "حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها"<sup>(3)</sup> إذ يتبين أن العامل المحدد في تعريف والتر ليبمان للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للجماعة.

(1) Petter Hough, Understanding Global Security, London, Routledge, 1ed, 2004, p 7.

(2) عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي"، نقلا عن الموقع:

<http://www.geoplitics.com/Adel.Zeggagh/link.html>

(3) John Baylis and Steve Smith, Globalization of World Politics, New York, Oxford University Press, 2<sup>nd</sup> ed, 2001, p255.

لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم المشتركة أو الأساسية؟ هل هي بقاء الدولة، أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية؟ وقد حدد والتر ليبمان هذه القيمة الأساسية حيث عرف الأمن القومي على أنه: "محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية الضرورية، الكوارث الطبيعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والبيئية.

بينما قدم ويفر Weaver مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي (Societal security) حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود كالهجرة السرية، الجريمة المنظمة، الإرهاب... وغيرها. هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات. (1) لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، وحتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح تحديث Modernization، وحتى الحضارات الغربية تخشى القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة القادمة من الدول المختلفة.

يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو الشعور بالاطمئنان وعدم الإحساس بالخطر، فهو مفهوم مركزي في حياض كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة، كما يشير الأمن إلى معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الإجتماعي أي التماسك بين فئات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصالح الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات. (2) كما يعرف الأمن على أنه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، سواء كانت داخلية أو خارجية (3) وأن تكون آمنة يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة أساسية وشرطا مسبقا للعيش بسلام. (4)

(1) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26

(2) أحمد الرشيد و آخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2003، ص 3.

(3) هيثم اللع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي- فرنسي أنجليزي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر التوزيع، 2005، ص 77

(4) مارتن غريفيش و آخرون ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج، دبي، 2008 ، ص 78.

إن مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي، وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم وطروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدها كان هذا الأخير قبل تفكك الإتحاد السوفياتي مرتكزا حول القطاع العسكري ( المتمركز حول مفهوم أمن الدولة- الأمن القومي)، توسع بعد انهيار الإتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى من جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة إنتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات آتية من مجالات عدة: الاقتصادي، الإجتماعي والثقافي... إلخ وليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود. (1) لذلك أصبح الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس فقط عسكرية، حيث ظهرت عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن وتجنب الحرب. (2) هذه الفترة الانتقالية في إعادة صياغة مفهوم الأمن أطلق عليها مرحلة الثورة في الدراسات والشؤون الأمنية، خاصة مع تزايد أهمية وتيرة ظاهرة الإعتماد والمتبادل بين مختلف فواعل النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل وآليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقيات رسمية أو غير رسمية سيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لوظائفها ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجؤون إلى فواعل أخرى ليحققوا حاجاتهم. (3)

إن تنوع التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنية متعددة التخصصات Multidiciplinaire لذلك في ظل غياب منظور أمني شامل ومتخصص، فإن مستجدات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة كشفت عن عمق عجز التصورات التقليدية لمفهوم الأمن في تحليل حركيات هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما سيتم توضيحه في مستويات الدراسة.

(1) Annette Junemann, Euro-Mediterranean Relations after 11 September , London ,Franck Cass, 2004.from [www.Gegapedia.org](http://www.Gegapedia.org).

(2) زكريا حسين، "الأمن القومي"، مرجع سبق ذكره.

(3) James N.Rosenau, The United nations in a turbulent world, London,Lynne, Rienner publishers,1992,p28.

لذا يطلق على المحاولات التنظيرية في هذا المجال ( الدراسات الأمنية Security

Studies) تبعا لاختلاف التصورات الناتجة عما يلي :

- اختلاف التهديدات الأمنية من دولة إلى أخرى، فالتهديدات الأمنية التي تواجه دولة متقدمة ليست نفسها التي تواجه دول العالم الثالث، لذا فإن تصورهما لمفهوم الأمن سيكون مختلفا.

- اختلاف التهديدات الأمنية حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف، ففي سنوات السبعينيات من القرن العشرين، ساد الحديث عن الأمن الطاقوي Energetic

Security<sup>(1)</sup>.

- زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة الاتصالات العالمية، حيث

يقول توماس فريدمان Thomas Friedman: " الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المتعلقة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما في ذلك الاتصال عبر الانترنت،

الأسواق، ومن أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلى باب دارك"<sup>(2)</sup>، فشبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في أغلب المجالات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والثقافية تزيد من

ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهها.

ومما سبق يتبين أن مفهوم الأمن لم يعد يعني أن الدولة التي حققت أمنها حققت أمن أفرادها

عن طريق مجابهة العدو الخارجي والاستعداد العسكري، بل أصبح يشمل عدة مستويات.

فعلى المستوى الوطني مثلا، تتحرر الدول من كل خطر يهدد كيائها ومصالحها داخليا.

وعلى المستوى الفردي، يتحرر الفرد من كافة التهديدات التي تهدده مثل: الفقر، المرض

وحتى سلطة دولته... الخ، وبالتالي اتسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات ومجالات أخرى

تتعدى المجال الضيق للأمن الوطني الذي ساد الدراسات التقليدية حول الأمن.

(1) Jean Jaques Roche et Charles Philippe David, Théories de la Sécurité, Paris ,Montchrestien , 2002, pp13-14

(2) جوزيف ناي وجون دوناهيو، الحكم في عالم يتوجه نحو العولمة، ترجمة محمد الشريف الطرح، القاهرة، العبيكان، 2002، ص 126

## المطلب الثاني : خصائص الأمن و أبعاده

### الفرع الأول: خصائص الأمن

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي تتميز بها، تكون صفات دائمة وملزمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر، والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

أولا :- النسبية ؛ إن سعي الدولة إلي تحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول)، والوظيفية كالمنظمات الدولية، قد يكون أمن دولة معينة ذات طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير بإستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية، فأمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى. (1) أي أن الدولة تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عال جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

ثانيا :- الانعكاسية ؛ وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة لأن تهديد هذه الأخيرة تعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو إنعكاس ضمن الدفاع عن قيم معينة. (2) أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس إستمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل: الإتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه، وفي نفس الوقت إستمرار فكره الشيوعي الإشتراكي وبزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية ( أمن الدولة: أمن قيمها ومصالحها).

ثالثا:- الديناميكية؛ يتخذ الأمن مفهوما مرنا، بإعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا إيجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن صفة الركود و التوقف. (3)

(1) خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 1995)، ص27.

(2) احمد الرشيد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص18

(3) المرجع نفسه ، ص 14.

فالأمن ظاهرة تتغير وتماشى والتطورات الدولية، فهو قديماً مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمناً إنسانياً، أو إقتصادياً أو إجتماعياً، الذي سائر التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الفرد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة ويبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيداً تماماً عن الجمود أي في حركية مستمرة.

### الفرع الثاني: أبعاد الأمن :

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية ، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة إقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعة تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة<sup>(1)</sup> فالأمن توسع ليشمل قطاعات وإبعاد عديدة. نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيصها فيما يلي :<sup>(2)</sup>

**البند الأول: البعد العسكري :** هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن من خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينيات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني جميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية، أو حتى هجومات تقليدية وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين إحتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي، أو حتى إجبار باقي الدول على إنتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الو. م أ لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الإستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب.<sup>(3)</sup>

(1) تامر كامل ، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985، ص 26  
(2) هريت برلون، نطاق التهديد غير العسكري، من كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: فادي حمود وأخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 120

(3) رداق طارق ، الإتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2002)، ص ص 14-15.

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد ( القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث النوع أو الفعالية ( رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي: مثل الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة. (1)

### البند الثاني: البعد السياسي

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحد الإقليمية، وفي إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الإستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما فيما يتعلق بالسيادة، فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي. (2) لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية والحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية. (3)

(1) طارق رداق، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16

(2) المرجع نفسه، ص 16

(3) ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، القاهرة، 1985، ص 67

**البند الثالث: البعد الثقافي**

اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء إنحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته، وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي إنطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع أو ربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية نظراً لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي إنتقل حسب صامويل هينينغتون نحو الصدام الحضاري بعدنهاية الحرب الباردة.

يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الإتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقاً لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة بإسم الثقافات الفرعية، فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي. التثقاف<sup>(\*)</sup>، والتي تأخذ أشكالاً متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود أحدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن يهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال جزء منها، ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال العلاقات الثقافية الدولية الذي قد تلقت بعض الشئ مع ما ذهب إلي هينينغتون في أطروحته صراع الحضارات حيث يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثقاف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع.<sup>(1)</sup> أي تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي. ومنه نتيجة إتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي و أصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات والتقاليد والثقافات.

(\*) التثقاف: كثرة الثقافات داخل المجتمع واختلافها يؤدي إلى حدوث صراعات وعدم الإنسجام، على عكس وجود فكر واحد سائد يساعد على التلاحم ويساهم في تحقيق الأمن.

(1) محمد الملي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي في الأمن القومي الغربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996، ص 17

**البند الرابع : البعد الاقتصادي:** يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الإستقرار للبلد وعدم تعرضه للمشاكل الاقتصادية الخطيرة تهدد أمنه. (1)

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية، فالإقتصاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الإنفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة، لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة إقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات الأمريكية المساعدات الإقتصادية التي كانت تقدمها لها من جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الإستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقتحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه إقتصاديا، وبالتالي ضرورة الإهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعى أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد. والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية
  - القدرة على خلق التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.
- وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني، ويتقاطع مع تحليل جون بورتن John Burton الذي يعتقد أن اللجوء بنحو السلوك العنيف ناتج عن إنخفاض حجم العائدات الاقتصادية. (2)

---

(1) أحمد ثابت، "الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 196، (جويلية 1995)، ص 167

(2) رداق طارق، مرجع سبق ذكره، ص 19

عادة ما يدرك الأمن الإقتصادي اعتمادا على وجهتين، فحسب التقليديين يعني الأسس الإقتصادية للقوة العسكرية للدولة مما يؤهل هذه الأخيرة خوض غمار سباق نحو التسلح، أما من وجهة نظر التوسيعيين فيرتبط بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية وما تفرزه هذه التفاعلات من إشتداد حدة التنافس بين الدول خاصة ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى إقتصادية كبرى، كما هو الحال بالنسبة للدول المغاربية مع الإتحاد الأوروبي، ففي حين لا تتعدى مستويات تعاملاتها البنوية نسبة 4%، فهي تفوق 40% مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خاص. وللاقتراب أكثر من أبعاد الأمن الإقتصادي نشير إلى المؤشرات التالية:

- يمثل التناقض بين الشمال الغني والجنوب الفقير أو ما يسمى بالمركز والمحيط المظهر الأكثر خطورة وتغذية للأمن.
  - التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الاستهلاكية من خلال إستغلال التبعية الإقتصادية أو حتى إستحداث آليات للشراكة الإقتصادية أو ما شابه.
  - التخوف من تكرار سيناريو الأزمات الإقتصادية العالمية، خاصة مع حساسية العلاقات الطاقوي الدولية، التي يشكل " البترول " أحد أهم فواعلها الأساسيين.
  - هشاشة الإقتصاديات الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى.
- هذا وقد تم ربط الأمن الإقتصادي في المقام الأول حسب التقليديين برخاء ورفاهية الفرد، مما يعني إنعاقه من الفقر والجوع ليكون مؤمنا إقتصاديا في سياق نظام إقتصادي غير عادل ولا متوازن مما ينعكس على النظام البيئي الذي يشكل هو الآخر بعدا أمنيا أشد حساسية.<sup>(1)</sup>

### البند الخامس: البعد النفسي

هو الذي يتعلق بتصوير الأمن بإعتباره تحررا من الخوف وانتفاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، كذلك تكون أمام ذاتية أمنية.

(1) Jean Jaques Roche, Charles- Philippe David, Théories de la sécurité : Définition, Approches et Concept de la Sécurité Internationale, Paris , édition Montchrestien 2002,pp 116-117.

تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن إدراجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كل من كتابات كوفمان Kaufmann التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات لينكولن Lincoln الذي يقول في هذا الصدد: " فالأمن القومي مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي.<sup>(1)</sup> إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو إختصار للتحرر من شعورية الإنعدام الأمني كبديل لإحتمالية التهديد الأمني.

### البند السادس : البعد البيئي:

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة النذرة يؤدي إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها نذرة المياه، و الموارد الطبيعية كالموارد الطاقوية، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى إرتفاع نسبة الوفايات، المجاعة، وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم تزداد خطورة هذه المؤثرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته، بما يبرز جليا علاقة المنظومة الإيكولوجية بمفهوم الأمن.<sup>(2)</sup> وبالتالي البيئة أصبحت لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحتبعاد من أبعاده لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل ثلاثية ( السلم، الأمن، البيئة).<sup>(3)</sup>

فمن خلال ما سبق تبين أن للأمن أبعادا كثيرة ومتعددة ، وهذا راجع لإختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر إلى الأمن من زاوية عسكرية، وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية... الخ.

(1) خير الدين العايب، مرجع سبق ذكره، ص 8

(2) Francisco A.Magno , « Environemental security in the China sea, security dialogue »,vol 28,n°1,1997,p97

(3) مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية

والإستراتيجية، القاهرة، العدد163، (جانفي 2006)، ص ص 52-57

### المطلب الثالث : المستويات المتعددة للأمن

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية... الخ لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي وكذلك المستوى الدولي.

كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة وكذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية بحيث أصبح هناك أربع مستويات للأمن، هذا من خلال إضافة الأمن الإنساني وأصبح هناك مستوى وطني، إقليمي دولي ومستوى فردي كآخر مستويات الأمن.

#### الفرع الأول: المستوى الوطني:

يتم اعتماد مصطلح وطني كمرادف لكلمة National بالإنجليزية أو الفرنسية والأمن في هذا المستوى يعني توفير الآليات والإمكانات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع والمقبولة من طرف الجميع.<sup>(1)</sup> و يقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما :

1- مدى سيطرة السلطة على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استقرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض الأحيان بظهور " الدولة البوليسية" التي يعرفها المفكر H.Lasswel أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية.

2- يتمثل في العملية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أو جماعات إلى بدائل وقرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق حالة من الرضا العام، وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير

#### المؤيدة، في حالة العكس

(1) رداق طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة ولكن بشكل ملموس على أمن الدول مثل : قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة.... إلخ. (1) فهو حالة الثقة و الطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الإستقرار دون خوف. (2) والتي تعتمد عادة على الإمكانيات والقدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.

### الفرع الثاني: المستوى الإقليمي:

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني : مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة، وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي مثل ميثاق ( ريو دي جانيرو و 1947) الذي جاء في ديباجيته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.

ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده لأية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني

(1) رداف طارق، نفس المرجع، ص ص 23-24

(2) أحمد الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص 6

ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للإتحاد هي حدود أمنية لها ( الجوار القريب)، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف الشمال الأطلسي. (1) فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها على المستوى الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي، أمن دول حوض النيل، الأمن الأوروبي. (2)

### الفرع الثالث: المستوى الدولي :

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الإنفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي كإفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية... الخ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية، أو خارج محيطها الإقليمي، وهذا ما حاول جوزيف ناي وكيوهان التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية، جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات. (3) وحتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقتها الدولية " العلاقات ما بين الدول Inter state relations منها:

(1) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، ط1، 1979، ص ص 217-223.

(2) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 113.

(3) John Burton, Global conflicts ,wheat sheaf books, Brighton, 1984,p 87.

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.
- لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل.

تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا وبشكل جماعي، وتتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية.

#### الفرع الرابع: المستوى الفردي:

جاء نتيجة التحولات التي عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد يعني بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته.<sup>(1)</sup>

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب جون بورتون John Burton فإن حالات اللاإستقرار في المجتمع الدولي هي إنتشار لحالات النزاع واللاإستقرار في البيئة الداخلية. وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق إستقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني، ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي وبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية إمتداد للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكالة تتدخل فيها الو. م. أ والإتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر. وهذا يمس الأمن الإقليمي. أما فيما يخص القطاعات الجديدة للأمن. فإنه نظرا لإرتباط ديناميكيات الأمن بين الشمال المتقدم والجنوب خاصة منطقة المتوسط باعتبار الدراسة قائمة على أساس أمن الطاقة الأوروبي، فإنه يرجع إلى مصادر التهديد الجديدة غير العسكرية، على غرار تصاعد موجة الحركات البشرية غير الشرعية الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة... إلخ.

(1) أحمد الرشيدوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6

## المبحث الثاني: الأمن حسب منظورات العلاقات الدولية

نتيجة لتعدد مستويات تحليل الدراسات الأمنية، انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية، وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال إختلاف قراءتهم للتحويلات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحويلات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب احتدام الصراع بينهما حول فرض تصور معين للأمن.

فالتقليديون ( المنظورات التفسيرية: الواقعية، الليبرالية وكذلك الماركسية)، حاولوا الحفاظ على المفهوم الضيق والتقليدي الذي يتعلق بأمن الدولة، وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم، في حين النظريات التكوينية ( البنائية والنقدية وغيرها) وعلى رأسها الدراسات النقدية للأمن الخاصة بمدرسة كوبنهاغن، حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبيعة الأمن، وذلك بإحداث قطعية إبستمولوجية للمفهوم التقليدي، ومنه إعادة صياغة جديدة ومن زاوية تحليل مغايرة للتحليل التقليدي الدولاتي، وعليه سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية.

## المطلب الأول : الأمن حسب النظريات التقليدية الكلاسيكية ( المدرسة الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة)

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي، فهو موجود في كل الإتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري، وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من ثيوسيديد إلى هانز مورغانثو إلى كينث والتز و ريمون أرون. هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين، حيث ورد في جذور النظرية التي أسسها " ثيوسيديد" حول الأمن والقوة التي إستقاها من الحرب التي دارت بين أثينا واسبرطة حيث قال: " إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستندها وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله". فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم إهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية.<sup>(1)</sup>

يتمحور فكر أنصار الإتجاه الواقعي على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن، وألوية الأمن الوطني على ما سواه من المستويات المتعددة لمفهوم الأمن. وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، حيث يعتقد منظروا المدرسة الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا، وما عداها من القضايا الإجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا، وبناء على هذا الإعتقاد يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الإستراتيجية الرئيسية لأمن الدول.<sup>(2)</sup>

(1) تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاع، نقلا عن موقع:

<http://www.geocities.com/aidel.zeggagh/Secpt.html>

(2) حسين الحاج علي أحمد، "حرب أفغانستان: التحول من الجيوإستراتيجي إلى الجيوثقافي"، في أحمد بيضون وآخرون: "العرب والعالم بعد 11 سبتمبر"، سلسلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 23، (2002)، ص ص 252-253

فهذا الفكر لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب، بل يعتبرها الفاعل الأكثر أهمية، لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، التي تنظم نهج هذه المنظمات وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها، حيث أن السلوك الخارجي للدولة تتصف بالعقلانية والتخطيط والإدراك في ظل بيئة فوضوية لا يوجد فيها حكومة عالمية، ولا اتفاق أخلاقي أو أي حس نظامي.<sup>(1)</sup>

إن الأزمة النفطية لسنة 1973 أثبتت أن القوة تنمو أيضا من برميل بترول، وبالغ بعض الواقعيين حيث عقدوا مقارنة بينها وبين أحداث 1914 و 1939، يقول هانز مورغانثو أحد كبار المفكرين الواقعيين، " إن أزمة 1973 أزمة غير مسبقة في التاريخ، لأنها فصلت بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية المعتمدة على المواد الخام."<sup>(2)</sup>

أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقائها، كذلك لتقليل مخاطر المازق الأمني.<sup>(\*)</sup>

إذ يقول كينث والتز K.Waltz " في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء، الربح، القوة" وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي، والقوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن، حيث نجد في هذا الصدد كينث والتز يقول: " إن التنافس من أجل الرفاهية والأمن أدى ويؤدي دوما إلى النزاع". و أن للقوة قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأي قوة.

إذن ارتكزت المقاربة الواقعية تقليديا على تعريف الأمن الدولي في ضوء المفهوم الذي قدمه كينث والتز K.Waltz الذي يرى أن الدول تتصرف وفقا لبنية قوتها في إطار العلاقات الدولية، فالنظام الذي قدمه والتز يفترض أن الدول تكافح وتتصارع من أجل البقاء.<sup>(3)</sup>

(1) جيفري سترن، تركيبة المجتمع الدولي، مقدمة الدراسة العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي المركز، 2004، ص 38  
 (2) جوزيف س. ناي الابن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: د. أحمد أمين الجميل وماجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمي، ط، 1997، ص 233  
 (\*) المازق الأمني مفاده أن تحقيق الأمن للدولة " أ" يؤدي إلى حالة اللامأمن بالنسبة للدولة "ب" وذلك نتيجة تسليح الأولى والسباق نحو التسليح يؤدي إلى ضعف الدولة "ب" لعدم امتلاكها التكنولوجيا العسكرية الحديثة مما يؤدي إلى حالة انكشاف أمني.

(3) حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، (مداخلة ضمن: "الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة منتوري- قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008)، ص. 273.

Survival ضمن نظام دولي يتميز بغياب أي سلطة عالمية. فزيادة القوة يميز العلاقات بين الدول، تتضمن أولئك الذين سعوا إلى الوصول للمصادر، ويعتقد كينيث والتز K. Waltz أن صدمات النفط Oil Shocks التي حدثت من خلال حظر التصدير العربي لا يشكل أي تغيير للقوة بالنسبة للغرب، بينما أمن إمدادات الطاقة أصبحت قضية أمنية للعديد من البلدان المتطورة التي تعتمد بصورة كبيرة على هذا المصدر وهذا ما تبين إثر أزمات النفط لسنة 1973.

حيث يقدم كينيث والتز حججه من خلال أن هناك استمرار لإستراتيجيات الدول الغربية الرئيسية في الجانب الجيوسياسي للطاقة. فحسب رأيه الفواعل السياسية تتغير بينما الإستراتيجية الوطنية أو القومية تبقى.<sup>(1)</sup> فالأمن يمكن أن يعرف على أنه حالة دفاع Defensive ( نظرا لعلاقتها بالتهديدات) أو هجومي Offensive ( بالنظر إلى عملية تعظيم المكاسب والأرباح في العلاقات والتفاعلات مع الفواعل الأخرى).

فكينيث والتز K. Waltz يعني بالأمن أنه بشكل رئيسي حالة دفاعية: حيث ينجم الأمن عن التركيب الفوضوي للمجتمع، أما أمن الطاقة Energy Security فهو هجومي offensive وهو النقطة الضعيفة والحساسة للدول الغربية الذين يفضلون إستعمال الإستراتيجية الهجومية نظرا للسعي الحثيث من أجل الحصول على هذا المصدر الهام.<sup>(2)</sup>

وخلاصة القول فإن المنظور الواقعي يرى أن الأمن القومي المرتبط بالدولة هو قدرتها في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، أو قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة.<sup>(3)</sup>

إن طريقة تفسير الواقعية تركز فقط على توزيع القوى في قطاع البترول نفسه، أكثر من تركيزه على التركيب العسكري الشامل، فقد طرأت تغييرات هامة في موضوع تركيب القوى

(1) K Waltz, Ththeory of International Politics, New York ed.Random House, 1979,p 117.

(2) R Grafstren, What Rational Political Actors can expect. Journal for theoretical politics.vol 14 n° 02, 2002, p 139.

(3) أحمد الرشيد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-5.

حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدول المنتجة للبتروول في العالم، إلا أن هذا الإنتاج بلغ ذروته في عام 1981، و بدأت الواردات الأمريكية في التزايد بعد ذلك، ولم يعد للولايات المتحدة الأمريكية أي فائض من البتروول، وفي أثناء حربي 1956 و 1967 في الشرق الأوسط حاولت الدول العربية فرض حظر بترولوي ولكن محاولاتهم باءت بالفشل لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنتج من البتروول ما يكفي لسد حاجات أوروبا، في حالة ما إذا قطعت الدول العربية امدادات بترولها عن الدول الأوروبية، ولكن بعد وصول الإنتاج الأمريكي إلى ذروته ولجوء الولايات المتحدة إلى استيراد البتروول ، تحولت موازين القوى في السوق البتروولية إلى دول أخرى مثل السعودية وإيران، ولم تعد أمريكا هي الملجأ الأخير الذي قد يعوض أي فقدان لمصدر من مصادر البتروول، ما أدى بالدول الأوروبية إلى التوجه نحو ربط علاقات بهذه الدول لتأمين إمداداتها الطاقوية خاصة وأن شركة غاز بروم العملاقة ( الروسية) تهدد دائما بقطع إمدادات الغاز عن الدول الأوروبية في أي حالة من الأحوال.<sup>(1)</sup>

---

(1) جوزيف .س. ناي الإين ، مرجع سبق ذكره،ص 248.

### المطلب الثاني : الأمن حسب المدرسة الليبرالية و البنائية

إن الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي يعتبر من أهم التصورات الليبرالية للأمن، حيث ستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر هو الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول، إذن وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي، ويقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

ولليبرالية مجموعة مبادئ من أنه يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها. كذلك التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن و تقليص حدة التهديدات، إضافة إلى نشر الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في إعتقاداتهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها وغالبا ما تكون صراعات بينها وبين دول غير ديمقراطية.

نشر التجارة والقيم الليبرالية خاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأسمال فوق القومي فهي بذلك تعتمد على أفكار إيمانويل كانط، عندما إقترح تكوين فيديريالية وكذلك وودور ويلسون.<sup>(1)</sup> في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم . فالأمن عندهم يتحقق بالعوامل المؤسساتية الإقتصادية والديمقراطية.<sup>(2)</sup>

هذه المؤسسات تخلق تشابك وتعاضم بين الوحدات، حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الإقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي.<sup>(3)</sup>

ورغم أن الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوما وميدانا لكنهم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة، وتسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة.

(1) حدوش رياض ، مرجع سبق ذكره،ص 275.

(2) تاكايوكي يامامورا، مرجع سبق ذكره.

(3) حمدوش رياض، مرجع سابق،ص ص 276-277.

ومما لا شك فيه أن التصور الواقعي قد أهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب، لأن ذلك مرتبط أساساً بالفرضية الواقعية التي تقر بأن هذه المؤسسات هي تعبير طبيعي عن السلوكات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية، فالبناء التحليلي يجب أن يبنى على الدولانية Statism لا على المؤسساتية Institutionalism لأن هذه الأخيرة هي نتاج الأولى، فمدى تحالف الدول أو تصارعها سينعكس حتماً على طبيعة عمل تلك المؤسسات الدولية.

لكن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة أفرزت واقعاً إختبارياً ومحكاً حقيقياً لهذه التصورات الواقعية، لأن الوسط الأكاديمي وحتى السياسي صار حساساً ومشككاً لكل ما هو تصور واقعي، ومن ذلك فإهتزاز الإسهام الواقعي لقضايا عمليات العلاقات الدولية كالأمن الدولي هو إنعكاس آلي وحتمي لفشل القدرة التفسيرية للواقعية على تنبؤ سقوط الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة.

وهذا ما يطرح إشكالية كبرى في نظرية العلاقات الدولية حول مصداقية الإستناد إلى عدم القدرة على التنبؤ لحدث مهم للحكم على فشل نظرية معينة، خصوصاً إذا كانت هذه النظرية تفسيرية Explanatory theory .

على ضوء ما تقدم تؤكد الليبيرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دوراً جوهرياً في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتائج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية. وقد تعزز هذا الطرح الليبيرالي المؤسساتي خصوصاً مع نجاح بعض المؤسسات الإندماجية كالإتحاد الأوروبي في تطوير النظم الأمنية المستقرة. هناك رأي شائع ضمن الإتجاه الليبيرالي المؤسساتي ظهر في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال تيموثي دن Timothy Dunne يعتقد ما خلاله بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم، فإن العلاقات

الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.<sup>(1)</sup>

إن دور المؤسسات الدولية سيما الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة الأوبك، والوكالة الدولية للطاقة التي تسعى إلى تعزيز أمن إمدادات الطاقة للدول الأوروبية تبين كيف تعمل هذه المؤسسات على تأمين موارد ومصادر الطاقة وطرق عبورها من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة. حيث أعطت حرب 1973 في الشرق الأوسط منظمة الأوبك دفعة قوية بأنها تستطيع أن تستخدم قوتها، وقد قامت الدول العربية بقطع إمدادات البترول في أثناء الحرب لأسباب سياسية، لكن هذا أوجد وضعاً تستطيع فيه الأوبك أن تكون أكثر نفوذاً. وقد كان العامل المؤسس الأكثر أهمية هو الدور الذي قامت به شركات البترول لتخفيف حدة الأزمة، حيث لجأت هذه الشركات إلى اللجوء لبترول فنزويلا وأندونيسيا مما أسهم في التخفيف من أزمة انقطاع الإمدادات.

إن هذه الشركات تسعى لتعظيم أرباحها على المدى البعيد، لذلك كانت تسعى للحفاظ على استقرار سوق البترول، وكانت تخشى التأميم من جانب أي دولة تعمل على أراضيها في حالة رفضها البيع لها، فعلى سبيل المثال طالب رئيس وزراء بريطانيا إدوارد هيث أن تقتصر شركة "بريتيش بتروليوم" مبيعاتها على بريطانيا فقط، فأجاب مدير الشركة بأن تنفيذ هذا المطلب يعني أن فروع شركته في الدول الأخرى سوف تؤمم، مما يعني إنهيار الشركة، وقد حاولت شركات البترول العمل على ثبات السوق بدلا من أن تتسبب في أذى يصيب إحدى الدول بشدة، وهكذا سعت هذه الشركات إلى الحد من اللجوء إلى القوة من خلال تخفيف خطر الإختناق الناجم عن تخفيض صادرات البترول.

وباختصار يعتبر البترول مثالا لموضوع يقع بين الأوضاع المثلى للواقعية، والإعتماد المتبادل المركب، والتغير في الأبعاد الثلاثة – التوازن العام للقوى، وموضوع تركيب القوة

(1) جون بيلس ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص 426-427.

والمؤسسات في مجال موضوع البترول. فالبتترول يعتبر أحد مصادر القوة خاصة في يد الدول المنتجة لهذه المادة، وسعي شركات الدول المستهلكة إلى تأمين إمدادات الطاقة بصورة مستمرة لدولها.<sup>(1)</sup>

إن المقاربة المؤسساتية توضح كثافة دور المؤسسات من زوايا مختلفة فيما يتعلق بإستراتيجيات سياسة الطاقة، وفي الحقيقة فإن كل مؤسسة تقوم على مبادئ، معايير وقواعد مختلفة، وهذا ما يؤثر على إختلاف إدارة وحل مشكلة المصادر الصعبة، حيث تعمل مؤسسات الطاقة على تعزيز معرفة أهمية المعلومات في قضايا الطاقة وآثارها على البيئة، كما تعمل على تأسيس مؤسسات عامة ملزمة قانونيا، والتي تظهر من خلال الإتفاقيات المختلفة والمتعددة الأطراف من أجل ضمان الوصول المباشر للأسواق الطاقوية الدولية. هذا ما بين نوعية مشكل المنظمات الاقتصادية الإقليمية، مع الميزة الخاصة للممارسات الموجودة في السوق الداخلية الأوروبية ووضع مؤسسات عبر حدودية Cross Border من قبل الفواعل التجارية الخاصة.<sup>(2)</sup>

أما النظرية البنائية التي ظهرت مع كتابات الكسندر واندت Alexander Wendt ونيكولاس أونوف Nicolas Onuf وإيمانويل أدلر Emmanuel Adler. في نهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين، أين أشار ألكسندر سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلونه ذو جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، ويمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلام عوض المصلحة الضيقة والحرب والنزاعات، ومنه فإن غاية الأمن حسب " ألكسندر واندت " هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله وما هو الحقيقة الفعلية.

(1) جوزيف. س ناي الإبن، مرجع سبق ذكره، ص ص 250-251

(2) Andrei. V.Belyi, « Energy Security in International Relation( IR) theory »,in : [www.hse.ru/data/339/636/1233/ReaderforlecturesOnEnergy\\_Securitydoc](http://www.hse.ru/data/339/636/1233/ReaderforlecturesOnEnergy_Securitydoc)

فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية، الحقائق وإدراكات صناعات القرار، وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي.<sup>(1)</sup>

ونستطيع القول أن " ألكسندر واندت " أعطى مفهوماً بديلاً للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية.<sup>(2)</sup>

هذه النظرية ترى أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي ذاتاني<sup>(3)</sup>

---

(1) حمدوش رياض ، مرجع سبق ذكره ، ص 279.  
(2) جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سبق ذكره ،ص 434-435  
(3) حمدوش رياض، مرجع سابق ، ص 280.

### المطلب الثالث: المنظور النقدي للأمن

من المهم القول بأن بداية التسعينيات من القرن الماضي شكل نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيراً وممارسة، حيث تولى عدد من الدارسين مهمة إخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمه إلى أبعاد أخرى لم تكن مدرجة في الفترة السابقة، ويعتبر باري بوزان Barry Buzan رائداً في هذا الاتجاه حيث عمل على مراجعة لمفهوم الأمن وكذا منهج الترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الأمنية تحت إطار توسيع المفهوم، أين الحديث عن التعريف الكلاسيكي الذي يضع البعد الدولاتي في قلب الاهتمام أصبح قابلاً للتشكيك فيه، حيث أن الأمن من هذا المنظور هو قدرة الدول على صيانة الاستقلالية وحماية الوحدة الترابية.

زيادة على ذلك فإن حقل التهديدات الذي هو موجود اليوم يتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل المركزي للتحرك من وجهة نظر الواقعيين.

ويرى باري بوزان أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والاجتياح من طرف دولة ضد أخرى يقدم دائماً كانشغال أساسي للحكومات، ولكن من المهم في نفس الوقت التأكيد بأن الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل التخطيط الاقتصادي، السياسي والبيئي.<sup>(1)</sup> وقد حاول بوزان بهذا المنطق طرح نموذج يختلف في الخصائص بالنسبة لحقل التهديدات الأمنية التي تتكون من خمسة أبعاد، فإلى جانب البعد العسكري يمكن لإضافة البعد السياسي، الاقتصادي البيئي والمجتمعي.

فعلى سبيل المثال يندرج الأمن الطاقوي ضمن إطار الأمن الاقتصادي والذي يترجم من خلال الدخول المضمون والمنتظم لمصادر السوق والمالية بصفة دائمة ومستمرة، وتأمين موارد الطاقة للتقليل من التهديدات التي تنجم من الصراعات وتؤدي إلى انقطاع الإمدادات، أو لتغطية النقص الذي تعاني منه مختلف الدول في هذا المجال خاصة منها الدول الأوروبية.<sup>(2)</sup>

(1) Walfram Lacher, Actually Existing Security : The Political Economy of the Saharan Threat , Security Dialogue 2008 p 389

(2) Angela Mayer , l'intégration régionale et son influence sur la structure, la sécurité et la stabilité d'états faibles l'exemple de quatre états centrafricains , (doctorat de sciences politique, Institut d'Etude Politiques de Paris, Ecole doctorale de Sciences Politiques, 13 Decembre 2006) ,p 20

فحسب ما جاءت به مدرسة كوبنهاغن فإن الأمن Security لا يعتبر كنتيجة مباشرة للتهديد، لكن الأمن يعرف كنتيجة للتفسير السياسي لطبيعة هذه التهديدات، في عملية تسمى الأمانة Securisation أين بالإمكان جعل صفة الأمن متغير يمكن نقله من ظاهرة لأخرى.<sup>(1)</sup>

يشير رواد هذه المدرسة إلى الحاجة لبناء مفاهيمي للأمن الذي يعني شيء كثير الخصوصية من مجرد التهديد أو مشكلة.<sup>(2)</sup>، وبالتالي لا تميز مدرسة كوبنهاغن أمن الطاقة من باقي قطاعات الأمن بالنظر إلى أهميته وحساسيته على غرار هذه القطاعات. أولاً: فالأمن السياسي في العلاقات الدولية يشير إلى علاقات الأمن مع الدول الأخرى، فبسبب النظام الدولي الفوضوي فإن الدول تسعى إلى الاكتفاء الذاتي من مصادر الطاقة. ثانياً: إن توفر الطاقة يساهم في بناء القدرات العسكرية بشكل غير مباشر ثالثاً: يعرف الأمن الاقتصادي من خلال صعوبة إدراك سلوك الفواعل الاقتصاديين في جعل الاقتصاد الرأسمالي لا مركزي.<sup>(3)</sup>

وعلى هذا الأساس فإن عملية الأمانة Securisation مرتبطة بالمواقف السياسية نحو تقلب الأسواق الطاقوية، أما الأمن البيئي فيتضمن عدم التوافق بين النمو الاقتصادي السريع وحماية المصادر الطبيعية، ففي السبعينيات ارتبطت هذه القضية بالاهتمام باحتمال انتهاء الوقود المستخرج خاصة النفط، بينما في التسعينيات فإن قضية الأمن البيئي قد ترجمت إلى قضية تغير المناخ الذي سببه الاستعمال المتزايد للطاقة وما تنتج عنه من إنبعاثات تؤدي في النهاية إلى الإضرار بالبيئة.

تحت هذا السياق، فإن المواقف السياسية والاجتماعية نحو التطور التكنولوجي ذات أهمية إستراتيجية، بمعنى أن استعمال المصادر البديلة للنفط يجب أن تعتمد على معايير

---

(1) Andrey Tuscicmy, « Security Communities and their values, Talarng Masses. Seriously », International political science Review, 2007,p 427.

(2) Barry Buzan, Weaver O.DE Wilde,J, Security : a New Framework for Analysts , London 1998,p 7

(3) B Buzan , People, States and Fear :and Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era , Harvester Wheatsheaf, 2<sup>nd</sup> ed, 1991,pp 235-237

منها: أنه وفي حالة استعمال الطاقة النووية فإنها يجب أن تركز على معيار السلامة النووية، وقضية تلوث الهواء الذي قد تسببه هذه المفاعلات النووية مثلما ما حدث في تشرنوبيل. تضيف مدرسة كوبنهاغن مقاربة متعددة المستويات للسياسة الدولية، وتميز بين أربع مستويات رئيسية: النظام الدولي ( International System )، الإقليمي ( النظام الفرعي Sub System )، الوطني ( الوحدوي Unit )، والداخلي ( الوحدة الثانوية Sub – Unit ). فالنظام الدولي هو المستوى العالمي لما يتعلق بقضايا الأمن، أما المستوى الوطني أو مستوى الدولة فهو الجسر الذي يربط بين هذه الحقول المنفصلة تقليدياً للأمن الدولي والوطني والذي سمي بمستوى الوحدة Unit Level.<sup>(1)</sup>

فضمن مستوى هذه (الوحدة)، فإن المستوى الداخلي (تحت الدولة) تتضمن السياسات المحلية كما تتضمن تصورات الأمن القومي الفرعي Sub- National Security ، لكن المستوى الرئيسي لدراسة الأمن هو النظام الفرعي Sub- System الذي عرف بأنه مجموع الدول المرتبطة جغرافياً، والتي ترتبط مخاوفهم الأمنية ببعضهم البعض بما فيه الكفاية مما يقرب أمنهم الوطني، ولا يمكن اعتبارها بصورة واقعية بعيدة عن أي دولة أخرى وهذا ما يدخل في إطار الأمن الإقليمي كما هو الحال بالنسبة لأمن الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي.<sup>(2)</sup>

كما يقترح بوزان بأن الدرجات المختلفة للتكامل تختلف باختلاف مستويات التضامن Solidarity والتعددية Pluduralist، فالمجتمعات التعددية تستند على البقاء والمصالح الذاتية للدول، وبالنظر لسياسات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي فإن كل منها تعتمد على سياستها الوطنية في تحقيق مكاسبها مما يؤدي إلى غياب سياسة مشتركة نحو قضايا أمن الطاقة. وبالتالي غياب سياسة مشتركة يزيد من تعقيد هذا الوضع

(1) De Wild.J , Security levelled out : the dominance of the local and the Regional, in Dunay ,P.Kardos.G.Williams. A New forms of security views from central, Eastern and Western Europe ,Dart mouth 1995,p 88

(2) B Buzan , Peoplen states and fear , Op. cit , p 190

بينما المجتمعات التضامنية فهي تستند على فكرة التعاون والقيم المشتركة حول البقاء والتعايش، وهذا ما يسعى إليه الإتحاد الأوروبي في خلق نظرة مشتركة لأمن الطاقة وتهديداته ونتائج على الاقتصاد الأوروبي، فبتقاسم المعايير المشتركة بين الدول الأعضاء والسعي نحو خلق تعاون في إنشاء وبناء علاقات مع الدول الطاقوية الخارجية من شأنه أن يساهم في تأمين الطاقة. ومن هنا يعود باري بوازن في قضية القيم المشتركة إلى فكر ألكسندر واندت من أن القيم يمكن قبولها بالإجبار أو الحساب Calculation أو الاعتقادات Believ. هذه الميكانزمات الثلاثة يمكن تقديمها لتقييم مدى صحة صلابة مجتمعات أمن الطاقة.

ففي حالة المجتمعات المتمركزة في الإتحاد الأوروبي يمكن الحديث بشكل رئيسي عن الحسابات Calculations والاعتقادات Believs.

تلعب موارد الطاقة دورا هاما في عملية البقاء والذي تمثل المشكل الرئيسي في عملية بناء المجتمع، في حين أن تجارة الطاقة أخذت مكانها لتساعد الأطراف على تجميع هذه المصادر نظرا لضرورتها من أجل للبقاء.

إذن فالأموال مصدر بديل للمنتجين، بمعنى أن الإمدادات الطاقوية هي مصدر بديل للمستهلكين بينما الأموال هي مصدر بديل للدول المنتجة عن مصادر الطاقة. وهذا ما تلعبه التجارة في خلق علاقات تبادلية تتعلق بإمدادات الطاقة والأموال. وعلى الرغم من هذا فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تبقى الفواعل الرئيسية في سياسة الطاقة بالرغم من أنهم يشتركون في بعض المبادئ مثل المنافسة، والاستمرارية، بما في ذلك المصادر الخارجية دون وجود أي تقارب محلي، إذ يفضلون الاتفاقيات الثنائية في علاقاتهم الطاقوية الخارجية، بينما يمارسون سياساتهم الطاقوية الداخلية كل على حدى، وهذا ما يشكل مصدر قلق بشأن أمن أوروبا الطاقوي، وتبقى تصورات السيادة التي وضعت منذ معاهدة واستفاليا مهيمنة في هذا النوع من التكامل، مما يفرض ضرورة تطوير مدى التقارب والقيم المشتركة ضمن مجموعة الدول، وتبني أشكال اقتصادية وقانونية وسياسية مماثلة من أجل خلق نظرة موحدة وسياسة مشتركة في قضية أمنهم الطاقوي.<sup>(1)</sup>

(1) I bid, pp 159-160

### المبحث الثالث: ديناميكيات أمن الطاقة الأوروبي

يندرج هذا المبحث ضمن دراسة التخوف الأوروبي بشأن أمنه الطاقوي ومدى مساهمته في عملية التكامل ، وهذا من خلال إسهامات المدرسة الإنجليزية الممثلة من طرف باري بوزان.

حيث يتفحص أمن الطاقة ضمن إطار مفهوم مجتمع أمن الطاقة energy security society. إذ لا يضع نهاية لتفكك الدراسات الطاقوية، لكن كذلك يعتبر أن كل من الدولة والفواعل الأخرى غير الدولة ضمن نفس الإطار. زيادة على ذلك فإن مفهوم المؤسسات التي تعتبر هامة في تشكيل وتطوير مثل هذا المجتمع تندرج ضمن ديناميكيات أمن الطاقة، إضافة إلى الدبلوماسية وهذا بالنظر إلى ما تلعبه طبيعة العلاقات بين الدول أو الفواعل الأخرى من منظور الثنائية أو التعددية، طبيعة السياسة الوطنية، الاقتصاد ومدى درجة التعاون ضمن السوق.

إن دراسة الاختلافات والتناقضات داخل هذه المؤسسات تزودنا بخلفية كافية لتحديد موقع نوع تكامل الإتحاد الأوروبي في مجتمع أمن الطاقة، حيث تزامن إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالفترة الأولى لأسواق الطاقة حينما بدأ النفط يعوض الفحم والذي كان تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، بالرغم من إنشاء اتفاقيتين هامتين في قطاع الطاقة، واحدة منها خاصة بالفحم ، وتتمحور حول استعمال الطرق التكنولوجية للتقليل من أضرار التلوث، والثانية حول الطاقة النووية التي تتضمن إجراءات السلامة. إن الدول الأعضاء لم تجد أي ضرورة لسياسة طاقوية شاملة والتي كانت تقليديا تدرك كقضية وطنية. فتأميم صناعات النفط في الفترة الثانية أثناء السبعينيات وأسعار النفط المتصاعدة بعد أزمة 1973، وكذلك سيطرة شركة غاز بروم الروسية على الطاقة في أوروبا، أجبرت الدول المستهلكة والبحث عن تنويع مصادر الطاقة نظرا للإهتمام المتزايد بالغاز الطبيعي، الطاقة النووية والمصادر البديلة مما قد يخلق إمكانية الوصول لمصادر الطاقة في آسيا الوسطى، منطقة القوقاز، منطقة الخليج وشمال إفريقيا.

## المطلب الأول: ماهية الأمن الطاقوي

أضحى أمن الطاقة أحد تحديات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، فالملاحظ للعلاقات الدولية الراهنة يجد أن مفهوم الأمن الطاقوي أصبح شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى الذي تشكل مضمون الأمن الوطني للدول، كالحفاظ على مكانة الدولة، التوسع وتأمين الحدود، وهذه الأهمية المتنامية لمفهوم أمن الطاقة، يبين مدى أهمية القوة الاقتصادية سيما الصناعية منها للمجتمعات، لأن الطاقة تعد محركا أساسيا للاقتصاد والتنمية.

يختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة لأخرى، حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية، والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين في المجال الطاقوي، حيث تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية، وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها.<sup>(1)</sup> وهذا عندما حصلت الكثير من الدول المنتجة على استقلالها السياسي، إلى مضمون آخر يتعلق بأمن العرض والطلب، عندما اهتزت الكثير من اقتصاديات دول العالم بفعل الأزمات الطاقوية التي وقعت في مناطق الإنتاج والاستهلاك، ثم إلى مضمون أمن المنشآت الطاقوية، سيما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وصولا إلى أمن الإمدادات المتعلقة بالعوامل الطبيعية بعد إعصاري كاترينا وريتا في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(2)</sup> تركز هذه المقاربة على مفهوم الأمن الطاقوي المتعلق بالدول المستهلكة، وتحديد الاتحاد الأوروبي باعتباره يحتل نسبة تفوق 17% من الاستهلاك العالمي للطاقة في سنة 1996.<sup>(3)</sup> تعتبر الطاقة عنصرا ضروريا في المجتمعات الحديثة الذي يلعب فيه النفط والغاز الطبيعي دورا هاما في مختلف القطاعات من بينها السكن، الصناعة، النقل وكذلك القطاع العسكري.

(1) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ص 15

(2) انس بن فيصل الحجري، "امن الطاقة... وسوق الاسهم ... ودور السعودية" على الموقع:

<http://www.alektisadiah.com/article.php?do=chow&id=1885>

(3) حسين عبد الله، المرجع السابق، ص 291

لذلك فإن الاعتماد المتزايد للدول المتقدمة على مصادر الطاقة أبرز أهمية تأمينها خاصة الإمدادات supply الذي يوضع في قلب أجندة سياسة الطاقة للمجتمعات الصناعية. حيث عرف بارتون Barton أمن الطاقة على أنه: «الشرط الذي تكون فيه الأمة وكل أو معظم المواطنين والأعمال التجارية قادرة على الوصول إلى المصادر الطاقوية الكافية وفق عملية مضمونة وهذا لبناء مستقبل خال من أي خطر حقيقي لمعظم العراقيين الرئيسية في هذا القطاع»، وبعبارة أخرى فإن أمن الطاقة يقوم على الاستمرارية والاستدامة والإمدادات الموثوقة وبأسعار معقولة، حيث ينطوي هذا التعريف على مجموعة من العناصر الأساسية تشكل مضمون الأمن الطاقوي بالنسبة للدول المستهلكة وهي:

- \* استمرارية الإمدادات بمصادر الطاقة، ويتضمن ذلك توفر وتدفق المصادر الطاقوية من بترول، فحم، غاز طبيعي ومواد أخرى، بشكل مستديم دون انقطاع نحو الدول المستهلكة.
- \* المصادر الموثوقة التي تأتي منها مختلف موارد الطاقة، وهي مناطق الإنتاج التي تتركز أساساً في منطقة الخليج، فنزويلا، روسيا وشمال إفريقيا.
- \* أسعار معقولة لمصادر الطاقة، يأتي في مقدمتها النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من حجم استخدام الطاقة في العالم، حيث يعرف نمواً متزايداً في الطلب عليه يقدر بمعدل 18% سنوياً في المتوسط حسب تقديرات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية (US.EIA).
- كما يمكن إضافة عنصر آخر وهو عدم إلحاق الضرر بالبيئة، لأن نمو استهلاك الوقود الأحفوري المشكل أساساً من الفحم، النفط والغاز الطبيعي يؤدي إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون Carbone dioxyde CO2 بمعدلات كبيرة في الغلاف الجوي والذي يحدث ظاهرة الاحتباس الحراري، مما يؤثر على النظام المناخي.<sup>(1)</sup>

(1) Barry Barton et al, Energy Security :Managing risk in a Dynamic Legal and Regulatory Environment ,Oxford University Press,2004,p15

وحسب الإستراتيجية الطاقوية للإتحاد السوفياتي سابقا والتي تبنت بقرار الحكومة لسنة 2003 فإنه يعرف أمن الإمدادات الطاقوية على أنها: "الدولة الحامية للبلاد، المواطنين والاقتصاد من التهديدات التي تمس أمن الوقود والإمدادات الطاقوية".<sup>(1)</sup> كما تم تفحص أمن الطاقة من خلال مختلف الأدبيات الجيوسياسية، الاقتصادية، والدراسات البيئية وهذا بالتركيز على الدول والكتل الإقليمية، الشركات التابعة للدولة والقادة السياسيين.

تركز الأدبيات الجيوسياسية اهتمامها على سياسة خطوط الأنابيب، النضوب وأزمات الطاقة، التبعية، بلدان العبور أين يلعب المستهلكون الدور المركزي في هذا النوع من الدراسات. على النقيض من ذلك يركز اقتصاد الطاقة على التجارة، النقل، الاستثمارات والتمويل، فقابلية نمو الفاعلين الاقتصاديين لا تتضمن فقط الدول والكتل الإقليمية، وإنما كذلك الشركات والمؤسسات المالية الدولية التي تلعب الدور المركزي في اقتصاد الطاقة. أما الدراسات البيئية فتتفحص أمن الطاقة من خلال نظرتها إلى الاستدامة والاستمرارية Sustainability وارتباطها بالوعي البيئي.<sup>(2)</sup>

إن تنوع هذه الأدبيات تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتعددة الوجوه لمصادر الطاقة ، إذ تلعب دورا حيويا في الإنتاج خاصة في عدة قطاعات مختلفة، المكاسب المالية من ناحية زيادة المنافع خاصة ما يتعلق بتجارة النفط، كذلك المعرفة التي تتعلق بالتطور التكنولوجي في القطاع الطاقوي والبيئي، بالإضافة إلى الأمن الذي يتضمن دور المؤسسات الدولية التي تسعى لضمان إمدادات الطاقة أو اللجوء إلى التدخل المباشر في المناطق المنتجة للنفط.<sup>(3)</sup>

(1) Sergey seliverstov, « Energy security of Russia and EU :current legal problems »,gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie,Note de l'IFRI,2009,p3

(2) Aalto, Pami, and Westphal, Kirsten. Introduction. In *The EU-Russian energy dialogue: Europe's future energy security* , ed. Pami Aalto 2007. Aldershot: Ashgate.pp3-5

(3) Beylis Andrei,« New dimensions of energy security of the enlarging EU and their impact on relations with Russia », European Integration, Issue25,N°01, 2003.p351

كما تعرف المفوضية الأوروبية الأمن الطاقوي بـ"القدرة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية المستقبلية عن طريق المصادر المحلية الكافية والتي تعمل وفق الشروط المقبولة اقتصاديا، أو إبقائها كاحتياطات إستراتيجية، وهذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة وسهلة الوصول إليها وزيادة المخزونات الإستراتيجية".

يمكن ضمان أمن إمدادات الطاقة من خلال تنويع مصادر الإمداد، لذلك فتنويع المناطق المنتجة من شأنه أن يؤدي إلى استقرار أكثر في أسواق النفط الدولية، وهكذا فإن زيادة الإمدادات وتنويعها من روسيا، بحر قزوين، إفريقيا ومناطق أخرى تؤدي إلى تخفيض نسبة الضعف حين يكون الاعتماد على منتج واحد فقط وخير مثال على ذلك النزاع بين روسيا وأوكرانيا في جانفي 2006.<sup>(1)</sup>

وكخلاصة يمكن إذا تعريف أمن إمدادات الطاقة بصورة دقيقة من خلال:

- \* موثوقية إمدادات الطاقة، باختيار كل من مصادر الطاقة والموردون بحيث يكونا وفيرين بشكل محتمل، ضمن إطار تنافسي وهذا لتخفيض الاعتماد على مورد واحد أو اثنين فقط، فتنويع المصادر وموردوا الطاقة يعتبر كمفتاح لضمان أمن الإمدادات.
- \* موثوقية نقل الإمدادات، بحيث يجب أن تكون شبكات النقل متوفرة وموسعة كما هو مطلوب، ويجب عرض العديد من طرق النقل لخلق جو من المنافسة كخيارات محتملة بين الموردين.
- \* موثوقية التوزيع والتسليم لهذه الإمدادات إلى المستهلك النهائي وهذا طبقا لمعيار الوقت والنوعية بدون تمييز وبأسعار معقولة.<sup>(2)</sup>

---

(1) Gawdet Bhgat, « Europe's Energy Security : Challenges and Opportunities », International affair, vol 82 , n° 5, 2006.p965.

(2) Jean Marie Chevalier , « Security of Energy Supply for the European Union », European Review of Energy Market, Vol 1, N°3, November 2006, pp2-3.

### المطلب الثاني : مركب أمن الطاقة من منظور الإقليمية الأمنية

لقد طورت النظرة لمفهوم الإقليمية فيما بعد بمواكبة مظاهر العولمة المختلفة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي العالمي، وبرز مفهوم المقاربة الإقليمية الجديدة التي جاءت لردم قصور النماذج النظرية السابقة التي أخفقت في التكيف مع بعض المعطيات الجديدة كالحركات الإقليمية من أسفل دون المرور على الإطار الرسمي للدول . ويعرف النظام الإقليمي بأنه "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد ، تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز ، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد ، ومن خلال هذا التعريف يمكن إيجاز شروط قيام النظام الإقليمي:

- الجوار الإقليمي.
  - وجود مصالح مشتركة تدفع لتكامل والولاء للنظام الإقليمي.
  - الشعور بالتميز والخصوصية الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة تشكل أساسا نحو التكامل في مجالات أخرى
- ويذهب راي ماغوري إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة (1) . وقد طور بوزان انطلاقا من أفكار كارل دوتش حول التجمعات الأمنية مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن *complex regionaux de securité* : حيث السبيل الوحيد لمواجهة التعقيد الذي تتميز به الأخطار الراهنة وهو ضرورة الاعتماد الأمني المتبادل نظرا لوجود مشاكل كثيرة تعبر بسهولة اكبر مسافات طويلة ، فأى طرف من هذه المعادلة المعقدة يصبح مرهونا بأمن الطرف الثاني والتحرك لدواع أمنية في منطقة معينة يؤثر بطريقة أو بأخرى على المناطق المجاورة ، ودفع هذا بوزان في 1998 لمراجعة مفاهيمية حول مركزية الدولة وأضاف دور اللاعبين الآخرين دون الدولة واعتبرها من بين الفواعل المهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تفكيك مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن (2) .

(1) عبد القادر دندان، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستقرار والتغير 1991-2006" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص14.

(2) Andjey Tuuicisny, Op Cit, p431

ما يقود لإدراج البعد الاقتصادي بقوة ضمن الأدبيات الإقليمية حيث يتضمن حرية تنقل الأشخاص و السلع. ولقد تعددت تغيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد اعتبره البعض: « اتخاذ خطوة متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.»

إن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ، و دفع التهديدات الخارجية عنها بما يكفل لها المن ، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد ، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب ، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية بكل دولة ، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف ، بدا من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية ، مروراً بالقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر ، مثل الخطر الطاقوي الذي يمس الاتحاد الأوروبي والذي يسعى إلى بناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات هذا النظام ، ولتفعيل هذه المطالب أو الأهداف إجرائيا لا بد من وجود مفهوم وأبعاد وجوانب محددة للأمن الإقليمي، وإيجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الأمن وتنظيمه ، مع إيجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك النظام وحيويته وقدرته على التكيف مع مستجدات بيئته الداخلية والخارجية ، وتأسيسا على ذلك فإن الأمن الإقليمي في ربط معانيه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض أو الذي يتعذر بتحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي .<sup>(1)</sup>

(1) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 19-20

أما النظام الأمني فهو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم الأمن سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات.

وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه للأمن حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن. ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جهة ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات قانونية، إجرائية لموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته الفاعلة من جانب آخر، فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك فإنه حتماً سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي انشأ من أجله.

فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة وترتبط فيما بينها بروابط معينة.<sup>(1)</sup>

فمركب امن الطاقة Energy Security Complex يرتبط بنظرية مركب الأمن الإقليمي (RSCT) Regional security complex theory، والتي تقوم على فكرة رئيسية مفادها أن معظم التهديدات تنتقل بصورة سهلة على مسافات طويلة، وبعبارة أخرى فإن مركب الأمن الإقليمي يمكن أن يعرف على أنه: "مجموعة معضلات الأمن تركز في منطقة جغرافية معينة، حيث تصبح إدراكات التهديدات من طرف الدول أو الفواعل الأخرى مرتبطة، مما يؤدي إلى خلق اعتماد أمني متبادل، حيث لا يمكن أن ينفصل أمن الدولة الواحدة عن الدول الأخرى". ويرتبط مركب أمن الطاقة على طبيعة الصداقة التاريخية Historical Friendship وأنماط العداوة enmity patterns لهذه الدول.<sup>(1)</sup>

فمركب امن الطاقة بعبارة أخرى يمكن أن يعرف كالآتي :

إن مركب امن الطاقة الإقليمي E.S.C.T يتعلق بالتفاعل بين دولتين أو أكثر في رقعة جغرافية محدودة، والذي يتضمن تبعية للعلاقات الطاقوية المشتركة وإدراك هذه التبعية على إنها تهديد مما يؤدي إلى عملية الأمانة.

(1) حسن أبو طالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 123، (جانفي 1996)، ص 71  
(2) Barry Buzan ,People, States and Fear ,Op. Cit,pp 189-194

حيث يتضمن هذا النمط من التفاعل في المجال الطاقوي الصفقات التي تتعلق بالإنتاج(التصدير)، الشراء(الاستيراد)، مناطق عبور الطاقة Energy transit ، وحسب باري بوزان وويفر فإن التبعية لمصادر الطاقة energy dependency عادة ما تكون أكثر حدة ما بين الدول أو المناطق ذات الجوار الجغرافي القريب. ولتخليص مركب أمن الطاقة فإن هناك حاجيات لتقييم القوة النسبية لتبعات الطاقة، وذلك من خلال قياس عوامل مثل: ميزان الطاقة التجاري، مستوى مصادر الطاقة المحلية، إمكانية تنويع الطاقة Energy diversification، على أية حال فإن النسب المئوية تعتبر إجراءات كلية من إمدادات الطاقة العامة أو لتبيين مستوى التبعية لهذه الإمدادات للبلدان المصدرة لها.<sup>(1)</sup>

ففي هذا النوع من الأمن الطاقوي الإقليمي، فإن أمن طاقة أي دولة يعتبر من مجموع أمن الدول، لكن الإخلاف يكمن في قدرة النقل وبنية السوق الطاقوية لكل دولة. فمن بين العوامل المهمة على حد سواء في تعريف مركب أمن الطاقة هي الصداقة التاريخية وأنماط العداوة التي لها تأثير على كيفية فهم وإدراك حساسية هذه التبعية، فكل حالة تبعية طاقوية يمكن فهمها من خلال درجات متنوعة ومختلفة، إما أن تكون ذات اعتماد متبادل مفيد وبشكل متبادل (وهو ما يعرف بالتبعية الإيجابية)، أو كتبعية لا متكافئة ولا متوازية وينظر إليها وينظر على أنه تشكل تهديدا وهذا ما يعرف بالتبعية السلبية. وبعبارة أخرى فإن أنماط الصداقة هي المحدد في كيفية فهم وإدراك نوع هذه التبعية. فعلى سبيل المثال الدول ذات العلاقات الثنائية الودية مع دولة أخرى قد لا تعتبر نسبة تبعيتها الطاقوية التي تقدر بـ30% للدولة المجاورة كتهديد جدي serious threat، بينما الدولتان اللتان تتمتعان بعلاقات عدائية قد تفهم وتدرک تبعيتها حتى ولو كانت 10% كتهديد خطير على أمنها الوطني. إذن فإن الاعتماد الطاقوي المتبادل الإيجابي حسب ما وصفه رئيس المفوضية الأوروبية

(1) Ibid, p195

جوزي مانويل باروسو José manuel baroso في مارس 2006 حول طبيعة علاقات الاعتماد المتبادل الطاقوية للإتحاد الأوروبي مع روسيا بقوله: "...من مصلحة روسيا أن يكون عندها سوق وعلاقة مستقرة مثل الزبون المهم وهو الإتحاد الأوروبي".<sup>(1)</sup>

فالتلاعب بأسعار الطاقة أداة هامة في يد روسيا التي تعتقد بأن الهيدروكربون أحسن الوسائل للتأثير السياسي، فانقطاع الإمدادات الروسية هي رسالة واضحة إلى الإتحاد الأوروبي. وبالتالي لا يمكن الحديث هنا عن وجود أمن طاقي ما دام هناك دولة مجاورة غير موثوقة، راغبة وقادرة على استعمال موارد طاقتها كسلاح للتأثير السياسي.<sup>(2)</sup>

---

(1) Judy Dempsay, « EU urges an energy pact with Russians – But Poland objects and offers plan that excludes Moscow », *International Herald Tribune*, 9.3.2006.p1

(2) Mikheil Saakashvili, « The Path to Energy Security », *the Washington Post*, 9 January 2006, p. A19.

### المطلب الثالث : نموذج مجتمع أمن الطاقة ودبلوماسية الطاقة

تزود المدرسة الإنجليزية معلومات أساسية ذات العلاقة باعتبار الأدبيات الاقتصادية والجيوبوليتيكية والبيئة ضمن نفس الإطار ، مفهوم هذه المدرسة للمؤسسات الأساسية يمكن من تحليل ديناميكيات المجتمع الدولي وفهم ماهي الأدوات وكيف يتحرك اللاعبون في المجتمع الدولي؟<sup>(1)</sup>

حيث طبق باري بوزان مفهوم المجتمع الدولي في مجال الطاقة وهذا لخلق ما يعرف بمجتمع امن الطاقة واستعمال مصطلح المجتمع الدولي في عدة مجالات مختلفة منها الطاقة والمناطق العلمية الفرعية مثل (الاتحاد الاوروبي).

تقوم حجج باري بوزان على مدى قدرة المجتمعات الدولية الإقليمية المختلفة في بناء مؤسسات مجتمعية مشتركة في النظام الدولي ، كما هو الشأن بالنسبة لأوروبا. العالم الإسلامي ، وجنوب شرق آسيا (في وقت ما بين الدول الشيوعية )، التي تركز علاقتها بين الدول والتي تحدث بشكل رئيسي في العالم الليبرالي.<sup>(2)</sup>

لذا اخذ باري بوزان بعين الاعتبار النقد حول إهمال المدرسين الانجليزية للاقتصاد والمستويات العالمية الفرعية، وهذا يبين بأن البراهين التي قدمها بوزان ليست فقط قابلة للتطبيق لأنواع مختلفة من المجتمعات (كالعالم الليبرالي، الإسلامي أو الاشتراكي)، والمناطق المختلفة لكن أيضا على مختلف أنواع المجتمعات في عدة مجالات. فنموذج مجتمع أمن الطاقة يحاول سد الفراغ من خلال المناقشات حول أي مدى تعمل المؤسسات الأساسية كالسوق أو الحماية للاقتصاد الوطني. وفهم أدوار تلك المؤسسات من منظور الاقتصاد السياسي الدولي.

إن تفسير بوزان للمجتمع الدولي يزود بخلفية جيدة لإدخال كل أنواع لاعبي الطاقة مثل منتجو الطاقة، المستهلكون، دول العبور، الفواعل العابرة للدول والفواعل الدوليون مثل: مجموعة اللوبيات والشركات، المواطنون فكل مسؤول عن مواضيع أمن الطاقة.

(1) Barry Buzan, From International to World Society, Cambridge University Press, 2004,p162.

(2) Ibid ,p226

يسعى باري بوزان إلى إزالة التمييز بين الدولة والفواعل غير الدولة، فهو ينتقد المدرسة الإنجليزية من أن مصطلح النظام الدولي والمجتمع الدولي استعمالاً على مستوى الدولة، بينما مفهوم المجتمع الدولي يستعمل للفواعل غير الدولاتية.

يعتمد بوزان في إعادة تفسير المدرسة الإنجليزية على أن هناك تفاعل ثابت بين الدول والفواعل فوق الدول والأفراد الذي يستوجب إدراج ليس فقط الدول ولكن فواعل آخرون أيضاً في المجتمع الدولي. مما يسمح بإدخال كل الفواعل في تعريف مجتمع أمن الطاقة بأنه: "مجموعة الفواعل التي أسست قواعد ومؤسسات مشتركة في تسيير علاقاتهم الطاقوية المتبادلة مع الاهتمام القوي للإبقاء على هذه الترتيبات."

فمجتمع أمن الطاقة محدودة بالدول المشتركة في الجماعة الطاقوية الأوروبية، إن نموذج بوزان يشمل درجات مختلفة من التكامل التي قررت طبقاً لمستويات التضامن والتعددية، فأنواع التعددية في المجتمعات تستند على المصالح الذاتية للدول أين أصبح البقاء هو المطلب الرئيسي لهذه الأنواع من المجتمعات.

فهم لم يهتموا بالأسئلة مثل ماهي القيم المشتركة؟ أو كيف ولماذا هذه القيم هي مشتركة؟. أما من ناحية أخرى هناك المجتمعات التضامنية التي تستند على فكرة التعاون والقيم المشتركة الذي يتجاوز البقاء والتعايش. هناك أنواع مختلفة من التكامل، ففي المستوى الأدنى في المجتمع الدولي هو مجتمع أمن الطاقة الانعزالي والذي هو حالة نادرة، لأنها قائمة على أساس أن الاتصال الوحيد بيت الدول هي حروب الإبادة التي لا تعتمد على الدبلوماسية أو أي شكل آخر من الاتصال الإنساني. فالمجتمع الانعزالي عموماً لا يوجد سوى في الخيال العلمي. أما النوع الآخر هو السلطة السياسية لأمن الطاقة المجتمعي والذي يشكل فيه البقاء القلق الرئيسي للدول، أخذت تجارة الطاقة مكانها ليس فقط للتعاون والتكامل. وهذا ما يزيد المخاوف من نظام واستفاليا أين تسيطر الدول على العلاقات بين الفواعل. فتشكيا الكتلة وائتلافات الطاقة تحدث بين الفواعل الذين يمتلكون الإمكانيات والتي قد تؤدي إلى الحرب. (1)

(1) Idem, pp159-160

كما أن هناك أيضا مجتمع امن الطاقة التعاوني أين تبقى الدول الأعضاء الفواعل الرئيسية في سياسة الطاقة ، على الرغم من اشتراكهم في ضرورة المبادئ للسياسة الطاقوية مثل المن والمنافسة والاستمرارية لذا يمكن الحديث عن القيم المشتركة ، هكذا يمثل المذهب التضامني في هذا النوع من التكامل من انه ليس هناك نقل مباشر للقدر إلى أي سلطة، في حين يمثل رغبة الدول الأعضاء في التعاون.<sup>(1)</sup> فالدول تسعى إلى التعايش بينما لا تزال تفتقر إلى التقارب المحل، لأن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تفضل الاتفاقيات الثنائية في سياستها الطاقوية الخارجية، وتمارس سياسة الطاقة ضمن حكوماتهم الخاصة، حيث مازال مفهوم واستفاليا للسيادة يهيمن في هذا النوع من التكامل. ففي هذا الإطار التكامل يفترض تقارب الأسواق الداخلية. حتى يتمكنون من تبني أشكالاً اقتصادية وقانونية وسياسية مماثلة مما يسمح بخلق أنظمة حكومية وقانونية تستند على القيم المماثلة فيما يتعلق بمثل هذه القضايا الأساسية كأمن الطاقة.

حسب ما قدمه بوزان فإن المؤسسات الأساسية في مجتمع أمن الطاقة يعني الاعتراف بمتانة القيم وصلابة الممارسات المتجددة داخل القيم التي تحملها الدول الأعضاء والذي يتمثل من خلال المزيج بين القواعد والمبادئ والمعايير ويرى من أن هذه الممارسات المشتركة يمكن أن تتوسع إلى أن تصبح مقبولة من طرف الفواعل غير الدولانية.

#### دبلوماسية الطاقة

تفهم الدبلوماسية تقليدياً على أنها علاقات رسمية بين الدول ذات السيادة، لكن من الواضح أن هناك كيانات أخرى غير الدول تعتبر كفواعل في السياسة الدولية. وفي مجتمع أمن الطاقة فإن الشركات المملوكة للدول لا تبحث دائماً عن المكاسب الاقتصادية ولعب دور في دبلوماسية الطاقة، في حين أن كل النشاطات للشركات المملوكة للدول يجب أخذها بعين الاعتبار على أنها طرف في الدبلوماسية حتى يساعد على فهم الاختلافات ما بين الأسباب

(1) Pami. Aalto, European perspectives for managing dependence, In Russian Energy Power and Foreign Relations: Implications to Conflict and Cooperation , ed. J.Perovic, R.Orttung and A.Wenger. London and New York: Routledge.p161.

الاقتصادية الخالصة كالتجارة والدبلوماسية، لذا فالدبلوماسية تعبیر للإشارة إلى العلاقات الرسمية ليس فقط بين الدول لكن كذلك بين الكيانات السياسية الأخرى<sup>(1)</sup>.  
وبعبارة أخرى وحسب واطسون فإن الدبلوماسية تشير إلى عملية إدارة مجتمع أمن الطاقة وعلاقات الدول الأعضاء مع الدول والفواعل الأخرى. وفي الحقيقة التعريف التقليدي للدبلوماسية على أنه العلاقة بين الفاعلين ذوو السيادة تشير فقط إلى جانب واحد من الدبلوماسية والذي يقوم على العلاقات الثنائية. أما الجانب الأخر منها يشير إلى العلاقات بين أكثر من فاعلين والذي يبين العلاقات المتعددة الأطراف<sup>(2)</sup>.  
إن دبلوماسية الطاقة في مجتمع أمن الطاقة خاصة منها الثنائية والتي تعتمد عليها الدول الأعضاء في علاقاتهم الطاقوية الخارجية يمكن ملاحظته خاصة من خلال العلاقة بين ألمانيا وروسيا. فهذه العلاقة الثنائية أنتجت مشروع خط أنابيب نورد ستريم الذي يربط روسيا وشمال ألمانيا عبر بحر البلطيق مرورا بعدة بلدان منها: استونيا، لاتفيا، بولندا<sup>(3)</sup>.  
كذلك اتفاقيات فرنسا وإسبانيا حول الغاز المميع مع الجزائر واتفاقية التعاون الثنائي بين إسبانيا ومصر مع التركيز الكبير على الطاقة تبين تفضيلات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أن تكون عندها اتفاقيات طاقوية ثنائية تتعامل بها. علاوة على ذلك فإن الوضعية الجدلية في الإتحاد الأوروبي حول إدماج إيران إلى مجتمع أمن الطاقة الأوروبي يمكن أن تعتبر أيضا كمثال للثنائية بالرغم من أن الدول الأعضاء ليست لديها اتفاقيات طاقوية مع إيران، لذا فإن الاقتراحات السياسية المختلفة نحو إيران يخلق غياب لسياسة مشتركة، بينما بريطانيا تشجع شركة "شل" للاستثمار في إيران. ومن هنا يسعى الإتحاد الأوروبي إلى وضع معاهدة ودستور طاقة لتصدير القيم الليبرالية لمنتجي الطاقة كما هو الحال بالنسبة لبلدان العبور من أجل خلق جو من التفاهم والتعاون لضمان أمن الإمدادات الطاقوية.

---

(1) Hedley Bull, *The Anarchical Society A Study of World Politics*, 3rd ed., New York: Palgrave, 1997, p157.

(2) Adam Watson, *Diplomacy In Dilemmas of World Politics, International Issues in a Changing World* ed. John Baylis and N.J.Rengger, New York, Oxford University Press 1992, p172.

(3) Richard Youngs, « Europe's External Energy Policy: Between Geopolitics and the Market ». *CEPS Working Document* No. 278/November 2007. Brussels.p9

## الفصل الثاني

# الأمن الطاقوي الأوروبي بين التحديات و الفرص

### المبحث الأول : الطاقة في الإتحاد الأوروبي

تعتبر الطاقة Energy العنصر الحيوي في حياة كل من الأفراد Individuals والدول States. فدورها هام جدا بالنسبة للأفراد، إذ تستعمل في مجالات عدة خاصة منها، النقل، توليد الطاقة التدفئة والتبريد و غيرها من المجالات.

أما بالنسبة للدول فهي لا غنى عنها كما هو الحال بالنسبة للأفراد، حيث أصبحت هي القوى الدافعة والمحركة للقضايا والمسائل السياسية والإقتصادية للدول. فمعظم الأحداث والمشاكل السياسية والاقتصادية مرتبطة بهذا العنصر الحيوي- الطاقة Energy-.

منذ عقود كانت الطاقة عنصر خلاف لكن في نفس الوقت تعتبر كعنصر موحد. ففي كثير من الأحيان كانت السبب في العديد من الأزمات الإقتصادية والسياسية بين الفواعل الدولية International Actors، ولهذا عادة ما ترتبط بسياسية الدفاع والأمن للدول Security and Defense.

أصبحت الحكومات تدرك مكانة الطاقة و دورها في ضمان أمن و إستقرار الدول Security and Stability، إذ هناك خمسة مصادر طاقوية هامة وهي النفط Oil ، الغاز الطبيعي Natural Gaz ،الوقود الصلب fossil fuels، الطاقة النووية Nuclear Energy ومؤخرا الطاقة المتجددة Renewable energy.

ويعتبر كل من النفط والغاز الطبيعي من بين المصادر الأكثر حيوية، ذلك أن البلدان التي تتميز وتمتلك احتياطات واسعة وكبيرة منها تصبح الفواعل الرئيسية والمحركة لسوق الطاقة العالمي و السياسة والاقتصاد الدولي على حد سواء.

وعلى هذا فإن المنافسة بين مختلف الدول من اجل الحصول وكسب مصادر طاقوية هي اليوم من بين الأولويات الرئيسية في أجندة السياسة والاقتصاد الدولي. لأن هذه المصادر ليست موزعة بشكل متساو في العالم، فبعض المناطق وبعض البلدان مكتفية ذاتيا- Self sufficient وبعضها الآخر تابعة تماما للدول المنتجة. وهذا ما طور مصطلح "الأمن الطاقوي" "Energy Security" بل بصورة أكثر عمقا مصطلح أمن الإمدادات الطاقوية "Security of Energy Supply".

ففي معناه الرئيسي أن أمن إمدادات الطاقة Security of Energy Supply هو ضمان نقل الطاقة من الدول المنتجة Producers إلى المناطق أو الدول المستهلكة consumer States وهذا ما يبين تأثيرها على الأمن و السياسات الخارجية لهذه الدول.

كما تعتبر الطاقة من بين أهم العناصر والتي تلعب دورا هاما في حياة الإتحاد الأوروبي، بسبب الروابط التاريخية، فهي من العوامل المحددة التي أنشأت الإتحاد (الحديد والصلب coal and steel)، لكن أهمية كل من الفحم والصلب لم تصبح كما كانت بل تغيرت بتغيير الاهتمامات نحو مصادر الطاقة ما أثر على الوضعية الطاقوية و على أمن الإمدادات نحو الإتحاد الأوروبي.

أضف إلى ذلك، وعلى الرغم من أن السوق الأوروبي هو من بين أغنى الأسواق في العالم إلا أن مصادره من النفط Oil، والغاز الطبيعي Natural Gaz محدودة جدا و تبعيته للمصادر الخارجية عالية جدا و في ارتفاع مستمر.

هذا هو التحدي الأكبر الذي يعاني منه الإتحاد الأوروبي في مجال أمنه الطاقوي، لأن التبعية للمصادر الخارجية لا تخلوا من جلب العديد من الأخطار التي تهدد الأمن وهو ما يضعه ضمن القضايا الهامة في مناقشات دول الإتحاد، إذ يسعى إلى اتخاذ مختلف الإجراءات والبحث عن مختلف الحلول للخروج أو للحد من هذه الأخطار وتأمين مستقبله الطاقوي.

### المطلب الأول: الخلفية التاريخية للطاقة في الإتحاد الأوروبي

كان للطاقة الأثر البارز في أوروبا سابقا كما هو الحال اليوم، خاصة منذ بداية قيام الإتحاد الأوروبي، وتأثيرها يمكن ملاحظته بصورة واضحة في أوائل سنوات بناء المجموعة الأوروبية European Community، حيث لعبت دورا حيويا في هذا البناء. فلها ميزة توحيدية خاصة منها الفحم والصلب Coal and Steel العنصران الأساسيان في هذه العملية، والتي أدت إلى إنشاء الاتفاقيتين الهامتين: تلك المتعلقة بإنشاء بالمجموعة الأوروبية للفحم و الصلب ECSC والتي تأسست على إثر اتفاقية باريس عام 1951، وتضم كل من فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية. و كان الهدف الأساسي من إنشائها هو دمج مصادر الفحم و الصلب و Combine coal and Steel للدول الأعضاء وإنشاء اتحاد الفحم والصلب Establishment of coal and Steel Union، وتلك المنشئة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية اليوراتوم Euratom .

وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الطاقة عنصرا لا يمكن الإستغناء عنها في أوروبا الغربية، حيث أنها أصبحت من أهم المكونات التي يقوم عليها الإقتصاد باعتبارها كانت الأساس لإعادة بناء القارة بعد الحرب. وفي ذلك الوقت كان الفحم هو المصدر الطاقوي الأكثر وفرة، فألمانيا تمتلك صناعة الفحم بينما تمتلك فرنسا الصلب، ما أدى الى نشوب مشكلة بين الدولتين، وبهذا الصدد أقر جون مونييه Jean Monnet أنه من خلال إنشاء أو إقامة إتحاد الفحم والصلب cool and steel union، يمكن ذلك من تجنب حدوث مثل هذه الأزمات و إستثباب السلم في أوروبا الغربية.

جدد هذا الهدف تحت ما يعرف ب : خطة شومان Schuman plan الذي أطلق من طرف روبرت شومان Robert shuman – وزير الخارجية الفرنسي- فطبقا لهذه الخطة

فإن السلطة العليا "High Authority" ستكون هي المسؤولة عن إنتاج الفحم والصلب. فكان لإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب القاعدة الأساسية لإقامة الإتحاد الأوروبي. و هذا لإبراز الدور المهم الذي تلعبه الطاقة في تشكيل السياسة الدولية. لم تستمر هيمنة الفحم لوقت طويل ، حيث بدأ إستهلاكه بالنقصان منذ سنة 1955. وفي هذا الوقت بدأ الشرق الأوسط ببيع منتوجاته النفطية التي وصلت إلى السوق الأوروبية أين بدأ النفط تدريجيا يحل محل الفحم. ما أدى إلى بداية الإعتقاد أن التكامل بين القطاعات يمكن أن يؤدي إلى الوحدة السياسية الكاملة. هذه الفكرة لم تنجح بسبب ضعف أو فشل أهم مبادرتين هما الجماعة الأوروبية للدفاع European defense community و الجماعة السياسية الأوروبية European political community، وبعد هذا الفشل استمرت المحاولات الأوروبية في مسعى الإندماج خاصة ما تعلق باتفاقية اليوراتوم Euratom والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (1957).

و في ذلك الوقت لم يستعمل النفط بشكل واسع، وبدا استعمال الطاقة النووية Nuclear power أكثر إفادة، لكن معظم الدول الأعضاء لم يهتموا بقضية الطاقة النووية، نظرا لما كان لهم من اهتمامات ونوايا مختلفة بشأن التوقيع على هذه الاتفاقية. و لإبراز هذا الإختلاف فإن مثال فرنسا و المانيا أحسن مثال لذلك<sup>(1)</sup>

---

(1) Matlary, J.H , The Development of Energy Policy in the European Union , Energy policy in the European Union, Hamsphire, Macmillan, 1997, pp 14 -16

ففرنسا كانت تهتم بشكل واسع وكبير على استعمال الطاقة النووية بينما ألمانيا كانت تهتم وتعمل على إقامة سوق مشتركة، و هذا ما يبرز غياب مقاربة مشتركة في حقل الطاقة.<sup>(1)</sup> غير أن الحاجة إلى أمن الطاقة يرجع إلى وقوع أول أزمة نفطية في المنطقة العربية، عندما فوجئ العالم بإغلاق قناة السويس اثناء حرب السويس الأولى عام 1956، حيث كانت دول أوروبا الغربية قبل إغلاق القناة تعتمد على الاستيراد لتلبية نحو 90% من احتياجاتها النفطية، وكان نحو 75% من وارداتها يأتيها من الشرق الأوسط شرقي قناة السويس، حيث نتج عن هذه الأزمة عجز امكانيات النقل إلى أوروبا، فالناقلة البترولية التي كانت تعمل بين الخليج و أوروبا مرورا بالقناة لم تكن تستطيع نقل اكثر من 60% مما تنقله سنويا باستخدام طريق الرجاء الصالح و الدوران حول إفريقيا.

كذلك أدى توقف الضخ عن طريق الأنابيب الموصلة بموانئ شرق البحر المتوسط إلى نقص طاقة الناقلات العاملة بينها و بين باقي موانئ البحر المتوسط، أين كان الأسطول العالمي للناقلات موزعا خلال عام 1956، بحيث يخدم ربعة موانئ الساحل الشرقي للولايات المتحدة، و نصفه موانئ أوروبا و آخر لخدمة الباقي من الحركة العالمية للنفط، و من ثم فإن أية زيادة في متوسط طول الرحلة سيهدد الإمدادات بالنقص.

و بفعل تلك الأزمة، عرف الإقتصاد الأوروبي هزة شديدة، حيث إتخذت دول منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي إجراءات مشتركة لإمتصاص أثر الصدمة وتوزيعها فيما بينها، لتخفيف العبئ على الدول ذات الموقف النفطي الأضعف، والذي ساعدها في ذلك الشركات النفطية الكبرى بحكم جنسيتها أو ملكيتها للدول الغربية، و سيطرتها على اسطول الناقلات.<sup>(2)</sup> وعلى الرغم من الإهتمام الأوروبي بصناعة الفحم، إلى أن هذه الصناعة لاقت معوقات عديدة و كان هناك إعتقاد متزايد على النفط المستورد كمصدر رئيسي للطاقة، حيث إرتفع

(1) I bid, p, 17.

(2) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص. 16

نصيبه تدريجيا ضمن الاستهلاك الأوروبي للطاقة إلى 63% عام 1973، ساعد في ذلك توفر النفط في الأسواق العالمية بأسعار رخيصة ومستقرة طوال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وهو الأمر الذي ساهم في عملية الإنتعاش الإقتصادي في هذه البلدان خلال هذه الفترة.

الهزة الثانية التي أصابت الإستهلاك الأوروبي جاءت نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة في أكتوبر 1973، نتيجة إرتفاع أسعار النفط أربع مرات، ثم مرتين عام 1979، اثر نشوب الثورة الإيرانية.<sup>(1)</sup>

لقد عززت حرب 1973 اثناء اندلاعها الموقف التفاوضي للدول العربية المنتجة للنفط، عندما رفضت مقترح شركات النفط العالمية الذي يقضي برفع نسبة الزيادة في سعر البترول إلى 15% و يصبح 3.46 دولار للبرميل و طالبت بأن تكون الزيادة 100%.<sup>(2)</sup>

أصبح على الدول الأوروبية بعد هذه الأزمات أن تقيم إستراتيجية طاقوية إنطلاقا من ظروفها الذاتية التي تؤكد استمرار إعتماها على موارد الطاقة الخارجية، حيث قامت بتكوين سياسة مشتركة عام 1974 تستهدف تخفيض إستهلاكها و وارداتها تدريجيا من الطاقة، وخاصة منها البترول، و زيادة الموارد الذاتية، ففي فترة 1990، نجحت في تخفيض وارداتها من الطاقة بين عامي 1973 و 1982 ماعدا ايطاليا، وهي نفس الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة واليابان. كما نجحت دول أوروبا الغربية في الهدف الذي وضعتة عام 1973 المتضمن تخفيض إعتماها على النفط من 63% من الطاقة المستخدمة إلى 48% عام 1985، إلا أنه في عام 1983 كانت المجموعة الأوروبية قد إقتربت من تحقيق الهدف، حيث أصبح النفط يشكل 50% من إستهلاكها الكلي للطاقة معتمدة على تعويض الفرق عن طريق زيادة إنتاجها الذاتي من بحر الشمال بشكل رئيسي، وأيضا الاعتماد على المصادر غير نفطية مثل الكهرباء، الغاز، الفحم، الطاقة النووية ومصادر الطاقة المتجددة.<sup>(3)</sup>

(1) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل و الوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص ص 16-161.

(2) حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 21

(3) عبد المنعم سعيد، المرجع السابق، ص ص 161-163.

و رغم نجاح أوروبا في عقدي السبعينيات والثمانينيات في تخفيض إستهلاكها للنفط بشكل نسبي، إلا أنه بقي مهيمنا ضمن مصادر التموين بالطاقة، بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار، الذي أدى إلى تحييد أثر ذلك التخفيض، وبقيت أوروبا تدفع فاتورة مرتفعة لتموينها الطاقوي، هذا ما جعل الدول الأوروبية تلجأ إلى ضرورة إيجاد إستراتيجية مستدامة لتنويع الموارد الطاقوية من خلال كسر هيمنة نفط الخليج.<sup>(1)</sup>

و من هنا دخل الإتحاد الأوروبي عصر جديد مع أول أزمة نفطية، فخلال هذه الأزمة ومن خلال الحصار الذي فرض من طرف الدول الأعضاء في منظمة OPEC بينت مدى ضعف الدول المستهلكة أمام الدول المنتجة. وأدركت الدول الأوروبية أنه يجب إتخاذ إجراءات جديدة لتقوية وضعيتها من خلال المحاولات التي وضعتها سنة 1974 و 1980 حيث إرتكزت على جملة من الأهداف، فتلك التي كانت سنة 1974 إرتكزت على إتخاذ الإجراءات الضرورية للتقليل من الأخطار المتعلقة بالتبعية الشديدة للنفط. أما التي جاءت سنة 1980 كانت أكثر إقتصادية، حيث إرتكزت بشكل أساسي على الإجراءات الأساسية من أجل حماية إستهلاك الطاقة، وأبرزت أن الصادرات النفطية يمكن لها أن تؤثر على أمن الإمدادات، وفي هذا الصدد بدأت المجموعة الأوروبية بتحصيل بعض التقدم في التقليل من مستوى الواردات، علاوة على ذلك وضعت المفوضية الأوروبية مجموعة جديدة من الأهداف في 1986 التي وجب إنجازها حتى سنة 1995. ومن بينها تخفيض نسبة مساهمة النفط و الغاز في إنتاج الكهرباء نحو 15% حتى سنة 1995، توفير الطاقة مما يتماشى وإجراءات الإكتفاء وتحسينها، زيادة ورفع الإنتاج المحلي وتطويره، تنويع موردي الإمدادات وضمان إستعمال مختلف مصادر الطاقة، وتطوير شبكات نقل الطاقة.<sup>(2)</sup>

(1) نفس المرجع، ص 162.

(2) R Belgrave, Western Europe's Energy Security to 2000, Aldershot, Gower 1987, pp 185-187

**المطلب الثاني : الوضعية الطاقوية للإتحاد الأوروبي**

من أجل فهم السعي الحثيث للدول الأوروبية نحو ضمان إمدادها بالطاقة وذلك من خلال الدخول في إتفاقيات ثنائية و متعددة الأطراف، و إنشاء فضاءات متوسطة، يجب إمعان النظر في الوضعية الطاقوية لدول الإتحاد و التي تتسم بما يلي:

على الرغم من قوة الإتحاد الأوروبي السياسية والإقتصادية، إلا أن وضعيته الطاقوية ضعيفة حيث يظهر هذا الضعف من خلال ثلاث أسباب رئيسية وهي : الإحتياطات الطاقوية المحدودة ونقص أو قلة الإنتاج المحلي، إرتفاع الطلب على مصادر الطاقة و التبعية العالية للإستيراد خاصة ما يتعلق بالوقود المستخرج أو الصلب Fossil Fuels هذه الأسباب تشكل تحديات حقيقية لأمن الإمدادات Security of Supply. لذا ف ضمان أمن الإمدادات ضروري جدا لتقوية أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي.

إن الإحتياطات المحدودة، تتركز أو تتمثل في مصادر النفط و الغاز الطبيعي فهي ليست موزعة بشكل متساو في دول الإتحاد الأوروبي، ما يؤدي إلى أهمية بعض المناطق على حساب مناطق أخرى، خصوصا تلك الدول الأعضاء التي تمتلك إحتياطات من النفط و الغاز لهم فرصة أكبر لتقوية أمنهم من الإمدادات الطاقوية، لكن رغم ما لديهم إلا أنهم لا يستطيعون تلبية حاجاتهم من الطاقة مما يدفعهم إلى التبعية للمصادر الخارجية.

إن كل مصدر من مصادر الطاقة في الإتحاد الأوروبي له وضعية مختلفة، فالبعض منها يستعمل بشكل كبير وواسع على البعض الآخر. ولتحليل أوضح لهذه الوضعية في الإتحاد الأوروبي فإنه يكون من خلال الإرتكاز على مؤشرين هامين هما نسبة الإستهلاك الكلي للطاقة، ونسبة إنتاجها محليا. فطبقا لبيانات سنة 2005، بلغت نسبة الوقود الصلب Fossil Fuels 18%، النفط 37%، الغاز الطبيعي 24%، الطاقة النووية 15% و الطاقة المتجددة هي 6% من مجموع الإستهلاك الكلي للطاقة. (1)

ما عدا ذلك فإنه في سنة 2003، كانت نسبة استهلاك الوقود 22%، النفط 16%، الغاز الطبيعي 21%، الطاقة المتجددة 12% في إنتاج الطاقة المحلية. (2)

(1) L.V Marelli « European Union's Energy Security Challenges », CRS Report for congress, congressional Research service, 2006, p 06.

(2) European Commission, « Green Energy », at : [http://ec.europa.eu/energy/green-paper-energy/doc/2006\\_03\\_08\\_factsheet\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/energy/green-paper-energy/doc/2006_03_08_factsheet_en.pdf).

فمن خلال تحليل هذه البيانات يظهر بشكل واضح أن نسبة إستهلاك الطاقة في الإتحاد الأوروبي أكبر من نسبة الإنتاج المحلي، خاصة فيما يتعلق بمستوى إستهلاك النفط والغاز الطبيعي، وهذا ما يزيد من ضعف الوضعية الطاقوية لدول الإتحاد.

### أ- النفط Oil :

لا يعتبر النفط مجرد مصدرا للطاقة، بل أداة سياسية وإقتصادية لها تأثير كبير على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. فهو من بين المصادر التي لا يمكن الإستغناء عنها في الإتحاد الأوروبي، نظرا لتأثيره في الإقتصاد والسياسة الدولية. "فإرتفاع الأسعار المتزايدة في السنوات الأخيرة، والوعي المتصاعد لما يؤديه إحتراق الهيدروكربون في التغير البيئي، أرجع الطاقة و النفط إلى مركز النقاش السياسي" وبذلك يبين مدى تأثير كل من النفط و الإنقلابات في أسعاره على السياسة الدولية.

إن للنفط مكانة ووضعية خاصة في السوق الأوروبية، فهذا المصدر الطاقوي السائد على الإنتاج والإستهلاك المحلي، يستعمل غالبا في قطاع النقل. وطبقا لبيانات سنة 2004 في إستهلاك الطاقة حسب القطاعات نلاحظ أن قطاع النقل يأتي في المصاف الأول، ثم تليها الصناعة، قطاع السكن Households، أما رابعا تأتي التجارة. خاصة وأن نسبة الإستهلاك الكبير في قطاع النقل يبين مدى أهمية النفط بالنسبة للإتحاد الأوروبي. فهذا الإرتفاع لا يمكن أن يقابل أو يوازي الإنتاج المحلي. حسب معطيات سنة 2004 كان إنتاج النفط في الإتحاد الأوروبي 145.12 ( مليون طن ) M teoe، بينما الإستهلاك وصل إلى 645.85 ( مليون طن ) M teoe .

هذه الهوة الكبيرة بين الإستهلاك والإنتاج دفع بالدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي للجوء إلى الإستيراد مما جعلهم في تبعية مستمرة للمصادر النفطية الخارجية، وهذا لتلبية مطالبه المتزايدة.

من بين الدول الأكثر تصديرا للإتحاد الأوروبي نجد كل من: روسيا، الشرق الأوسط، النرويج، شمال إفريقيا، أما فيما يخص الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على الصادرات النفطية نجد كل من ألمانيا، فرنسا و بولندا.

إن مستوى تبعية ألمانيا تقارب ما نسبته 97%، فرنسا 95% و بولندا 98%. فكل منهما لا تستورد من نفس الدول المنتجة، ألمانيا و بولندا تابعتا لروسيا. بينما فرنسا فواردتها من النفط

أكثر تنوعا، حيث أن نسبة كبيرة منها تأتيها من الشرق الأوسط، و كذلك من شمال إفريقيا ونسبة وارداتهم النفطية الكلية هي 51%، اما الباقي يأتيها من بحر الشمال و روسيا. حيث تستورد من بحر الشمال ما نسبته 32% و روسيا بنسبة 23%، ويسعى الإتحاد الأوروبي إلى تدعيم مخزونه و تأمينه و هذا لتفادي النتائج التي يمكن أن تحدث جراء العراقيل والأزمات والتي من شأنها ان تؤدي الى إنقطاع الإمدادات الطاقوية.

تعتبر كل من بريطانيا( المملكة المتحدة UK)، الدانمارك من بين أهم الدول المنتجة للنفط في الإتحاد الأوروبي على غرار كل من إيطاليا ، ألمانيا و هولندا الذين يساهمون في الإنتاج المحلي لكن ليس بنفس نسبة إنتاج النفط الخام لكل من المملكة المتحدة UK و الدانمارك.

\* المملكة المتحدة UK: هي من بين إحدى الدول الرئيسية في الإتحاد الأوروبي من حيث الإمدادات الطاقوية، و هذا نظرا لإكتشاف حقول النفط بها في السبعينيات، ما أدى إلى ارتفاع إحتياطاتها النفطية التي وصلت إلى حدها الأعلى سنة 1999. وبعدها بدأ الإنتاج بالإنخفاض. و في عام 2000 أي بعد عام واحد وصل انخفاض الإنتاج إلى 07%. هذا التغير في الإنتاج يمكن أن يشكل خطرا حقيقيا لأمن الطاقة الأوروبي. وطبقا للتوقعات فإن إنتاجها النفطي لن يكون كاف لتلبية الطلب عليه. وتصبح بدورها مستوردة للنفط بحلول عام 2008. ولهذا فإن نقص الإنتاج في المملكة المتحدة UK يزيد من تبعية الإتحاد الأوروبي للمصادر النفطية الخارجية، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المخاوف حول مستقبل أمن الإمدادات في الإتحاد الأوروبي.

\* الدانمارك : هي الدولة الأخرى المنتجة لهذا المصدر الهام -النفط- حيث تغيرت وضعيتها الطاقوية منذ العقود الماضية، وأصبح مصدرا للنفط. و كان السبب الرئيسي في هذا التغير هو اكتشاف حقول نفطية جديدة في بحر الشمال North Sea. وفي سنة 2003، وصل إنتاجها من النفط الخام 375 ألف برميل في اليوم بينما وصل إستهلاكها 188 ألف برميل في اليوم. وهذا يوضح أن معدل الإستهلاك أقل من الإنتاج.

وبعيدا عن دور هاتين الدولتين في الإنتاج ، فإن كل من إيطاليا، ألمانيا، هولندا من بين الدول التي تتمتع كذلك بالإنتاج، لكن لا أحد منهم يمتلك الإمكانيات او القدرة للتصدير، إضافة إلى أنهم يعتمدون على الإستيراد لتلبية مطالبهم، حيث يتجاوز إستهلاكهم نسبة الإنتاج وقدرت إحتياطاتهم بما يقارب 750 مليون برميل، إلا انه لا يكفي لتلبية إجمالي الإستهلاك.

لذا نجد أن إيطاليا من الدول التابعة بصورة كبيرة للمصادر الخارجية، إضافة إلى ألمانيا التي تقدر إحتياجاتها النفطية الثابتة بـ 367 مليون برميل وذلك طبقا لمعطيات سنة 2006، يعتبر حقل Mittelplote من بين الحقول الأكثر إنتاجا للنفط في ألمانيا إلا أنه لا يصل إلى حد الإكتفاء ما يستدعي زيادة الطلب على الواردات الخارجية.

\* هولندا: من بين الدول كذلك التي تتمتع بإنتاج النفط في الإتحاد الأوروبي، إلا أن إحتياجاتها محدودة ونسبة استهلاكها مرتفعة جدا، فهي سادس أكبر المستهلكين للنفط. ومستوى تبعيتها للمصادر الخارجية تقدر بحوالي 90% من النفط المستورد.

ومن خلال هذه المعطيات فإن نسبة الطلب على النفط سوف يزيد في دول الإتحاد الأوروبي في السنوات القادمة من 648 مليون طن من النفط (Mtoe) في سنة 2002 إلى ما نسبته 743 مليون طن سنة 2030 و هذا طبقا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة IEA\* أو سيستقر في نسبة 640 مليون طن بعد أن يصل إلى ذروته في سنة 2015 إلى 672 مليون طن من النفط.

إن قدرة الإنتاج المحلية ستخفض في السنوات القادمة من (2002-2030) مما يستدعي رفع الإستيراد بشكل ملحوظ. أين سنتتج ما يقارب 134 مليون طن من النفط سنة 2005 وحسب التوقعات فإنه في سنة 2030 سوف تنتج فقط 44 مليون طن. وعلى هذا الأساس فالتبعية للواردات سوف ترتفع من 80% حاليا إلى 90% في سنة 2030. وأهم موردي النفط الخام للإتحاد الأوروبي (الدول 25) سنة 2004 هي النرويج (109 مليون طن من النفط Mtoe)، روسيا (185 Mtoe)، العربية السعودية (65 Mtoe)، ليبيا (51 Mtoe)، إيران (36 Mtoe).

و يمكن إستخلاص ما يلي:

- \* أن الطلب على النفط لدول الإتحاد الأوروبي يتوقع أن يكون فوق المستويات الحالية.
- \* أن الإنتاج المحلي للنفط سوف ينخفض إلى المستويات الأدنى.
- \* على الإتحاد الأوروبي أن يقوي علاقات الإستيراد مع دول الشرق الأوسط، منطقة بحر قزوين، إفريقيا و هذا لزيادة نسبة الإستيراد من هذه الدول.
- \* أن هذه الضرورة تشكل تحدي لأن إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي نظرا للمنافسة الدولية على هذه المصادر وعدم الاستقرار السياسي المحتمل في العديد من البلدان المصدرة.

\* IEA : هيئة مستقلة تأسست في نوفمبر 1974 ضمن إطار منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) تهدف إلى تنفيذ برنامج الطاقة

الدولي الذي يسعى إلى التعاون في مجال الطاقة من 26 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية.

فإستراتيجية الإحتياطات النفطية أسست لتعويض نقص الإمدادات مؤقتا وليست آلية لمعالجة نضوبها. (1)

### ب- الغاز الطبيعي:

أكتشف الغاز الطبيعي في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، وأخذ مركزه في قطاع الطاقة تدريجيا إلى أن أصبح ثاني مصدر من مصادر الطاقة بعد النفط، أما الآن فقد أصبح متعدد الإستعمالات. حيث كسب الغاز مكانة هامة في إستهلاك كل القطاعات، ففي إنتاج الحرارة، يأتي بنسبة 26% والقطاع السكني بنسبة 30%. كما يستعمل بشكل واسع- في توليد الكهرباء بنسبة 15% من الإنتاج.

عرف إستعمال الغاز الطبيعي بعض الإرتفاع السريع وذلك في إنتاج الكهرباء، وما أدى إلى زيادة أهميته هو السرعة في إنتاجه، حيث بدأ يعوض الفحم. إذ تعمل معظم محطات توليد الطاقة على هذا المصدر الهام وهو ما يفسر زيادة الطلب عليه، وحسب توقعات ما بين سنتي 2020-2030، فإن نصف الكهرباء تستنتج بالغاز الطبيعي.

هذا النمو المتزايد والسريع في بعض الأسواق، يمكن أن يتسبب في إستهلاك الضعف بالنسبة للإتحاد الأوروبي الذي إرتفع طلبه عليه من 85 مليون طن إلى 410 مليون طن سنة 2010. (2) فللغاز أهمية كبيرة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، الذي وصلت نسبة إستهلاكه سنة 2004 إلى حوالي 23.9% أي ثاني أكبر مصدر من حيث الاستهلاك بعد النفط وطبقا للتقديرات والدراسات، فإنه في كل سنة يعرف هذا القطاع إرتفاعا ما نسبته 2.4% في الإتحاد الأوروبي، والذي يقابله إنخفاضا في الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة التبعية للمصادر الخارجية لتغطية النقص الذي يعاني منه دول الإتحاد، وهذا لتلبية الطلب المتزايد على هاذا المصدر. ومن أهم الدول المنتجة له -الغاز الطبيعي- نجد الدول الشمالية Northern Countries. لكن نسبة الإنتاج في كل من هذين البلدين بدأت تميل

(1) Stefan Lech, Tembohmer, Adrian perrels et [al] , Security of Energy Supply, the Potential and Reserves of Various Energy Sources, Technologies, Furthering.self-Reliance and Impact of Policy Decisions , Policy Departement economic an scientific policy,European parlement,2006,pp16-17.

(2) European commision , Green paper , Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply , Brussels, 2001,pp40-41.

إلى الإنخفاض بعد أن عرف النفط قدرة إنتاجية وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 2001، ثم بدأ بالإنخفاض منذ ذلك الحين.

هذا ما يشكل تهديدا لأمن الإمدادات الطاقوية للإتحاد الأوروبي، إذ وصلت نسبة انخفاض الإنتاج في بحر الشمال ما بين سنة 2004-2005 إلى 5.8% بينما إرتفعت نسبة الإستهلاك إلى 2.9% في عام واحد. حيث كانت نتائج نسبة الإستهلاك في كل من إسبانيا، استونيا، البرتغال، إيطاليا، اليونان، ليتوانيا، النمسا و هنغاريا جد دراماتيكية. بينما إنخفض معدل الإستهلاك للغاز الطبيعي وبشكل ملحوظ في كل من فنلندا، لكسومبورغ، السويد، الدانمارك و بلجيكا. (1)

إذن إرتفاع نسبة الإستهلاك الإجمالية و الإنخفاض في إنتاج الغاز تشير و بشكل رئيسي إلى أن حقول الغاز الأوروبية ستصبح مستنفدة. أين سجل في سنة 2001 نقص لإنتاج الغاز الطبيعي بمقدار الخمس تقريبا (-19.5%)، وفي سنة 2007 سجلت المملكة المتحدة UK انخفاض ب (-7 مليون طن أي بنسبة 10%)، بينما لم تكن هولندا بنفس نسبة بريطانيا (-1.1)، كما مس الانخفاض كذلك كل من ألمانيا(-1.2 مليون طن أو بنسبة 8.4%) والدنمارك(-1 مليون طن أو 11%) خامس أكبر منتج بعد المملكة المتحدة و هولندا. (2)

إن الإحتياجات من الغاز الطبيعي جد محدودة إضافة إلى ضعف القدرة الإنتاجية التي تبقى غير كافية لتلبية الإحتياجات على الطلب المتزايد لهذا المصدر- الغاز الطبيعي-. ومن أهم الدول المنتجة للغاز الطبيعي في دول الإتحاد الأوروبي، نجد كل من المملكة المتحدة، الدانمارك، ألمانيا، إيطاليا، وبحجم أقل هنغاريا، بولندا. إلا أن كل هذه الدول ما عدا الدانمارك تعاني من الإنخفاض في نسبة إنتاج الغاز الطبيعي. إلى جانب ذلك فإن وضعية الدانمارك مختلفة، لأن نسبة إنتاجها في سنة 2005 عرفت زيادة ب 10.8%.

(1) « Overview Of The Energy Situation In The EU », at, [http://ec.europa.eu/regional\\_policy/sources/docgener/studies/pdf/chap2.pdf](http://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/studies/pdf/chap2.pdf)

(2) European Commission, « Europe's energy position, Markets and supply », [Annual Report working document](#), 2009, pg. 16

يشكل ضعف و انخفاض الطاقة الإنتاجية قلعا كبيرا بالنسبة لأمن الإمدادات Security of supply للاتحاد الأوروبي. والسبب الرئيس الذي يبرز هذا التخوف هو أن هذه الوضعية تؤدي إلى تفاقم التبعية للاستيراد من المنتجين الخارجيين للغاز الطبيعي. فمن بين الدول الخارجية التي تمد الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي، نجد روسيا التي تحتل أعلى نسبة من الإمدادات بنسبة 25% ثم تليها النرويج بنسبة 15% و ثالث مورد هو الشرق الأوسط بنسبة 14%.(1)

تعتبر المملكة المتحدة من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي، حيث وصل إنتاجها إلى حوالي 100 bcm\* في السنة. لكن ليس لها الطاقة أو القدر الكافية لتلبية حاجات الاتحاد الأوروبي من الغاز. الأمر الذي يقف عائقا أمام مستقبل الإنتاج، لأنه بدأ في الانخفاض التدريجي وأصبحت بذلك المملكة المتحدة تابعة للموارد الخارجية. وطبقا للتوقعات، فإنه إذا استمر هذا الوضع، سوف تستورد بذلك ما نسبته 80% من إحتياجاتها سنة 2020، خاصة في فصل الشتاء، نظرا للبرودة الشديدة، مما يؤدي إلى الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي للتدفئة. والسبب الآخر هو الإعتماد على الغاز لإنتاج الكهرباء، بإعتباره خيارا يمتاز بالسرعة أفضل من الفحم.(2)

ثاني أهم منتج للغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي هو هولندا، التي تقدر إحتياطاتها الثابتة بـ 1.45 ترليون متر مكعب (Trillion cubic meters T.c.m)، وهذا طبقا لبيانات سنة 2005، حيث ارتفعت نسبة الإنتاج ما بين سنتي 2003 و 2004 إلى حوالي 15%.(3) إن مصدره الرئيس في الإنتاج يأتي عموما من حقل Groningen الذي بدأ يستعمل منذ سنة 1959. ونظرا للاعتماد عليه بصفة عالية بدأت قدرته الإنتاجية بالإنخفاض و لضمان إستمرار ودوام إنتاج الغاز في هولندا تعتمد أيضا على حقول صغيرة، تساهم كذلك في إنتاج

(1) European commission. Annex to the Green paper, « A European strategy competitive, and secure Energy »2006,p 24

\* bcm وحدة قياس الغاز الطبيعي و تشير إلى ( بليون متر مكعب). (Billion Cubic Meters)

(2) parliamentary office of science and Technology, « The Future of UK Gas Supplies »,n°230. october2004. p 91.

(3) « NETHERLANDS Energy Mix Fact Sheet »,at, [http:// ec.europa.eu/energy/energy\\_policy/doc/factsheets/mix/mix\\_nl\)en.pdf](http://ec.europa.eu/energy/energy_policy/doc/factsheets/mix/mix_nl)en.pdf).

الغاز المحلي، لكن المشكلة الرئيسية في هذه الحقول تكمن في أن طاقة الإنتاج بها محدودة، و هذه الوضعية توضح أن إنتاج الغاز في هولندا سوف ينخفض في المستقبل نسبيا. فوضعية حقل Groningen والحقول الصغيرة الأخرى هي عقبة أمام إنتاج الغاز. (1)

إضافة إلى ما تنتجه هذه الحقول، فإن قدرتها محدودة، ما يشكل في المستقبل تهديدا لأمن إمدادات، ويرتفع بذلك مستوى تبعيتها في استيراد الغاز الطبيعي، ولو أصبحت الدولة تابعة بصورة حقيقية للموارد الخارجية فإن هذه الوضعية توضح بأن أمن إمدادات الإتحاد الأوروبي سوف يصبح تحت تهديد كبير.

الدنمارك: كذلك من بين الدول المستهلكة و المنتجة للغاز في الإتحاد الأوروبي، فهي تنتج أكثر مما تستهلك و هذا ما يجعلها من الدول التي تمد الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي بصورة مباشرة، فألمانيا والنمسا من بين أهم الدول المستوردة للغاز الدنماركي. (2) أما فيما يخص الدول الأخرى المنتجة، فهي لا تستطيع حتى أن تلبى حاجياتها الداخلية، ألمانيا تمتلك تقريبا ما نسبته 0.2% من احتياطي الغاز العالمي. انتاجها الداخلي لا يغطي حتى نسبة استهلاكها، حيث أن ما نسبته 75% من احتياجاتها مستوردة من روسيا والنرويج. (3)

هذه الوضعية مماثلة للدول الأخرى التي تمتاز بإنتاج ضعيف كإيطاليا، فوضعيته تشبه تلك التي عليها ألمانيا، إنتاجها المحلي من الغاز لا يمكن أن يلبي نسبة الإستهلاك. ولهذا السبب تلجأ إيطاليا إلى إستيراد كمية كبيرة من الغاز الطبيعي من منتجين خارجيين، إذ تعتمد - بصورة كبيرة- على دولتين متوسطتين هما : الجزائر وليبيا، فضلا عن دول أخرى مثل: النرويج، هولندا وروسيا. (4)

(1) Clingendael International Energy Programme, Natural Gas Supply for the EU in the Short to Medium Term ,Clingendael Institute, the Hague,2004,p 10

(2) « An Energy Summary of European Union », Carbon Sequestration Leadership Forum,U.S, Department of Energy 1 Dec,2005,at, <http://www.cslf.org/demmark.htm>

(3) « An Energy Summary of Germany » 1Dec. 2005. CSLF. 1 Dec, 2005at, <http://www.cslforum.org/Germany.htm>

(4) « An Energy Summary of Italy »,at, <http://www.cslforum.org/Italy.htm>

يتوقع الطلب على الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي نموا بحوالي 24%، أي (من 573 bcm إلى 566 bcm) بين سنتي 2005-2030 بفعل الإستعمال المتزايد لهذا المصدر في القطاعات الصناعية و التجارية و غيرها، وفي إنتاج الكهرباء فإن هذا سيقود إلى زيادة القلق الأوروبي حول الطلب المتزايد على الغاز بسبب غياب سياسة إستشرافية حول أسعار الغاز و تأثيره على الطلب.<sup>(1)</sup>

نستنتج مما سبق أن الإمدادات الداخلية من دول الإتحاد الأوروبي لا يمكن لها أن تلبى أو تغطي الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي لدول الإتحاد. فالإرتفاع في نسبة الإستهلاك والانخفاض في معدل القدرة الإنتاجية لحقول الغاز الطبيعي، تزيد من تعقيد قضية أمن الإمدادات في الإتحاد الأوروبي.

---

(1) Ariana Checchi, Ano Behrens,c.Egenbrofer,« Long-Term Energy Security Risks for Europe : A Sector – Specific Approach », CEPS, Working Docuùent, n°309, January 2009,p 14.

## ب- الفحم Coal:

يعتبر الفحم من المصادر الأكثر وفرة في العالم، حيث تقدر إحتياطات هذا الوقود الأحفوري Fossil Fuels بنسبة 1000 بليون طن، أو Mtoe 650.000 سنة 1998، هذه الإحتياطات يمكن لها أن تدوم لأكثر من 220 سنة، لأن قاعدة مصدر الفحم أكثر بكثير من تلك التي يمتاز بها النفط و الغاز، إضافة إلى ذلك فإن الفحم موزع بشكل متساو عبر العالم، وهو أرخص من حيث السعر مقارنة بالمصدرين السابقين.

إن الجهود المبذولة للتخفيض من طاقة الإنتاج جد صعبة وكذلك استعمال التقنيات النظيفة في إنتاج الفحم جد مكلفة، نظرا لما يسببه الفحم من تأثيرات بيئية وعلى السياسات المتخذة في قضية تغير المناخ. فأغلب الطلب على الفحم يأتي من دول لا تنتمي إلى منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية OECD<sup>(1)</sup>

كل مصدر من مصادر الطاقة في الإتحاد الأوروبي له وضعيته الخاصة، للفحم أهمية تاريخية بالنسبة لدول الإتحاد، فهو آخر العناصر الأساسية التي أدت إلى تكوين هذا الكيان فكل من ألمانيا ، المملكة المتحدة UK ، إسبانيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفانيا و هنغاريا هي الدول الرئيسية المنتجة له، خاصة منها ألمانيا و بولندا<sup>(2)</sup>.

فألمانيا ونظرا لكونها أكبر منتج للفحم في الإتحاد الأوروبي، لها ما يقارب 7.5 بليون طن وذلك وفقا لبيانات سنة 2005. أين كان الفحم يستخدم غالبا في إنتاج الكهرباء، وهذا ما يبرز الدور المهم الذي كان يلعبه هذا المصدر. كذلك تعتبر بولندا واحدة من أهم الدول الموردة للفحم للإتحاد الأوروبي، ومكانتها هامة في سوق الفحم العالمي إذ تعتبر سابع أكبر منتج في

(1) Hidham KHATIB , Energy Security , world Energy assessment energy and the challege of sustaimbility, jordan.p117.

(2) IEA Clean coal centre , Coal in an England European Union, June 2004 :Available .at, <http://www.tea-coal.org.UK/publishon/system/component view asp ?log DOCID=8143>.

العالم، وهذا نظرا لما توفره حقوله الثلاثة في المناطق التالية: سيليزيا السفلى، سيليزيا العليا، لوبلان Lublin.<sup>(1)</sup> وانضمامها إلى مصاف الدول الأخرى المنتجة في الإتحاد الأوروبي فإن هذا يعطي ميزة كبيرة في زيادة نسبة الإنتاج المحلي.

إن مساهمة الفحم في أمن الإمدادات security of supply يشكل معضلة بالنسبة للإتحاد الأوروبي نظرا لوفرتة وميزته في كونه أنه من المصادر التي يتم الوصول إليها من خلال أسهل وأرخص الطرق مقارنة بالنفط والغاز.<sup>(2)</sup> كذلك أنه من شأنه أن يقلل من استيراد سفن النفط والغاز الطبيعي، وإمكانيته لتعويض الغاز في توليد الكهرباء، إلا أن هناك البعض الذي يعنى بحماية البيئة.

كما هو واضح فإن حماية البيئة لها أهمية كبيرة في السياسة الدولية، تغير المناخ، إنبعاث غازات التدفئة هذه التغيرات على مستوى التوازن البيئي كلها من الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي. هذه الاهتمامات تشكل قلقا كبيرا حول إمكانية استعمال الفحم والذي يشكل تحدي كبير لتغير المناخ، مما يؤدي إلى التأثير على عملية صنع القرار لخلق مبادرات من أجل جعل الفحم أكثر كفاءة وملائمة لأمن الإمدادات في الإتحاد الأوروبي. وبهذا الصدد أبرز الإتحاد الأوروبي في الورقة الخضراء التي أطلقت مؤخرا أهمية استعمال التكنولوجيا الحديثة للحد من الإنبعاثات الغازية جراء إستخدام الفحم.<sup>(3)</sup>

(1) « The Global Resource On The Clean Use Of Coal », Available at : <http://www.iea-coal.org.UK/site/ilacoal/reportdetails?log.DOCID= 8067>

(2) IEA clean coal centre , oil in Elarged European Union, June 2004 Available at [http://www.iea-coal.org.UK/publishon/system/component\\_view.asp?log.DOCID=8113](http://www.iea-coal.org.UK/publishon/system/component_view.asp?log.DOCID=8113)

(3) European commission, Green paper, 2006, op Cit , p 12

### ج/ الطاقة النووية Nuclear Energy:

إن استخدام الطاقة النووية أمر مهم للغاية وقضية شائكة في الإتحاد الأوروبي، كما هو الحال بالنسبة للفحم فإن للطاقة النووية أهمية تاريخية أين عززت إتفاقية الأوراتوم Euroatom treaty مكانه في الإتحاد.

فإستخدام هذا المصدر له ميزات و عيوب، حيث أن أستعمالها لا تحتوي على غازات ضارة كما أن لها مساهمة مهمة في حماية البيئة. على غرار هذه الإيجابيات إلا أن القلق بشأن إستخدامها ليس حديث، فحادثة تشيرنوبيل The chernobyl accident\* الذي بقيت آثاره لحد الآن، يوضح كيف أن إستعمال الطاقة والمراكز النووية يصبح خطرا وضارا في نفس الوقت.

وعلى هذا الأساس أبرزت المفوضية الأوروبية European commision أهمية الطاقة النووية في ضمان أمن الطاقة لأوروبا أو أمن الإمدادات الطاقوية للإتحاد الأوروبي من خلال محاوراتها في " سياسة الطاقة لأوروبا An Energy policy for Europe من أن لكل دولة عضو في الإتحاد الحق في أن تختار مصادر الطاقة حسب مزيج الطاقة Energy Mix الخاصة بها. لكن هذا الإختيار في إستخدام الطاقة النووية Nuclear Power مشروط بإتباع مدى السلامة النووية Nuclear Safety بدقة و بصرامة وفق ما نصت عليه إتفاقية أوراتوم.

كما ركزت هذه الوثيقة كذلك على قضيتين أخريين هما " النفايات النووية Nuclear waste و Decommissioning . وتبني هذه المساعي المتخذة على المستوى المحلي من أجل التعامل مع هذه القضية.<sup>(1)</sup> ذلك لتجنب ما يمكن أن يسببه إستعمال هذا المصدر من اخطار وأضرار و كذلك لتخفيض نسبته في مزيج الطاقة للدول الأعضاء.

\* حادثة تشيرنوبيل هي حادثة وقت في منشأة تشيرنوبيل للطاقة النووية في 26 أبريل 1986  
(1) European commision , An Energy Policy for Europe ,Brussel,2007,p17

واضافة إلى ذلك فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لهم مقاربات مختلفة بشأن استخدام الطاقة النووية Nuclear Power Utilisation ، ففرنسا من أكبر الدول المدعومة لاستعمالها والسبب في ذلك نسبه العاليه في إنتاج الكهرباء. كما هو الحال بالنسبة إلى كل من المملكة المتحدة ( بريطانيا) و بولندا اللذان يعتبران أن استعمال الطاقة النووية هو خيار وبديل جيد للتعامل مع التحديات التي تواجه أمن إمدادات الطاقة وقضية تغير المناخ. لكن وبعيدا عن هذه البلدان فإن ألمانيا قررت وقف تشغيل مراكزها النووية. (1) وأكدت على هذا الموقف خاصة بعدحادثة المفاعل النووي في فوكوشيما في اليابان سنة 2011 أين قررت ألمانيا غلق جميع مفاعلاتها النووية بحلول سنة 2020.

كما هو واضح، لا يوجد مقارنة مشتركة حول قضية استعمال الطاقة النووية، لكن رغم عدم وجود إجماع. فإن على جميع البلدان أن تركز على إحترام أولويات السلامة الأمنية فيما يخص النفايات النووية Nuclear Waste

نستنتج من خلال هذا أن هناك إنقسام ما بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بشأن استخدام الطاقة النووية كبديل للنفط والغاز لتوليد الكهرباء، فإن عددا من البلدان كفرنسا، المملكة المتحدة UK، إيطاليا وبعض الدول الأعضاء من أوروبا الشرقية كبلغاريا وجمهورية سلوفاكيا تسعى إلى زيادة عدد محطات الطاقة النووية داخل أراضيها بينما دول أخرى مثل ألمانيا، إسبانيا، هولندا، السويد و النمسا إلتزمت بإكمال مساعيها في التخلي عن استخدام هذا المصدر. بالإضافة إلى أن كل من إيرلندا والنمسا فإن الشكوك لا تزال قائمة بشأن استعمال هذه التقنية. إذ ترفض إنتاج الطاقة النووية ضمن حدودها، لكن وبسبب عدة عوامل وارتفاع أسعار النفط، وزيادة مطالب الطاقة، ومتطلبات معاهد كيوتو Kyoto بشأن أهداف تخفيض الإشعاعات فإن الحكومات في بعض البلدان التي وافقت على إخراج الطاقة النووية من دائرة اهتمامها. وهناك من يرى العكس حيث يؤكد أن استعمال الطاقة النووية من شأنها أن تساهم في زيادة تأمين إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي. (2)

(1) Gedern.O, Marcelis C, Maurer A.OP. Cit ,P6

(2) Ariana Checchi, Arno Behrens, Christian Egenhofer , Long – Term Energy Security Risks For Europe : A Sector Specific Approach, Op .cit ,pp 27-28

**د- الطاقة المتجددة :**

إن للطاقة أهمية مميزة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، خاصة بعد الأزمة التي عرفها النفط في السبعينيات نظرا لعدم إستقرار الأسعار والتبعية الكبيرة لإستيراد الغاز الطبيعي، دفع بالدول الأعضاء إلى إتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع هذه القضية.

فالطاقة المتجددة خيار هام لمجابهة هذه المشاكل، إذ تتشكل من الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، والعضوية Hydro Energy and The Biomass، هذه المصادر لها مساهمات كبيرة لأمن الإمدادات الطاقوية، خاصة ما تعلق منها بالطاقة المائية، وطاقة الرياح، يمكن إنتاجها محليا كما يمكن من خلالها تخفيض نسبة التبعية. أما الطاقة العضوية Biomass أطلقت كخيار لتعويض النفط خاصة في قطاع النقل.<sup>(1)</sup>

إذا كان من الممكن استبدال النفط، بالكتلة العضوية Biomass هذا يعني أنه يمكن التقليل بشكل ملحوظ من التبعية الخارجية في مجال النفط، مما يجعل مكانته كبيرة لضمان أمن الطاقة. وتعمل المفوضية الأوروبية على اتخاذ تدابير جديدة لتقليل من نسبة الاستهلاك العام في الطاقة المتجددة، فكل دولة عضو في الإتحاد تعتمد على مصادر مختلفة للطاقة المتجددة، وللتوضيح أكثر نجد أن ألمانيا تعتمد أكثر على طاقة الرياح Wind Energy ، والطاقة الشمسية Solar Power، في حين أن فرنسا و بولندا تركزان أكثر على الطاقة العضوية وعلى الطاقة المائية The Biomass Energy and Hydropwer.<sup>(2)</sup>

(1) European Commission, Anex to The Green Paper, 2006, Op. cit, 34.

(2) Gedem. O, Moncelis.c, Maurer.A, Op. cit, p 8

### المطلب الثالث : أخطار أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي

يعد الأمن عاملا حاسما لكل سياسة، الدول، المنظمات الحكومية و الدولية و ضرورته للبقاء على قيد الحياة Survival ، حيث ينبغي ضمان الأمن تماما على مدى الاقتصاد، السياسة، والعسكر. والطاقة هي القوة الدافعة و الهامة لضمان الأمن في هذا المجال. وضع الطاقة يختلف من بلد إلى آخر من منطقة إلى أخرى. فأهم العناصر المميزة لوضعية الطاقة في الدول هي مدى قدرتهم الإنتاجية ومستوى تبعيتهم وإعتمادهم على المنتجين الخارجيين. ولهذا فإن أمن الإمدادات أو الأمن الطاقوي هو نتاج هذه العناصر، بل هو أولوية قصوى أو كبرى بالنسبة لكل بلد في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك فإن ضمان أمن الطاقة مهم جدا للإتحاد الأوروبي، فالتجارب السيئة في أسواق الطاقة، وأزمات الطاقة غير المتوقعة ونتائجها السلبية جلبت هذه القضية على رأس جدول أعمال أجندة الإتحاد الأوروبي. إن الأمن عنصر هام من أجل توطيد الاستقرار في الدولة، وله صلة وثيقة جدا مع السياسة، الدبلوماسية، و الاقتصاد، زيادة على ذلك فإن الفكرة الرئيسية في أمن الإمدادات Security of Supply هو توفير نقل أمن للإمدادات الطاقوية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة.

لكن ليس من السهل ضمان هذا الأمن، فهناك العديد من القوى المحركة أو الدافعة التي تؤثر على هذه القضية وهي ترتبط أساسا بوضعية سوق الطاقة الداخلي. والإستقرار السياسي في البلدان المنتجة Producer Countries. ومناطق العبور Transit Countries، الإستقرار والشفافية في أسعار الطاقة Stability and Transparency of the Energy Prices و كذلك الحوار مع الفواعل الرئيسية للطاقة.

فهذه الإشكالية كبيرة و قضية معقدة جدا في الإتحاد الأوروبي، لأن قدرة الإنتاج المحلي للطاقة، إضافة إلى الطلب والتبعية العالية للواردات الخارجية، كل هذا يشكل تهديدا لأمنها الطاقوي، إضافة إلى هذه الأخطار فإن عدم أو غياب مقاربة مشتركة حول هذه القضية يشكل آخر.

كل هذه العوامل تبين كيف تتجلى أهمية أمن الإمدادات في الإتحاد الأوروبي.<sup>(1)</sup>

(1) C Ergenhofer, « Integrating Security of Supply, Market Liberalisation and climate change, European Energy Security What it Mean? what to do ? », ESF working paper, n°23, Brussel, 2006, p 5.

إن الأمن والأخطار عملاقان لوجهة واحدة، فهي مفاهيم مترابطة إذ يمكن ضمان الأمن من خلال القضاء على المخاطر سيما في مجال الطاقة. حيث يتأثر أمن الإمدادات بعدة أنواع من التهديدات و المشاكل التي من بينها: قضية دمج أمن الإمدادات، تحرير السوق، تغير المناخ Climate Change.

هذه التهديدات يمكن تقسيمها إلى: مخاطر أو تهديدات قصيرة المدى Short-term risks و مخاطر طويلة المدى Long-term risks.

عادة ما تكون المخاطر قصيرة المدى مرتبطة بحدث غير متوقع و التي يتسبب في تعطل أو إنقطاع الإمدادات مثل: الكوارث الجوية، الأزمات السياسية المفاجئة، المشاكل التقنية أو الفنية. إلا أن المخاطر بعيدة المدى فهي أكثر قابلية للتنبؤ مثل: الهوة بين العرض والطلب Gap between demand a supply. عدم توافر الموارد نظرا لنقص الإستثمار والمشاكل في البنية التحتية.<sup>(1)</sup>

إلى جانب هذه الحجج فإن الورقة الخضراء Green paper Toward a European strategy for أمن إمدادات الطاقة، صنفت المخاطر على أربع ركائز أساسية: المخاطر الفيزيائية Physical Risks، مخاطر إقتصادية Economic Risks، المخاطر الإجتماعية والبيئية social and environmental Risks وطبقا لنفس الوثيقة فالمخاطر الفيزيائية يتم تحليلها على أساس أنها مخاطر مؤقتة و دائمة في نفس الوقت، فالتهديدات أو المخاطر الذاتية تحدث عادة عندما يصل أحد مصادر الطاقة إلى النهاية أو النضوب، وهذا هو بالضبط ما يعاني منه الإتحاد الأوروبي اليوم، فإحتياطاته من النفط والغاز الطبيعي المحدودة انخفضت بحدة ما أدى بدول الإتحاد إلى التبعية للمصادر والموارد الخارجية وهذا واحد من أكبر التهديدات التي يواجهها في ما يخص أمن إمداداته الطاقوية. أما المخاطر الفيزيائية المؤقتة فهي تلك التي ترتبط أو تتعلق بالأحداث السياسية والاقتصادية غير المتوقعة، المشاكل الجيوسياسية Geopolitical Problems والأضرار البيئية و الطبيعية Environmental and natural Damages

(1) C .Egenhofer, legge,T, " Security of Energy Supply, A question for policy or the market?", CEPS Task Force Report, Brussel, 2001, p 4.

إن الأزمة الطاقوية بين روسيا و أوكرانيا في جانفي 2006 مثال واضح على الأخطار الفيزيائية Physical Risks فخلال مدة هذه الأزمة لم تستطع دول الإتحاد الأوروبي الحصول على إمدادات طاقوية كافية.

إضافة إلى هذا و بغض النظر عن التهديدات الفيزيائية هناك أيضا ما يتعلق منها بالأبعاد الإقتصادية والمالية. أين يلعب السعر الدور المهم و يكون المحدد الرئيسي في هذه العملية، فالإعتماد الكبير على واردات الوقود الأحفوري Fossil Fuels خاصة النفط والغاز الطبيعي، جعل من الأسعار أكثر اعتمادا في السوق العالمية. كذلك تقاوم الأزمات أدى إلى عدم التوازن بين بعض العرض والطلب في سوق الطاقة.<sup>(1)</sup>

هذه الأنواع من الأخطار هي التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي حاليا، فتبعيتها العالية للنفط والغاز الطبيعي خاصة لبعض الموردين يزيد من تهديدات أمنها الطاقوي حيث تعتمد أوروبا بصورة كبيرة على كل من روسيا و منظمة OPEC في إمداداتها.

فالتغير الحاد في أسعار النفط و الغاز له تأثيرات كبيرة على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء لأن الإنخفاض في الأسعار بطبيعة الحال غير ملائم لمعظم الدول المنتجة خاصة تلك التي يعتمد إقتصادها فقط على هذه المصادر. حيث يكون تصدير الطاقة هي واحدة من الإيرادات الرئيسية لهذه الدول هذا من جهة، أما من الناحية الأخرى فإن هذا الإنخفاض يؤثر سلبا على شركات النفط بسبب إستحالة أو عدم القدرة على توفير الإنتاج المستدام لهذه الشركات بسبب إرتفاع كلفة الإنتاج. لأن كل من اسعار النفط والغاز مترابطة فيما بينها، فإنخفاض أسعار النفط يمكن أن يؤثر بصورة مباشرة على أسعار الغاز والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأخطار التي تهدد الإقتصاد.<sup>(2)</sup>

وبهذا فإن التحول و التغير في الأسعار يوضح تماما مدى تأثيره السلبي على قطاع الطاقة وعلى هذا الأساس يسعى الإتحاد الأوروبي إلى بناء العديد من الإستراتيجيات من أجل تجنب مثل هذه التهديدات و السعي الحثيث و بكل السبل المختلفة للوقوف على إمدادات طاقوية.

(1) European commission, Gren paper ,Toward a European strategy for the security of Energy supply, Brussel,2000,p 64.

(2) Cligendael International Energy programme, Sudy on Energy Supply Security and Geopolitics, clingendael Institute, The Hague,2004,p 39.

لتجنب التدبذب في الأسعار و الحصول على موارد طاقوية بأسعار معقولة ومستدامة

.Reasonable price and sustainable

حسب ما ورد في الورقة الخضراء Green Papper، وطبقا لهذه الوثيقة فإن هناك مجموعة من أخرى من التهديدات تتعلق بالجوانب الإجتماعية و البيئية. فأى أزمة طاقوية يمكن لها أن تسبب بعض المشاكل الإجتماعية و البيئية على حد سواء فالواضح أن الطاقة هي العنصر الحيوي والمحرك لإقتصاديات الدول خاصة المتطورة التي تحتاج أو تعتمد بصورة كبيرة على هذه المصادر فإن أي إنقطاع في الإمدادات الطاقوية يمكن أن يكون له تأثير الدومينو، فهي تؤثر على السياسة و الإقتصاد و الحياة الإجتماعية ككل.

تتعلق التهديدات البيئية بمختلف الكوارث مثل حادثة تشيرنوبيل Chernobyl accident وانبعاث الغازات الضارة والملوثة للهواء والمناخ مثل غاز ثاني أوكسيد الكربون Co2 التي تشكل ما يعرف بالإحتباس الحراري.<sup>(1)</sup>

بعيدا عن هذا التصنيف، هناك أيضا الأخطار الداخلية التي تغطي جميع المشاكل المرتبطة بالإنتاج المحلي الداخلي Domestic، البنية التحتية والقدرات التكنولوجية. خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يعاني مثل هذه المخاطر كمحدودية قدرة المخزونات من الغاز الطبيعي Limited Gaz Storage Capacity، و حتى أنها معدومة في بعض الدول الأعضاء، كذلك عدم كفاية إنتاج النفط و الكهرباء في تلبية أو تغطية إحتياجات الإتحاد، مشاكل الكهرباء و شبكات الغاز من بين الأخطار الداخلية للدول الأعضاء.<sup>(2)</sup>

إن أمن الطاقة معقد نظرا لتعدد جهات النظر المختلفة، فالبعض يعني به حماية تعطل أو إنقطاع الإمدادات الناجمة من المشاكل السياسية أو التقنية و التكنولوجية، بينما البعض الآخر يعني به مواجهة تحديات الإرهاب، أو أزمات الأسعار. لكن الكثيرون يرون في أمن الطاقة هو ما يتعلق بمعالجة قضية الإحتباس الحراري.<sup>(3)</sup>

(1) European Commission, Green Paper, I bid, p 65

(2) C ,Egenhofer. Op. cit , p 06

(3) A, Monaghan, "Russia oil and EU Energy Security" Russian Series, vol 5,n°65,November 2005,p 02

إذا لا يوجد إجماع ما بين السياسيين و الاقتصاديين وخبراء الطاقة حول التسلسل الهرمي أو التدريجي حول التهديدات التي تواجهها أوروبا في مجال الطاقة. فعلى المدى الطويل وعلى ضوء النقاشات الحالية حول أمن إمدادات الطاقة في الإتحاد الأوروبي يمكن حصر التهديدات في العناصر التالية:

أ- المخاطر الجيولوجية : Geological Risks: فهي تلك التي تشير إلى إستنفاد مصدر من مصادر الطاقة، فنسبة إحتياطيات النفط و الغاز في الإتحاد الأوروبي بدأت في التناقص، إذ أكثر من 90% من إحتياطيات العالم من الغاز و النفط هي تحت سيطرة الشركات الممولة للدول. State-owned companie. في الشرق الأوسط وأوراسيا. بالإضافة إلى ذلك تزايد وتيرة إستهلاك الطاقة في العالم هي مصدر قلق حول إمكانية توافر الموارد في المستقبل. فما بين عامي 1973-2005 تضاعفت نسبة إستهلاك الطاقة بشكل كبير وفي عام 2030 يتوقع زيادة بنسبة 55% ، وهذا بسبب النمو الإقتصادي السريع حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة IEA

ب- الأخطار التقنية :

هي تلك التي تشمل فشل الأنظمة بسبب الطقس، قلة الإستثمارات الرأسمالية، أو عموما الأوضاع السيئة لأنظمة الطاقة، ضف إلى ذلك أن معظم الكهرباء المنتجة مولدة من الفحم والغاز، الطاقة النووية و الطاقة المتجددة. فإستمرار إنقطاع الكهرباء في إيطاليا في سبتمبر 2003 لمدة تسع ساعات و كذلك في ألمانيا في نوفمبر 2006 من خلال تعطل خطوط من الضغط العالي وإضرارها لـ 15 مليون أسرة أوروبية. كل هذا أظهر المشاكل التقنية وإمكانية تأثيرها على إنتاج الكهرباء.

ج- الأخطار الاقتصادية : ترتبط بشكل رئيسي بتقلبات أسعار منتوجات الطاقة في الأسواق الدولية، بسبب عدم التوازن بين العرض و الطلب، الإرتفاع في أسعار الوقود يخلق إختلال التوازن بين الدول المنتجة والأخرى المستهلكة والتي تضر بالاقتصاد عموما، إضافة إلى انخفاض الأسعار يؤدي إلى تقليص تعزيز القدرات الإستثمارية في الدول المنتجة للطاقة، مما يؤدي إلى خلق إختناقات ومشاكل جديدة لإمدادات النفط والغاز.

### الأخطار الجيوسياسية :

و هي تلك التي تتضمن القرارات الحكومية الحتملة على تعليق التسليم، بسبب السياسات المعتمدة، حرب، صراعات أهلية- إرهاب. إضافة إلى ذلك فإن الطاقة تستخدم في كثير من الأحيان كسلاح سياسي. فأمن الإمدادات الطاقوية يمكن أن يهدد من خلال عدم الإستقرار والحروب الأهلية في الدول المصدرة للنفط.

### الأخطار البيئية:

إن الأخطار البيئية هي تلك الأخطار التي تنتج بسبب ما تخلفه الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز وغيرها من المصادر الطاقوية مثل: إنسكاب النفط في البحار و المحيطات Oil Spills، الحوادث النووية، إنبعاثات الغازات، الإحتباس الحراري مما يفرض عموما على البلدان الصناعية خفض الإنبعاثات حيث أن نسبة 80% من جميع إنبعاثات الغازات تأتي من احتراق الوقود الأحفوي في كل من قطاع الطاقة، النقل والصناعة.

لذلك حوالي 60- 80 % من الإنبعاثات يجب تخفيضها بحلول سنة 2050. وهذا لمواجهة تحدي تغير المناخ.

أما العقبة الرئيسية التي تواجه الإتحاد الأوروبي هو عدم وجود إتفاق شامل لقضية تغير المناخ، فجميع العناصر المرتبطة بالتبعية للواردات الطاقوية هي من بين الأخطار الخارجية بما في ذلك المخاطر الجيوسياسية و قضية العبور الدولي International Transit والأخطار التقنية من الدول غير الأوروبية. بينما الطلب على الطاقة في الإتحاد الأوروبي، والبنية التحتية، إضافة إلى توجهات السياسات الطاقوية و التنمية المؤسساتية تشير إلى إنعدام الأمن الطاقوي الداخلي.والذي يشكل تحديات كبيرة أمام دول الإتحاد، فالأمن الداخلي والخارجي ما هي إلا أداة متاحة للمفوضية والحكومة للتعامل مع القضايا الخارجية التي تنطوي على الدبلوماسية، و إعتداد شركات الطاقة الأوروبية الحالية في الأسواق الدولية.<sup>(3)</sup>

(1) Arianna Checchi, A. Behrens, C.Egenhofer, Long-term Energy Security Risks for Europe , OP. cit, pp 3- 4

### المبحث الثاني : تحديات أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي

إن المخاطر التي ذكرت سابقا، لها تأثيرات مباشرة على أمن إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي و هذا نظرا إلى التبعية الكبيرة للمصادر الخارجية. إضافة إلى نسبة الإستهلاك العالية جدا خاصة فيما يتعلق بمصادر الطاقة الأحفورية المشكلة من النفط والغاز الطبيعي. أدى هذا كله بالإتحاد الأوروبي إلى البحث عن المزيد من المصادر الطاقوية لتلبية حاجياته المتزايدة من هذه الموارد التي لا يمكن الإستغناء عنها خاصة في قطاعات النقل وتوليد الطاقة الكهربائية.

إن ما عرفه الإتحاد الأوروبي من أزمات النفط بدءا من أزمة سنة 1973 إلى غاية الأزمة الروسية الأوكرانية حول أسعار الغاز في سنة 2006 والذي أدى إلى انقطاع مؤقت لإمدادات الغاز أصبح يشكل تهديدا لأمن أوروبا الطاقوي، واختلاف المصالح الوطنية والإهتمامات للدول الأعضاء تشكل تحديات تقف عقبة أمام تحقيق أمن الإمدادات.

فنقص الإنتاج الداخلي للطاقة والتبعية العالية للخارج لا تعبر بالضرورة على موثوقية موردي الطاقة للإتحاد. كذلك ضعف البنية التحتية وغياب السياسة الطاقوية المشتركة تشكل جملة من التحديات الأمنية إضافة إلى تحدي العلاقات مع روسيا التي تلعب الدور المحوري في هذا المجال.

### المطلب الأول : نقص الإنتاج المحلي للطاقة و التبعية العالمية للخارج

لا تمتلك دول الإتحاد الأوروبي موقفا قويا في المجال الطاقوي. فالقدرة الإنتاجية المحلية محدودة جدا والإحتياجات الطاقوية لا يمكنها تلبية مطالب دول الإتحاد ككل، هذا ما أدى إلى زيادة طلبها على المصادر الطاقوية التي ارتفعت منذ سنة 1998. فيسجل بذلك كل سنة إرتفاع ما نسبته 1 % إلى 2 % من الطلب على الطاقة.<sup>(1)</sup>

على الرغم من هذه القدرة المحدودة إلا أن الإتحاد الأوروبي يتمتع بمزايا جغرافية تتعلق بهذه القضية، إذ يقع في منطقة خاصة جدا، فهو محاط من قبل أكبر المنتجين الرئيسيين للطاقة روسيا والنرويج، بحيث يمكنها هذا الموقع من الوصول إلى المصادر بسهولة عن طريق دولتي عبور هامة، تركيا وأوكرانيا. مما يسهل على دول الإتحاد الحصول على إحتياجات بحر قزوين، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط. إضافة إلى إمكانية الوصول إلى إحتياجات كل من البحر المتوسط و شمال إفريقيا. هذا القرب الجغرافي من هذه المناطق يزيد من فرصة تنويع الإمدادات من مصادر مختلفة، وهذه الميزة مهمة لتعزيز أمن الإمدادات الطاقوية.

لكن ميزة القرب الجغرافي لا يمكن له أن يحل المشكل الطاقوي للإتحاد الأوروبي. فالإنتاج المحدود للطاقة المحلية تسبب بمشكلة أخرى وهي التبعية المرتفعة للواردات الخارجية. إن هذه المشاكل مترابطة جدا في الإتحاد الأوروبي و يشكلان أهم تحدي لأمن إمدادات الطاقة. فاليوم نسبة تبعية الإتحاد الأوروبي تقدر حوالي 50 % لكن حسب التوقعات سيزيد هذا المستوى بحيث أنه سيرتفع ليصل إلى 70 % في عام 2030.<sup>(2)</sup>

وصلت نسبة الإعتماد على الطاقة سنة 2002 في صورتها الإجمالية إلى 48 % أين تم تسجيل أكبر مستوى فيما يخص النفط بنسبة 77 %، أما الإعتماد على واردات الغاز الطبيعي وصلت إلى 51 % و الفحم 33 % كانت الدول الرئيسية في الإتحاد الأوروبي تستورد النفط من دول الإتحاد السوفياتي سابقا( روسيا حالي) بنسبة 26 %، النرويج 21 % و العربية السعودية 11 %.

(1) European Commission, Directorate General for Energy and Transport , Energy Infrastructures Increasing the Security of Supply in the Union , Brussel,2003, p 1

(2) European commission, Green paper, OP. cit , p3

أما واردات الغاز فتأتي أساسا من روسيا بنسبة 33 %، النرويج 28 %، أستراليا 18 % من خلال هذه البيانات يمكن أن نستنتج أن الإعتماد على هذه الموارد تختلف حسب كل دولة من دول الإتحاد الأوروبي. في حين أن هناك بعض الدول تكاد تعتمد كليا على هذه الموارد الطاقوية بينما عدد قليل منهم مستقل عنها.

أدرك الإتحاد الأوروبي إعتماده على واردات الطاقة الخارجية بالكامل للمرة الأولى خلال الصدمة النفطية الأولى في السبعينيات، مما دفع بدول الإتحاد الموافقة بعد ذلك على ضرورة وجود مقاربة مشتركة حول إستلزام تشكيل مخزونات الطاقة. أين إتخذت المفوضية الأوروبية بناء إستراتيجية فيما يتعلق بأمن إمدادات الطاقة Energy Security Supply من جراء إعتمادها على الواردات وبالتحديد سنة 2000 فيما سمته ب الورقة الخضراء Green paper حيث حددت نسبة تبعية الإتحاد الأوروبي للمصادر الخارجية بنسبة 50 %.

فإذا لم يجرى الإتحاد تغيرات على مستوى هيكله الطلب حتى سنة 2030 فسوف ترتفع هذه النسب لتقارب 38 % بالنسبة للنفط، 29 % للغاز الطبيعي، 19 % للوقود الصلب و 08 % لمصادر الطاقة المتجددة، أما نسبة الطاقة النووية في إجمالي الطلب سيكون 06 %.

إن الاتجاه السلبي للتبعية المتزايدة على مصادر الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي قد يدفعها إلى الإعتماد على ما نسبة 90% من الواردات النفطية و الغاز الطبيعي بحلول عام 2020.<sup>(1)</sup>

فالأسباب الرئيسية لهذه التبعية هي الإستهلاك الكبير للنفط والغاز الطبيعي الذي تمثل نسبتهما من مجموع الواردات 80.2 % و 54.5 %.<sup>(2)</sup> زيادة على ذلك سيطرة كل من روسيا ومنظمة الأوبك OPEC التي لها أكبر نسبة من الإمدادات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي، إذ تمثل الأوبك OPEC حوالي 51 % من إجمالي الواردات الأوروبية.<sup>(3)</sup> هذه البيانات تثبت كيف يعتمد الإتحاد الأوروبي على هذه البلدان

(1) Vladimír, Jeníček, V. Krepl, Energy and the European Union, Faculty of International Relations, University of Economics, Prague, Czech Republic, 2009, p 4.

(2) European Commission, "Energy of Transport in figures, 2006, part 2" available at: [EC.Europa.eu/dgs/energy\\_transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006\\_energy\\_eu.pdf](http://ec.europa.eu/dgs/energy_transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006_energy_eu.pdf).

(3) « Energy Trends, European Union », available at: <http://www.globalchange.Umd.edu/energytrends/eu/3/>

بالإضافة إلى الموقف الروسي القوي في أوروبا، فهو أكبر مورد للغاز الطبيعي لدول الإتحاد الأوروبي. إذ تصل نسبة إجمالي وارداته إلى 36.7%.

تبرز هذه البيانات أن الإعتماد على الواردات يشكل تحدي متزايد على الإتحاد الأوروبي، فالإعتماد على عدد قليل من الموردين يزيد من تفاقم الوضع بشكل خاص. إن هذه التبعية لهذين الموردين يجعل من الصعب التقليل من نسبة إستهلاك النفط والغاز الطبيعي على المدى القصير. ويعود السبب الرئيسي لهذا العائق هو الموقف القوي و هيمنة العديد من القطاعات حيث يمثل قطاع النقل نسبة الإستهلاك الأكبر. والذي وصلت نسبته من إستهلاك الطاقة الإجمالي سنة 2004 إلى 30.7%<sup>(1)</sup>. فالنفط هو المصدر الطاقوي السائد على هذا القطاع. و تعويضه بنوع آخر من الوقود يكاد يكون مستحيلاً.<sup>(2)</sup>

هذه الوضعية تقف عائقا كبيرا أمام الإتحاد الأوروبي في تحقيق أمنه الطاقوي، والمحاولات المبذولة لتخفيض نسبة إستهلاك النفط تبدوا صعبة للغاية. لكن بإمكان إستعمال مصادر الطاقة المتجددة أن ينخفض من هيمنة النفط في هذا القطاع فهذا الخيار يمكن أن يساهم في تحقيق أمن الإمدادات عن طريق التقليل من الإعتماد على الواردات.

إن هذا التحدي له تأثير مباشر على أمن الإمدادات الطاقوية و عناصرها. و ينبغي التشديد على أن تأمينها يرتكز على عنصرين أساسيين لا يقلان أهمية عن بعضهما هما: توافر المادة والسعر.

فهذين العنصرين من أكبر التحديات الموجودة في حالة التبعية الكبرى للواردات. و السبب الرئيسي هو أن الحصول على هذه الموارد و أسعار الوقود المستورد يمكن أن يتأثر بفعل التغيرات السياسية والاقتصادية للدول الموردة. وأن هذه الدول بإمكانها أن تزيد من سعر وقودها أو تخفيض الإمدادات مما يهدد بوجود الإنقطاعات خاصة وأن الانقلاب في الأسعار يمكن أن تكون له آثار مدمرة.

(1) « Energy Statistics in European Union », \_

[http://ec.europa.eu/eu/dgs/energy.transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006\\_energy\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/eu/dgs/energy.transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006_energy_en.pdf)

(2) C, Egenhofer. T.legge, « Security of Energy Supply.A question for Policy or Markets ?»,CEPS.Task.force Report, Centre for European Political Studies, Brussel,2001,p 7

يمكن لهذا أن يتسبب بأزمات اقتصادية في الدول المستهلكة. وعلى الرغم من أن الإتحاد الأوروبي له تبعية كبيرة لهذه الموارد إلا أن لديه الفرصة لتنويع مصادر إمداداته الطاقوية نظرا لقربه الجغرافي لمختلف المنتجين.

فهذه الميزة من شأنها أن تقلل من خطر التعرض للإنقطاعات.

إذن فمحدودية قدرة الإنتاج المحلية والتبعية العالية للواردات الخارجية تزيد من تهديدات أمن الطاقة وأمن الإمدادات. و بهذا الصدد فإن الإجراءات الرئيسية تكمن في تنويع مصادر التوريد للتعامل مع هذه القضية. فلو إستطاع الإتحاد الأوروبي من تنويع مورديه يمكن له أن يتجنب التبعية الكبيرة لمنظمة الأوبك OPEC وروسيا، كما يمكن أن تكون له الفرصة كذلك في إختيار المصدر الموثق به والأكثر أمنا.

فقضية توفر الطاقة في السوق الأوروبية تحدي كبير أمام الإتحاد. فاليوم نصف طاقة أوروبا الغربية مستوردة من دول غير بلدان الإتحاد الأوروبي.<sup>(1)</sup>

---

(1) "Europe's Energy Market , Major Challenges for the Energy Sector" ,Vatternfall Annual Report,2007, pp 22-23.

### المطلب الثاني: موثوقية مورد الطاقة و مشاكل البنية التحتية للإتحاد الأوروبي

يعاني الإتحاد الأوروبي دائما من التبعية العالية للواردات، لكن وبالإضافة إلى هذا الإشكال هناك قلق و مخاوف متزايدة حول موثوقية الدول الممونة، حيث لا يوجد دعم وإستقرار مستمر في أغلب الدول الموردة. كلهم تقريبا يعانون أيضا من مشاكلهم الداخلية الخاصة.

إن الموردين الأساسيين للإتحاد الأوروبي هم: روسيا، النرويج، الشرق الأوسط، دول الخليج، شمال إفريقيا و دول المتوسط كما يركز الإتحاد الأوروبي على مصادر طاقة بحر قزوين، آسيا الوسطى. فمن بين هذه الدول تلعب روسيا والنرويج الدور الأكبر في هذه المنطقة. إذ يمتلكان النسب الأكبر في الواردات الطاقوية الإجمالية. هذه المستويات من التبعية تبرز مدى قوة موقع هؤلاء اللاعبين في المجال الطاقوي، فهذه المواقف القوية لها نتيجتان سلبيتان رئيسيتان على أمن الطاقة في الإتحاد الأوروبي.

أولا: روسيا ومعظم دول منظمة الأوبك OPEC ( إيران، العراق، نيجيريا، ليبيا وأندونيسا) يعانون من مشاكل سياسية و إقتصادية مختلفة، إذ لا يمكن ضمان الإستقرار الداخلي الكلي في هذه الدول. ولهذا السبب فمن الخطر جدا إستيراد النفط و الغاز منها. فإمداداتها يمكن عرقلتها وانقطاعها بسهولة بسبب المشاكل الداخلية لهذه الدول.

ثانيا: النتيجة السلبية الثانية هي أن لهم تأثيرات سياسية واقتصادية كبيرة جدا، وكما سبق وذكر فإن الطاقة قضية حيوية على السياق الوطني. فالدول التي تملك إحتياطات طاقوية كبيرة، تحصل بصورة آلية على قوة سياسية هامة جدا خاصة روسيا ومنظمة الأوبك. فهي تستفيد بشكل رئيسي من مصادرها على الساحة الدولية. إذ أنهم ليسوا أقوى بما فيه الكفاية في المجالات السياسية والاجتماعية، في حين أن إحتياطاتهم من النفط والغاز جلبتهم مباشرة إلى قمة الأجندة الدولية. فهذان العملاقان النفطيان لهما قوة التأثير على عملية إتخاذ القرارات على البلدان المستهلكة.

حيث بنيت روسيا قوتها خاصة من خلال الخلاف الروسي الأوكراني على الغاز. من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الدول المنتجة ليست موثوقة، إلا أن للإتحاد الأوروبي مصدرا موثوق و مستقر بشكل كبير وهي النرويج، بإعتبارها أحد أعضاء الوكالة الدولية للطاقة IEA تمتلك قطاع طاقة شفاف، مستقر و موثوق.

إضافة إلى أن الترابط بين الغاز النرويجي و سوق الكهرباء الأوروبي من شأنه أن يقوي الحوار ما بين النرويج و الإتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>

لذلك فإن المخاوف بشأن إستقرار و موثوقية موردي الطاقة هو واحد من بين التحديات الرئيسية في أمن الإمدادات والتي يواجهها الإتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى زيادة أعداد البلدان المنتجة الموثوقة كإحدى الأهداف التي يسعى إليها لضمان أمنه الطاقوي. إن مشاكل البنية التحتية على غرار مدى موثوقية الموردين مهمة جدا لضمان أمن الإمدادات فأبي مشكل في هذه البنية يمكن أن يتسبب بعراقيل على المدى القصير أو البعيد. خاصة فيما يتعلق بسوق الغاز والكهرباء. الذي يتطلب تحسين و تنمية البنية التحتية بصورة سريعة لتقوية وتعزيز أمن الإمدادات و التقليل من أخطار الإنقطاعات.

إن بنية الطاقة التحتية للإتحاد الأوروبي تشكل مشكل عويص يهدد أمنه، فهو لا يستطيع دائما أن يضمن بالكامل الوصول إلى السوق من خلال طرق لا تقوم على التمييز، فترابط الأسواق الوطنية لا تزال غير مكتملة، إضافة إلى أن هناك بعض المناطق التي ما زالت لم تندمج بعد ضمن شبكات الغاز والكهرباء الأوروبي، زيادة على ذلك غياب الإستثمارات الضرورية لتطوير وتحسين البنى التحتية الداخلية و الحدودية.<sup>(2)</sup>

هذه هي المشاكل على العموم التي تتعلق بالبنية التحتية. و يمكن تحليلها بصورة منفصلة

---

(1) « The EU and Energy Security » at : [http://www.iea.org/text base/nllldf/free/2000/norway\\_comp02.pdf](http://www.iea.org/text base/nllldf/free/2000/norway_comp02.pdf)

(2) European commission, Priority Interconnection Plan, Brussel, 2007, p 4-5

إن البنية التحتية لشبكة الكهرباء من بين الأسباب الرئيسية التي تركز على مستوى الترابط المنخفض في بعض المناطق، إذ يوجد في الإتحاد الأوروبي مستويات ترابط مختلفة. فمستوى الترابط الأعلى هو ما بين الدنمارك، السويد، أستراليا، بلجيكا، و هولندا. ومن ناحية أخرى فإن مستوى الترابط الأدنى هو ذلك الذي بين المملكة المتحدة UK وإسبانيا. فهذا الاختلاف يمنع من أن يكون هناك سوق كهرباء متكاملة ومترابطة تماما في الإتحاد الأوروبي.<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى ذلك يعاني قطاع الغاز من مشاكل البنية التحتية، فالتحدي الرئيسي في هذا القطاع يكمن في الطلب المتزايد عليه. هذه الوضعية تشكل عقبة أمام قدرة شبكة الغاز. إذا كان اليوم يكفي لتلبية المطالب المتعلقة بالغاز، فإنه لا يوجد تأكيد حول إمكانية تلبية هذه الطلبات المتزايدة في المستقبل.

كذلك و بالرغم من أن هناك روابط جيدة وقوية في شبكة الغاز الأوروبي إلا أن هناك عضوان يبقيان خارج إطار هذه الشبكة و هما: فنزويلا و اليونان.<sup>(2)</sup>

تشكل هذه التحديات في مجملها عقبات أمام البنى التحتية الأوروبية. فتحسين و تطوير البنية التحتية من أولويات ضمان أمن الطاقة الأوروبي. لأنه بتقوية شبكات الغاز والكهرباء من شأنه أن يقلل من مخاطر الإنقطاعات و من شأنه كذلك تحسين إمدادات الكهرباء والغاز للإتحاد الأوروبي.

---

(1) European commission, Directorate General for Energy and transport, European Energy Infrastructure Fighting Congestion and Building Links, Luxemburg, 2002, p 27

(2) European commission, I bid, p 33

### المطلب الثالث: تحدي العلاقة مع روسيا و غياب سياسة طاقوية أوروبية مشتركة

أصبح أمن الطاقة الأوروبي يعرف تحديات جديدة بعد حدوث مشكلات التموين الطاقوي في الدول التي تمر بها أنابيب النفط والغاز الطبيعي الروسية نحو الدول الأوروبية، وتتمثل هذه المشكلات في تدهور العلاقات الدبلوماسية والطاقوية بين روسيا وجيرانها أوكرانيا، بيلاروسيا و جورجيا، فالتوقف المفاجئ للتموين بالغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا مرورا بأوكرانيا في شتاء 2006، بسبب الأزمة بين الدولتين الجارتين: روسيا وأوكرانيا أيضا انطلق الأزمة بين الشركة الروسية العملاقة ( غازبروم Gazprom ) وبيلاروسيا بسبب الأزمة التجارية بين البلدين. (1) خلق تهديدا كبيرا وجديدا لأمن الطاقة الأوروبي. فروسيا التي تعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم إذ تملك 25 % منه ضمن الإحتياطي العالمي، وهي في وضعية مهيمنة على المشهد الغازي العالمي للثلاثين (30) سنة المقبلة، كما يبقى الإتحاد الأوروبي سوقا ممتازا لصادرات روسيا الطاقوية بـ 90 % من صادرات الغاز و 75 % من البترول الروسي يذهبان نحو دول الإتحاد الأوروبي . وبالتالي أصبح لهذه المسائل تأثير بالغ الأهمية لأمن الطاقة الأوروبي.

ومما زاد من تعقيد الوضع طموح روسيا إلى إنشاء ( كارتل للغاز ) مع الدول الأخرى المنتجة لهذا المورد، على غرار الأوبك OPEC ، بحيث تكون روسيا على رأس المشروع مع إيران والجزائر وتأخذ هذه المنظمة على عاتقها تحقيق أمن الطلب وخدمة مصالح الدول المنتجة. (2)

بعدما عرف سوق النفط من إرتفاع في الأسعار فاقت الـ 100 دولار، وسعي الدول المستهلكة و منها الأوروبية إلى التنوع في مصادر الطاقة، بزيادة الإعتماد على الغاز كبديل لمواجهة هيمنة البترول في إستهلاك الطاقة.

(1) شبكة الأخبار الأمريكية (CNN) [ أزمة " غازبروم " تتصاعد مجددا لتثير مخاوف أوروبية ] على الموقع:

[http:// Arabic.CNN.com/2007/business/12/21/Russia.gas/index.htm](http://Arabic.CNN.com/2007/business/12/21/Russia.gas/index.htm)

(2) Institut Montaigne, « Quelle Politique de L'energir pour L'Union Européenne ? », rapport Mars, Paris, 2007, pp90-91

إن هذه التحديات سوف تؤثر على مجال الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، والتي تؤكد على ضرورة إنشاء فضاء إقتصادي أوروبي مشترك، في إطار إتفاق الشراكة والتعاون (APC) الذي تم توقيعه في ديسمبر 1997، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يعد الشريك التجاري الأول لروسيا، إذ تشكل الموارد الأولية ومنها الطاقوية العناصر الرئيسية لصادرات روسيا نحو أوروبا، في حين تشكل المواد المصنعة الصادرات الأساسية للإتحاد الأوروبي إلى روسيا.<sup>(1)</sup>

كما ان هذه التحديات ستؤثر سلبا على أمن التموين بالطاقة لدول الإتحاد، والتي تتزايد حاجاتها من البترول والغاز لقاعدتها الصناعية والإقتصادية، مما سيخلق الحاجة إلى إيجاد إستراتيجية طاقوية مستدامة لأوروبا بغرض مواجهة رهانات الحاضر والمستقبل، وهذا من خلال تدعيم علاقاتها مع دول أخرى منتجة لموارد الطاقة.

فمن الواضح أنه في الإتحاد السياسي مثل الإتحاد الأوروبي من شأنه أن يكون موقف مشترك للسياسات، كأفضل طريق من أجل أن يصبح أكثر تنظيما وأكثر فعالية فحيوية الطاقة و تأثيراتها لا غنى عنها على السياسة والإقتصاد. فتوحيد سياسة الطاقة في الإتحاد الأوروبي قضية صعبة جدا خاصة بعد التوسع الذي عرفه الإتحاد الأوروبي بضم دول أخرى إليه، والذي زاد من تعقيد هذه العملية.

ففي الإتحاد الأوروبي الموسع، تختلف المصالح الوطنية والمقاربات نحو المبادرات الجديدة، وهذا التنوع على مستوى المصالح الوطنية يمنع من التحدث بصوت واحد *Speak with one voice*<sup>(2)</sup>

خاصة فيما يتعلق بفكرة أهمية وجود سلطة فوق وطنية *Supranational* على سياسات الطاقة الوطنية هي المعارضة الرئيسية لسياسة طاقة مشتركة. حيث أنهم لا يريدون خسارة مصالحهم على مستوى السياسات الوطنية.<sup>(3)</sup>

---

(1) Thomas Gomart , « Les Trois Enjeux du Partenariat Entre l'Union Européenne et la Russie », *politique étrangère*, n°2, été 2004, 69 ème année, Institut français des relations internationales, pp391-394.

(2) European commission, Green paper, OP. cit , p 14

(3) F, Umbach, « Towards a European energy policy? », *foreign policy in dialogue*, vol 8 n° 20, 2007, Trier, p 11

لهذا السبب لا يوجد إجماع حول إنشاء سياسة طاقوية مشتركة، نظرا لإختلاف آراء الدول الأعضاء فيما يخص هذه السياسة ، فالبعض منهم يعارض بشدة بينما آراء البعض الآخر أكثر اعتدالا لنحو هذه القضية.

إن أغلبية دول الإتحاد كليا ضد أن تكون لها سياسة طاقوية مشتركة، إذ لا يقبلون بوجود سلطة فوق وطنية Supranational في قطاع الطاقة. فالفواعل الرئيسية المعارضة لهذه الإستراتيجية وهذه السياسة هم الدول الأعضاء وجماعات المصالح Interest Groups. إذ تركز الدول الأعضاء بشكل أساسي على مصالحهم و منافعهم ، فقوة كسبهم فعالة جدا. ففي القطاع الطاقوي تمثل جماعات المصالح عادة من طرف الشركات الأجنبية والجمعيات Companies and Association ضف إلى ذلك أن معظم شركات الطاقة توحد وتؤسس هياكل على نطاق واسع على شكل إتحادات وهي الأوروغاز Eurogas اليوروبية The Europia و The CEPCEO. هذه الجماعات هامة جدا في عملية صناعة القرار خاصة في ما يتعلق بسياسة الطاقة الموحدة. حيث بإستطاعتهم التأثير على حكوماتهم الوطنية بصورة سهلة جدا وهذا حسب مصالحهم.<sup>(1)</sup> ما يوضح أنه ليس فقط المصالح الوطنية للدول الأعضاء التي تقف أمام تحقيق سياسة طاقوية مشتركة وإنما أيضا مصالح الجماعات المعنية التي تؤثر على هذه المبادرات بشأن هذه السياسة في مجال الطاقة.

حاولت المفوضية الأوروبية في العقدين الأخيرين تجريب تركيب سياسة طاقوية موحدة في آلية الإتحاد الأوروبي لكن لم يكتب لها النجاح كما لم تنجح المبادرات التي قدمتها السلطات المجتمعية Community Authority في هذه القضية.<sup>(2)</sup> إن السياسة الطاقوية المشتركة ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها من أجل ضمان أمن الإمدادات الطاقوية. فإختلاف الأولويات والمصالح بين الدول الأعضاء يمنع من تكامل واندماج الروى بشأن أمن الإمدادات.

(1) J, H, Matlary, The Role of Member Governments and Interests Groups, Energy policy in the European Union, Hampshire, Macmillan, 1997, p 95.

(2) J, H Matlary , Toward Energy Policy, Energy Policy in the European Union, Hampshire, Macmillan, 1997, p60

و لتوضيح ذلك، فإن هدف إستعمال نسبة 20 % للطاقة المتجددة أصبح قضية جدالية بسبب مخاوف بعض الدول الأعضاء، فطبقا لهذا الهدف فإن نسبة الطاقة المتجددة ستصبح تشكل نسبة 20 % في إستهلاك الطاقة الإجمالي سنة 2020. (1) في حين أن هناك بعض المخاوف بسبب المصالح المختلفة للدول الأعضاء. لأن إرتفاع نسبة زيادة سهم الطاقة المتجددة سيزيد في إنتاج الكهرباء. فهذه الوضعية تعتبر كتهديد للدول الأعضاء التي تعتمد في إنتاج الكهرباء على الطاقة النووية والفحم. وهؤلاء الدول بشكل رئيسي هم : فرنسا، فنلندا، هنغاريا، بولندا، جمهورية التشيك و بولونيا. (2)

هذه الإختلافات و التعارضات هو المثال الأمثل لتبيين لماذا ليس هناك سياسة طاقوية مشتركة في الإتحاد الأوروبي.

أن المصالح الوطنية والأولويات المختلفة ما بين الدول الأعضاء، وهذه الوضعية تمنع من تكوين أو إمتلاك مقاربة مشتركة حول بعض القضايا الهامة جدا بالنسبة للإتحاد الأوروبي. فهذه الأنواع من المخاوف تضر بأمن الطاقة الأوروبي. فإذا لم تحترم الدول الأعضاء الأهداف التي وضعتها المفوضية الأوروبية وضرورة إتخاذ موقف مشترك في هذه القضية- المجال الطاقوي- فإنه لا يمكن التخفيض من نسبة التبعية ولا يمكن ضمان الأمن الطاقوي. إذا من الصعب بما كان تكوين مقاربة مشتركة في إتحاد يتكون من 27 دولة عضو. فكل هؤلاء الأعضاء لهم مصالح مختلفة ومعظمهم يفضل الإبقاء على أولوياته الخاصة ، التي من شأنها أن تكون لها نتائج جد سلبية على أمن الإمدادات.

ففي مثل هذه القضية الإستراتيجية ذات الأهمية الجيوسياسية إذا واصلت الدول الأعضاء الإبقاء على أولويات سياساتها الخاصة لضمان أمن إمداداتها الطاقوية، فإن التحديات الحالية و حتى هذه الوضعية ستسوء في المستقبل.

(1) European commission , Renewable energy Road map , I bid , p 3

(2)Gal Luft, « Energy security challenges For the 21 Century », at : [http://www.foreurope.org/press/2007/coverage/Euroactive\\_energy\\_spring\\_070307.pdf](http://www.foreurope.org/press/2007/coverage/Euroactive_energy_spring_070307.pdf).

### المبحث الثالث: الإستراتيجية الأوروبية في تأمين إمداداتها الطاقوية

رغم الإهتمام الأوروبي بصناعة الفحم في السابق، إلا أن هذه الصناعة لاقت معوقات متعددة، وكان هناك إعتقاد متزايد على النفط المستورد كمصدر رئيسي للطاقة، حيث إرتفع نصيبه تدريجيا ضمن الإستهلاك الأوروبي إلى 63 % عام 1973، ساعد ذلك في توافر النفط في الأسواق العالمية بأسعار رخيصة ومستقرة طوال عقدي الخمسينيات- السيتينيات من القرن الماضي وهذا الأمر الذي ساهم في عملية الإلتعاش الإقتصادي في هذه البلدان خلال هذه الفترة.

كذلك الهزة الثانية التي أصابت الإقتصاد الأوروبي نتيجة الحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة في أكتوبر 1973، نتيجة إرتفاع أسعار النفط أربع مرات ، ثم سنة 1979 إثر نشوب الثورة الإيرانية ما أدى إلى تعزيز الموقف التفاوضي للدول العربية المنتجة للنفط نتيجة ما خلفته حرب أكتوبر سنة 1973 وهذا من خلال رفض مقترح شركات النفط العالمية الذي يقضي بزيادة أو رفع نسبة الزيادة في سعر البترول إلى 15 % لكي يصبح 3.46 دولار للبرميل، و طالبت بأن تكون الزيادة بنسبة 100 %.

أصبح على الدول الأوروبية بعد هذه الأزمات أن تقيم إستراتيجية طاقوية إنطلاقا من ظروفها الذاتية التي تؤكد على إستمرار إعتقادها على موارد الطاقة الخارجية، من خلال تكوين سياسة مشتركة تستهدف تخفيض إستهلاكها و وارداتها تدريجيا من الطاقة، وخاصة البترول، و زيادة المواد الذاتية.

هذا و يمكن تقسيمها إلى تدابير على المستويات المختلفة، والتي تتضمن بناء أو إقامة سياسة مشتركة من خلال إعتقاد سوق مشتركة للطاقة، ثم التوجه إلى خلق علاقات أو إقامة علاقات مع دول بحر قزوين و دول الخليج إضافة إلى المتوسط، و شمال إفريقيا لتتنوع مصادر امدادات الإتحاد الأوروبي بالطاقة و تأمين مناطق العبور.

### المطلب الأول : إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الطاقوية على المستوى الوطني

إندلعت قضية الأمن الطاقوي خاصة في أوائل سنوات الـ 2000. وأصبح موضوعا للنقاش في كل من الدوائر الرسمية وفي وسائل الإعلام في الإتحاد الأوروبي، وقد ساهمت عدة تطورات في بروز هذا الوعي منها:

1- الإرتفاع الكبير في أسعا النفط والتي إرتفعت من 20 دولار للبرميل في أوائل عام 2000 إلى متوسط قدره 60 برميل يوميا، حيث بلغ ذروته عند 70 دولار للبرميل في أوائل عام 2006.

2- الهجوم الذي وقع سنة 2003 على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج Limburg قبالة ساحل اليمن، والذي يكشف عن خطر الإرهاب في شرايين مرور الإمدادات الطاقوية.

3- زيادة الإعتقاد على الطاقة خاصة من البلدان التي تقع في مناطق الخطر " فنزويلا، روسيا، القوقاز، نيجيريا، الشرق الأوسط.....إلخ).

4- قضية تغير المناخ الذي يبين العلاقة بين الأمن الطاقوي والقدرة على المنافسة والإستدامة

5- الإنقطاعات المستمرة نظرا إلى :

\* تعطل أو إنقطاع الإمدادات ونضوب الإحتياطيات.

\* إستخدام الطاقة كوسيلة ضغط سياسة( بين روسيا و أوكرانيا، جيورجيا وفنزويلا، الوم . أ

\* في أعقاب الهجمات ضد شبكات النقل ( الهجمات على خطوط الأنابيب في العراق والمصافي والمنشآت النفطية، أو الهجمات التي أحبطت في الرياض شرق المملكة العربية السعودية.

\* في أعقاب الكوارث الطبيعية مثل إعصار كاترينا الذي ضرب نيو اورليانز و التي أدت إلى إغلاق العديد من المصافي.

6- الإستهلاك الجامح للنفط، سيما في البلدان المتقدمة الذي يثير شبح إستنفاد الإحتياطيات، فاليوم 16 % من سكان العالم يستهلكون 70 % من النفط المنتج، في متوسط إستهلاك أربع براميل للفرد الواحد في السنة، فـ 11 برميل لفرنسا، 20 برميل للوم أ، و 105 برميل للصين.<sup>(1)</sup>

(1) Institut Français du Pétrole, « Face à une Demande Pétrolière en Croissance, Les Réserves de Pétrole Peuvent-Elle suivre ? », pétrole et gazarabes,n-01,2006,p 39

لكن الإتحاد الأوروبي عالج مسألة أمن الطاقة قبل وقوع هجمات ضد ليمبورغ Limburg في سنة 2003، وإنقطاع الكهرباء في نفس السنة، أو الأزمة الروسية الأوكرانية سنة 2006، حيث نشرت سنة 2001 الورقة الخضراء وتتضمن أمن إمدادات الطاقة مع بروز القلق الأوروبي خاصة من خلال إرتفاع معدلات الإستهلاك، التبعية والآثار المترتبة من الإستهلاك الجامع للطاقة و كذلك حول الإحتباس الحراري.

أصبح الأمن من بين أولويات السياسة داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا من أجل إقامة سياسة طاقوية مشتركة و التي تبدو صعبة بسبب مزيج الطاقة الوطنية والسياسات الطاقوية لدول الإتحاد تتفاوت على نحو واسع، حيث تصارع دول الإتحاد من أجل الموافقة على الأولويات المشتركة والإجراءات الخاصة لضمان الإمدادات. فطبقا للمفوضية، فإن الإتحاد الأوروبي يستورد حوالي 50 % من إحتياجاته الطاقوية عموما، ويتوقع نمو في تبعية إستيرادها سنة 2030 من 80 إلى 93 % فيما يخص النفط Oil، ومن 57 إلى 84 % في حالة الغاز الطبيعي Natural Gaz. ويتوقع كذلك أن يزيد مستوى واردات الغاز للإتحاد إلى مرتين في الـ 25 سنة القادمة.

إذن فهناك طريق واحد لضمان أمن الإمدادات للإتحاد الأوروبي وذلك من خلال تخفيض تبعيتها للواردات الخارجية عن طريق إتخاذ إجراءات داخلية تعتمد فيها على التكيف مع مزيج الطاقة Energy Mix، والإعتماد على المصادر البديلة والمتجددة، تحقيق الإكتفاء الذاتي، التخفيض من نسبة الإستهلاك، فهذا ما سيساعد الإتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية فعالة في مجال الطاقة إرتباطا بما يجري على البعد الدولي لأمن الطاقة.

إن التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان الإتحاد الأوروبي في مجال سياسته الطاقوية هي روسيا، وتنويع إستيراد الطاقة بإستغلال أسواق الإمدادات العالمية.<sup>(1)</sup>

بعد ردود الفعل من طرف الدول الأعضاء على الورقة الخضراء Green paper، وطلب المجلس من المفوضية الأوروبية مواصلة تحديد أولويات العمل الواجب إتخاذها، وتوفير العناصر اللازمة لوضع إستراتيجية للعلاقات الخارجية في مجال الطاقة.

(1) Stacy Closom , « Energy Security of the European Union » ,CSC Analyses in Security policy, vol 3, n°36,june2008, pp 1-2.

و إستجابة لهذا الطلب أصدرت اللجنة الأوروبية والأمين العام وثيقة " الإستراتيجية الأوروبية لطاقة مضمونة ومنافسة مستدامة ومستمرة" أبرزت أهمية السياسة الخارجية وتعزيز الأمن الجماعي للإتحاد الأوروبي في المجال الطاقوي، ومواجهة موردي الطاقة الخارجيين الذين يؤثرون على السوق، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود سياسة داخلية متماسكة في المجال الطاقوي. وعلى هذا الأساس يعمد الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن مختلف السبل من أجل ضمان أمنه الطاقوي والتقليل من البيعية للمصادر الخارجية و هذا من خلال عدة إجراءات من بينها:

#### أ- بناء السوق الداخلية للطاقة و السياسة المشتركة :

بالنسبة للإتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي السماح لسوق داخلي أكثر إنفتاحا، وخلق المزيد من التضامن بين دول الأعضاء، خاصة في مجال النفط، الغاز، الكهرباء وعلى الرغم من هذا فإن اللجنة الأوروبية ترى أن فتح السوق الداخلية ما زال غير مكتمل في حين أن الإعتماد على الطاقة أخذ في التزايد، ووسائل العمل لا تزال غير كافية. في مجال النفط كما هو الحال بالنسبة للغاز الطبيعي.

إن تكامل واندماج الأسواق غير مكتمل لأنه من جهة لا يزال قطاع الطاقة إلى حد كبير أسير للسوق الوطنية لكل دولة عضو، ومن جهة أخرى فإن الشركات الطاقوية تسعى إلى بسط سيطرتها على كامل السلسلة الطاقوية. بينما المنافسة تتطلب العكس. وعلى هذا الأساس يسعى الإتحاد الأوروبي إلى خلق أو إنشاء إطار جماعي واضح لضمان أمن إمدادات الطاقة الخارجية، وهذا بطريقة تتماشى وتتفق وفق ما تتطلبه السوق الداخلية.

إن التبعية الخارجية لمصادر الطاقة أمر خطير فإن لم تتخذ الإجراءات اللازمة فإنه بحلول عام 2030 سترتفع نسبة الواردات إلى 90 % بالنسبة للنفط و 70 % بالنسبة للغاز حسب ما تراه المفوضية.

إضافة إلى هذا فإنه في حالة الأزمة، لا تمتلك اللجنة سلطة في استخدام مخزونات الأمن ، لأن الممارسات منقسمة و مجزأة Fragmentées، فبعض الدول لها وكالة للتخزين ودول أخرى فالمخزونات تحتفظ بها شركات النفط. (1)

(1)Bechara Khader , « Quelle Sécurité Energetique pour l'EU? Le Cas du Pétrole et du Gaz », At :

[www.strategicsinternational.com/10\\_09.pdf](http://www.strategicsinternational.com/10_09.pdf)

هذه الممارسات ليست فقط مصدرا لتشويه المنافسة، وإنما تخلق عدم اليقين من حيث فعالية هذه المخزونات في حالة الأزمة. وعلى هذا الأساس فما هو نطاق عمل الوكالة الدولية للطاقة IEA؟" إسترجاعها في حالة إنقطاع الإمدادات" هذا يتطلب إجتماع 26 عضو ومنه فإن الآلية التي تربط بين إدارة مخزونات النفط ودول الإتحاد الأوروبي مع العديد من الشركاء الخارجيين بما في ذلك الـم.أ من الأولويات التي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الإتحاد الأوروبي.

إن إمدادات الغاز مشكلة أخرى حيث لا يوجد حاليا إطار جماعي يضمن أمن إمدادات الغاز، وتؤكد المفوضية الأوروبية أنه وحتى الآن ليس من الواضح أن موردي الغاز سوف يعطون أولوية إستراتيجية لأمن الإمدادات، فكل هذا ( السوق الداخلية غير المكتمل، والإعتماد المفرط على الواردات وعدم كفاية وسائل العمل) يدعو إلى وضع خطة جماعية للطاقة من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة التضامن من بين دول الأعضاء.
- الإدارة العقلانية لأمن الإمدادات الطاقوي وأمن البنية التحتية.
- تعزيز إستقرار السوق.

فكل هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنسيق النظم الوطنية للتخزين من خلال إنشاء وكالة التخزين العامة، إضافة إلى وضع إستراتيجية مشتركة لإستخدام هذه المخزونات في حالة الأزمات، وتحديد السياسة العامة لأمن الإمدادات بإقامة عقود إستيراد الطويلة المدى، الأمر الذي يتطلب تنظيم حوارات مع الدول المصدرة للطاقة، والحصول على نظام المراقبة الأوروبية لإمدادات النفط والغاز الطبيعي.<sup>(1)</sup>

يفترض الإتحاد الأوروبي أنه من السهل نسبيا تشجيع الدول الأخرى على أن تحذوا منطق السوق في سياسة الطاقة كبديل منطقي للجيوبوليتيك، لأن منتجي ومستهلكي الطاقة لهم نظرة خاصة من خلال عدسة المصالح الأمنية الوطنية. وأن العديد من الشركات الوطنية تسعى إلى السيطرة على السوق والحفاظ على الحالة الراهنة للتجزئة.<sup>(2)</sup>

(1) Bechara Khader ,Idid

(2) Ernest, wyciszkwicz , « EU External Energy Policy- between Market and Strategic Interest » , [pism strategic files](#). The Polish Institute of International Affairs, January 2008, p 3

إن البرامج الرئيسية التي تتعلق بالسوق الأوروبية الموحدة لم تتضمن قطاع الطاقة، فالتوجهات الأولى حول هذه القواعد المشتركة لسوق الغاز والكهرباء تم تبنيها سنة 1996 و 1997 ثم عدلت سنة 2003. حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى إنفتاح كامل للأسواق وتقاسم مهام التوزيع والنقل، كذلك ضمان الوصول إلى مصادر الغاز والكهرباء والذي يتضمن تسهيل تخزينها، وإستعمال الوسائل والمعايير المشتركة من الخدمات من أجل تأسيس إطار مشترك وموحد. (1)

بالرغم مما وصل إليه الإتحاد الأوروبي من مستوى التكامل إلا أنه دائما يدرج قضية الطاقة منذ تأسيسه لمعاهدة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب والأوراثوم. فصنع السياسة في الإتحاد الأوروبي يتعلق بأمن الإمدادات الطاقوية ميزتها الصراعات القوية بين السياسة المشتركة والسياسات الوطنية المختلفة. إتخاذ القرارات بشأن الطاقة جد هام بالنسبة لدول الإتحاد، فأزمة السويس سنة 1956 وحرب ستة أيام بين مصر وإسرائيل في جوان 1967، حرب أكتوبر، والحصار النفطي العربي سنة 1973، فبعد كل هذه الأزمات بدأ النقاش الحاد حول توافر الموارد الطاقوية والتقليل من التبعية للموردين الخارجيين. فإتخاذ كل مبادرة تأتي ضمن سياسة الإتحاد الأوروبي في مجال أمن الطاقة، كنتيجة للمصالح الوطنية لكن بدون نجاح كبير.

رأى الإتحاد الأوروبي مدى أهمية أمن الإمدادات كواحدة من بين أهم الأهداف للسياسة الطاقوية المشتركة وخاصة بعد الأزمات التي عرفها، مثل الأزمة الروسية الأوكرانية في 2006 التي أدت إلى إنقطاع إمدادات الغاز. مما دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى تكثيف الجهود لمواجهة الإرتفاع في الأسعار، وللمحد من هذه الإنقطاعات وهذا ما بينته في الورقة الخضراء سنة 2006 "الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة، المنافسة والإستدامة". (2)

إنقسم الإتحاد الأوروبي في أوساط سنة 2007 على عدة مواضيع داخليا، لذلك لا تزال الإستراتيجية الأوروبية غائبة للتعامل مع القوى الروسية التي تحكم سيطرتها على الإمدادات الطاقوية، النقل والتوزيع.

لذلك يرى الإتحاد الأوروبي أنه حان الأوان لتأسيس إستراتيجية طاقوية على مستوى

(1) Stephan Lechtenbohmer, Adrianna Perrels, Security of Energy supply ,OP.cit, p 64

(2)Parvizi Anine H , The Great Middle East in Gobar Politics, Social Science Perspectives on the Changing Geography of World Politic,Internation Studies, pp 474-475.

السياسة الخارجية. فكل دولة عضو تتبع سياسة طاقوية خاصة بها تؤدي إلى إنقاص أمن أوروبا عموماً. (1)

إن تبني الإتحاد الأوروبي للورقة الخضراء لسنة 2006 و التي أطلقت من خوسيه مانويل باروسو ( José Manuel Barroso). رئيس المفوضية الأوروبية، أبرزت الحاجة الإستراتيجية مشتركة للطاقة حيث قال " نحن في عصر طاقة جديد، الطلب عليها في الإتحاد يرتفع، بينما الإحتياجات تنخفض، وهناك مناخ يتغير وإستثمارات غير كافية" و على هذا الأساس تقدم هذه الورقة إقتراحات وخيارات من شأنها أن تشكل القاعدة في إتجاه سياسة الطاقة الأوروبية المستقبلية وحددت ستة أولويات رئيسية من بينها:

- إكمال سوق الغاز والكهرباء الأوروبي الداخلي.
- تعزيز التضامن مع الدول الأعضاء.
- تأسيس مزيج طاقة أكثر كفاءة وإستمرارية.
- خلق نظرة متكاملة حول قضية تغير المناخ.
- تأسيس سياسة طاقوية خارجية متماسكة.

و على هذا الأساس تؤكد المفوضية على تحسين أمن الإمدادات من خلال تنويع مزيج الطاقة في الإتحاد الأوروبي وهذا من خلال الإستعمال الكبير للمنافسة الداخلية للطاقة المتجددة.

- تنويع مصادر و طرق الإمدادات الطاقوية المستوردة.
- خلق إطار ضروري للحث على الإستثمار الكافي وهذا لتلبية مطلب الطاقة المتزايد.
- تحسين الشروط للشركات الأوروبية التي تبحث الوصول إلى المصادر العالمية.
- ضمان وصول الطاقة إلى كل المواطنين والأعمال التجارية. (2)

و في الأخير فإن اللجنة الأوروبية ترى أن فتح أسواق الطاقة أمام المنافسة الفردية سوف ينتج سوق طاقة داخلية أوروبية حقيقية، والتي من شأنها ضمان أسعار عادلة، وحرية اختيار للمواطنين والصناعات تلك التي تستثمر في مجال الطاقة المتجددة، والوصول إلى سوق الطاقة، هذه السوق التي تعمل لضمان إستثمارات كافية في محطات توليد الكهرباء و شبكات

(1) Zeynou Baran, « EU Energy Security: time to End Russian Leverage », Available at: [www.twq.com/07autumn/.../07autumn\\_baran.pdf](http://www.twq.com/07autumn/.../07autumn_baran.pdf)

(2) Gawdat Bahgat, Op.cit,p 962.

النقل لتجنب إنقطاع في الإمدادات. فإقامة السوق الموحدة ليس فقط من أجل القدرة على المنافسة و إنما لتحقيق الإستدامة والأمن. فمحاولة إستكمال سوق داخلية نشير إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحقيق مثل هذه الأهداف من خلال فصل إمدادات الطاقة عن التوزيع. لأن الموردين الذين يسيطرون على البنية التحتية للنقل مثل: خطط الأنابيب قد إستخدمت قبضتها على هذه الشبكات لإنهاك وإضعاف الداخلين الجدد و خنق المنافسة. فالهدف الأساسي للجنة الأوروبية هو أن تكون هناك سوق طاقة داخلية كاملة مع المنافسة المفتوحة والتنظيم الفعال، يعمل فيه الإتحاد الأوروبي كشبكة واحدة من خلال إتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذه الأهداف و من بينها:

\* تفكيك الملكية Ownerships Umbinding يتضمن فصل شبكات الغاز والكهرباء من شركات التوريد Supply Business ، ما يمكن أن يخلق معارضة شديدة بين الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي حيث ترى أن البديل الأقل تشددا هو خلق شركتين منفصلتين لإدارة الشبكات التي يمكن أن تكون ما زالت مملوكة من قبل كبار الموردين.<sup>(1)</sup>

إن الهدف من إستراتيجية إمدادات الطاقة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي هو ضمان الرفاه للمواطنين، والأداء الإقتصادي المثالي، وإستمرار التزود بالطاقة، وهذا أقل تقدير للمواطنين والشركات بطريقة تتماشى وأهداف التنمية المستدامة فمن المستحسن الذهاب بعيد نحو تطبيق سوق طاقوية داخلية، فسوق الكهرباء والغاز يبقى بعيدا عن وظيفته كسوق متكامل على مستوى الإتحاد الأوروبي. إن الإتحاد الأوروبي يحتاج إلى إكمال عمل إندماج السوق في هذا المجال- الطاقة- لأنه الطريق الوحيد الذي يمكن له ضمان وصول المواطنين والشركات لمصادر الغاز الطبيعي تحت أدنى الظروف والشروط، وحتى في حالة وجود أزمات مفاجئة لأحد مصادر إمدادات الطاقة، فإنه يمكن للإتحاد الأوروبي التقليل من تأثيرات هذه الأزمات المفاجئة في إطار وجود سوق داخلية موحدة. فبعد أزمة الغاز لسنة 2009، التعلية {2010/994} فإن أمن الإمدادات من الغاز الذي دخل حيز التنفيذ في 02 ديسمبر 2010 يسعى إلى تطبيق الإجراءات التي تغطي آليات معالجة هذه الأزمة خصوصا فيما يتعلق بمعايير البنى التحتية، ووسائل تدفق الإمدادات من الأهمية الأساسية.<sup>(2)</sup>

(1) House of Commons library, « Energy Security », Research paper 07/42, May 2007, p 5

(2) José Manuel Baroso, « The Security of Europ's Energy Suplly.Continuous adaptation, In Security of Energy Supply in Europe », the European files, n°22, Paris, May-June2011, p 07

### ب/تنوع مزيج الطاقة و إستعمال مصادر الطاقة المتجددة :

يمكن تعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي من خلال تنوع مصادر الطاقة بالإضافة إلى مناطق العبور. فالإتحاد الأوروبي يسعى إلى ترقية وتحسين البنى التحتية للطاقة في المناطق المجاورة، بالإضافة كذلك إلى البنى التحتية الجديدة، فمشاريع الغاز التي تقررته، أو هي في مرحلة متقدمة من التخطيط منها: شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، منطقة قزوين، روسيا والنرويج فبنجاحها يستطيع الإتحاد الأوروبي أن يخلق ممرات جديدة، وقدرة إستيراد جديدة، بالإضافة إلى إقامة محطات الغاز المسال LNG يمكن أن تمنح مساهمة في أمن إمدادات الطاقة.

يسيطر كل من النفط، الغاز الطبيعي والفحم على قطاع الطاقة في الإتحاد الأوروبي، بينما تساهم الطاقة النووية والمتجددة بشكل قليل في أمن الإمدادات، الإعتماد الثقيل على الوقود المستخرج Fossils Fuels يستمر إلى المدى البعيد. في سنة 2020 سيبقى النفط هو المهيمن على إستهلاك الطاقة الإجمالي بنسبة 33.8 %، والغاز الطبيعي بنسبة 27.3 % والوقود الصلب 15.5 % أما نسبة كل من الطاقة النووية والمتجددة هي 12.2 % و 11.1 % على التوالي.

إن الردود حول عدم ثبات الأسعار في منتصف السبعينيات أدى بالإتحاد الأوروبي إلى إستبدال النفط بمصادر الطاقة الأخرى في عدة قطاعات، كما فعل الأمريكان. لكن ورغم الإستثمارات الكبيرة، والتقدم التقني لا يزال النفط إلى حد بعيد الوقود المهيمن في قطاع النقل خاصة. فإعتماد دول أوروبا على النفط لتلبية حاجياته من الطاقة مكلفة جدا (1).

ثاني وقود مستعمل في هذا المزيج هو الغاز الطبيعي الذي ينمو إستعماله بسرعة، فهو أكثر إستعمالا في توليد الكهرباء، وأنظف على البيئة من النفط والفحم، حيث تنزود أوروبا بهذا المصدر عن طريق خطوط أنابيب من مصدرين هامين هما : روسيا والجزائر بالإضافة إلى ليبيا، مصر، قطر، إيران وإذربيجان التي تختلف في صفقات التصدير للإتحاد.

(1) European commission , An External policy to serve Europ's energy Interests, paper from commision/SG/AR for the European Union,2006,pp 2 -3

أما الفحم فهو مصدر مضر جدا في أوروبا كما في أي مكان آخر من الكرة الأرضية، علاوة على ذلك أسعاره مستقرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى. فهذه الفوائد والميزات التي يتميز بها الفحم قيدت بسبب ما يسببه إستهلاكه من تأثيرات كارثية على البيئة (التلوث)، و كما هو منصوص فإن الفحم هو الوقود لأوسخ Dirty . فعند إحتراقة يطلق إلى حد كبير غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 أكثر من المصادر الأخرى، وعلى هذا الأساس تخلى الإتحاد الأوروبي عن إستهلاكه في العقود الأخيرة.

تولدت في النصف الثاني من القرن العشرين توقعات بأن الطاقة النووية ستكون كثيرة الإستعمال للأغراض الإنسانية والمدنية، وبعد نصف قرن توضح أن هذه التوقعات لم تتحقق نظرا لما تشكله من أخطار على الصحة، وكذلك ما تسببه النفايات النووية Nuclear Wast هي القيود التي تقف في وجه توسيع إستخدامها كبديل للغاز وغيره من مصادر الطاقة. فحادثة جزر الثلاثة أميال في الولايات المتحدة سنة 1979 وخاصة حادثة تشيرنوبيل في الإتحاد السوفياتي سنة 1986 قد غيرت من الرأي العام الأوروبي بعيدا عن الطاقة النووية. و أخذت المفوضية الأوروبية موقفا محايدا بشأن إستخدامها، فالقرار حول إستخدام أوعدم استخدامها محكوم بسياسة الطاقة الفردية للدول الأعضاء. وعلى الرغم من هذا فإن الدول المستعملة لها عليها ضمان بأن المنشآت الموجودة لها مستوى عال من الأمن من الفضلات المشعة وإدارة الوقود المستعمل بدون ضرر للبيئة.

إن ما خلفته حادثة تشيرنوبيل سنة 1986 دفع بالعديد من الدول الأعضاء إلى الإغلاق المبكر لمنشآتها النووية الموجودة من بينها: إسبانيا، هولندا، ألمانيا، السويد وبلجيكا. ومن جهة أخرى بقيت فرنسا معتمدة على مصدر الطاقة النووية لتلبية حاجاتها من الطاقة خصوصا فيما يتعلق بتوليد الكهرباء.

إن أسعار النفط العالمي في بداية سنوات الـ 2000، وتحسين التقنية وإجراءات السلامة قد اعاد الإهتمام مجددا إلى هذا المصدر، بحيث أعادت تقييم مواقعها على الطاقة النووية. (1) ليس هناك طريق واحد أفضل من إستعمال الطاقة المتجددة من أجل ضمان أمن الطاقة فمختلف البلدان تعتمد حولا مختلفة تناسبهم بصورة أفضل حيث يعتمد مزيج كل بلد على مستوى حجمه، التاريخ، التنمية، الثقافة والموارد الطبيعية والبشرية.

(1) Gawdat Bahgat , Ibid , pp, 966-968

فإستعمال الوقود المستخرج المشكل من النفط ، الغاز الطبيعي والفحم لديه تأثيرات جمة على البيئة والسبب الرئيسي في تغيير المناخ، لذلك يرى الإتحاد الأوروبي أن سبيل الطاقة المتجددة هي أكثر كفاءة من حيث إستعمالها والتي تعتبر من أولويات الإتحاد الأوروبي .<sup>(1)</sup> إعتداد إستراتيجية تنويع الموردين، طرق العبور وموارد الطاقة المتجددة على المدى البعيد تهدف إلى تغطية المطالب الإضافية، وعلى هذا الأساس يسعى الإتحاد الأوروبي إلى زيادة الإستثمارات في هذا المجال والبحث عن المصادر البديلة ( الشمس، الرياح، المياه، الطاقة النووية) للتقليل من المطالب المتزايدة على النفط والغاز الطبيعي أو ما يسمى بمصادر الطاقة التقليدية.<sup>(2)</sup>

يمكن فهم الطاقة المتجددة بشكل واسع إنطلاقا من معناها: فهي مصدر يتجدد بصورة سريعة، إضافة إلى أنها مشتقة من المصادر الطبيعية .<sup>(3)</sup> إذ تحتوي على ميزات عدة في مجالات مختلفة منها : الإجتماعية، الإقتصادية والجيوسياسية، كما تتضمن ثلاث أهداف إذا ما قورنت بالمصادر التقليدية وهي :<sup>(4)</sup>

- 1- إنها تساهم في تنويع أمن إمدادات الطاقة.
- 2- أنظمة هذه المصادر هي أنظمة لا مركزية.
- 3- أنها تقلل من تأثيرات الإنتاج التي تأتي من مصادر النفط، الغاز الطبيعي والفحم وتساهم بشكل واسع في التقليل من الإحتباس الحراري.

فتنويع هذه المصادر و طرق العبور للإمدادات أمر أساسي لأمن الطاقة Energy security لأن تقديم مصدر موثوق لكل الإمدادات يعتمد على مدى كفاءة البنى التحتية للطاقة، وتعزيز التعاون والعلاقات الثنائية التي تعود بالفائدة مع الشركاء الخارجيين.<sup>(5)</sup>

(1) New Social Europ ,”Security Energy Supply and Smart Green Growth, a new social Energy”, 7th PES congress, 7-8 Dec, 2006, p 9-10

(2) Mark, Newman, Energy as the Defining Component in the EU- Russian Relation After the Eastern European Union of Enlargement, Netherland, University of Groningen , 2008, p 9.

(3) J ,Culter Cleveland, “Encyclopedia of energy”, ph-s, vol 5, Elsevier academic press, 2011, pp 208-209.

(4) K mar KHACHATrayan , Le Role des Energies Renouvelables de la Politique de l’Union Européenne, Institut Européenne des Hautes etudes Internationales, 2007, pp 12-13

(5) European Commission , Energy Security, Infrastructure, and Geopolitics , Eufocus, Delegation of the European Commission to the USA. november 2009, p4

فكل مصدر من هذه المصادر له مميزات و عيوب لدول الإتحاد الأوروبي، لكن ونظرا للأسباب المختلفة، كل منهم له عقبات متعددة وهذا يؤزم الوضعية الطاقوية للإتحاد الأوروبي خاصة القدرة المحدودة لإحتياطات النفط والغاز الطبيعي، إضافة إلى إرتفاع مستوى التبعية للواردات الخارجية فيما يتعلق بهذا الوقود These Fuels أدى إلى زيادة الأخطار والتحديات للأمن الطاقوي الأوروبي.

### المطلب الثاني: بناء و عقد حوارات مع الدول المنتجة

من المحتمل أن تواصل روسيا سياسة طاقاتها الخارجية الحازمة من أجل تحقيق بعض الأهداف والأرباح الإضافية التي تختلف عن أهداف الشركات الغربية، بينما أعطى النفط وإحتياطات الغاز الكبيرة ثقة جديدة للكرملين. ما يدفع بالدول الأوروبية أن تتعامل بشكل جماعي حول كيفية التعامل مع هذه التحديات ووضع الترتيبات اللازمة وتطوير السياسة الطاقوية المشتركة خاصة في التعامل مع روسيا. بدلا من تواصل إختلافاتهم في الرد على هذه المواقف. ومن جهة أخرى يجب الأخذ بعين الإعتبار التحدي الروسي ضمن سياق بناء الحوارات الطاقوية في ظل الديناميكيات العالمية الأوسع في ظل فترة الأسعار المرتفعة والمطالب المتزايدة وعدم الإستقرار السياسي، وهذا من أجل معالجة قضية السيطرة الروسية على دول أوروبا في المجال الطاقوي.<sup>(1)</sup>

فطبقا لثروته من المصادر، ستبقى روسيا حتما الشريك الطاقوي الرئيسي للإتحاد الأوروبي. وقد أبرز الخلاف الروسي الأوكراني حول أسعار الغاز سنة 2006 والإنقطاع المؤقت للإمدادات، زيادة المخاوف داخل الإتحاد الأوروبي إلى تبعيتهم المحسوسة لروسيا. فعلاوة على هذه التبعية إلا أنه يمكن ملاحظة العلاقات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي وروسيا من منظور علاقات الإعتماد المتبادل. فبينما تمد شركة غاز بروم الروسية الغاز لأكثر من 20 بلد اوروبي، فإنها بذلك تعتمد بشدة على سوق الطاقة الأوروبية . حيث تمثل نسبة تدفقات صادرات الغاز والنفط الروسية إلى أوروبا أكثر من 60 % و هذا يزيد ما من مداخل روسيا. كما تعتمد روسيا على التقنية الغربية في إستخراج إحتياطات الإنتاج المستقبلي. و على الرغم من هذا الإعتماد المتبادل الواقعي، لم يظهر أي إستقرار في علاقة الطاقة الروسية الأوروبية فيما يتعلق بالوصول المتبادل والشفاف والعاقل إلى موارد الطاقة، طرق النقل، البنى التحتية والأسواق المالية.

(1) J ,Paul ,Saunders, « Russian Energy and European Security » , Transatlantic Dialogue, Washington ,The Nixon center , , 2008, pp 5-6

بينما تسيطر شركات الطاقة الروسية الوطنية على إمدادات الإنتاج، النقل والمبيعات إلى أوروبا، يتساءل الأوروبيون حول المدى الذي يجب أن يسمح للشركات الروسية العمل ضمن أسواقهم. وردا على هذا يصر الإتحاد الأوروبي على الوصول المتساوي للشركات الأوروبية في السوق الروسية، في حين لا يحتمل أن تتحرر روسيا سوقها الداخلي في قطاع النقل. إن التماسك الأوروبي خاصة في المجال الطاقوي شرط مسبق للدخول في المفاوضات من منطلق قوة<sup>(1)</sup>.

لا يمكن تحليل العلاقة ما بين الطرفين من منظور التبعية فقط بل كل منهم يحتاج للآخر، فلروسيا الدور المهم لتلبية مطالب الطاقة الأوروبية، في حين أن الإتحاد الأوروبي مهم جدا لروسيا وهي القدرات الإقتصادية والمالية التي يمكنها من تحسين البنى التحتية الطاقوية لروسيا. لأن هذه الأخيرة لا يمكنها تمويل نفسها في هذا المجال بسبب نقائصها المالية<sup>(2)</sup>. إن أهم التدابير على المستوى الوطني من أجل ترقية أمن الإمدادات الطاقوية هي الإتفاقيات الثانية مع الدول المنتجة، وهذا ما يتطلب خلق حوارات قوية قريبة ما بين الدول المستهلكة والدول الموردة للطاقة بشكل أساسي. فهذا النوع من العلاقات الثنائية نجده بين ألمانيا وروسيا، المملكة المتحدة والنرويج، إسبانيا والجزائر، كذلك إيطاليا والجزائر. إن هذه العلاقات الثنائية تقوى عادة بإتفاقيات طويلة المدى لضمان أمن الإمدادات وأمن الطلب. إذ يمكن للدول الموردة أن تضمن من خلال هذه الإتفاقيات أن تشتري الدول المستهلكة للنفط أو الغاز من مصادرهم ولمدة طويلة. كما تستطيع الدول المستهلكة ضمان أمن إمداداتها. هذه الإتفاقيات لا تخلوا من العيوب التي من بينها أنه لو دخلت الدول المنتجة إلى سوق الدول المستهلكة هذا سيدفع بها إلى الحصول على حصة كبيرة من الإمدادات الإجمالية واستعمال هذه العقود كقوة نفوذ وضغط سياسية. وهذا ما يمكن أن يشكل تهديدا كبيرا للأمن الطاقوي الأوروبي.

---

(1) ETH Zurich ,Energy, security of the European Union , ess Analyses,Op.cit, p 2

(2) R ,Schuett, « Eu- Russian Relations : Interests and Values – a European Perspective » , Washington, carnegie papers, n° 54, 2004, , p 6.

لعل أهم مثال لهذه الإتفاقيات الطويلة المدى نجده في حالة غاز بروم Gazprom ، هذه الشركة عادة ما تستعمل العقود طويلة المدى. مع شركة روهرغاز Rhuhergaz الألمانية بإعتبارها من بين أحد أهم الزبائن الرئيسيين لشركة غازبروم. فروسيا لها النسبة الأكبر والموقع الأفضل في السوق الألمانية. حيث وسعت هذه الإتفاقية إلى غاية سنة 2020. ما يدل على قوة وسيطرة شركة غازبروم في السوق الألمانية.<sup>(1)</sup>

لروسيا حوار طاقوي قريب أيضا مع فرنسا يرتكز كذلك على إتفاقية بعيدة المدى فشركة الغاز الفرنسية " غاز فرنسا Gaz de France وغازبروم إتفقا على تمديد عقدهم بشأن توزيع الغاز حتى سنة 2030.<sup>(2)</sup>

إن مثل هذه الحوارات و الإتفاقيات من شأنها أن تساهم في تأمين إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي، فمن بينها أيضا هو ما بين المملكة المتحدة UK والنرويج فميزة القرب الجغرافي والنفط النرويجي، وأهمية الغاز بالنسبة للمملكة المتحدة هي من أهم الأسباب في تقريب هذه العلاقات بين الدولتين. حيث و قعا نسبة 2005 إتفاقية التعاون فيما يخص النفط والغاز بين البلدين. فهذا ما يبين كيف تفضل الدول الحوار الثنائي على المستوى الوطني.<sup>(3)</sup>

أما المثال الثالث هو ذلك الذي يجمع بين الجزائر وإسبانيا وكذلك الجزائر وإيطاليا، فهذه الواردات تدور أساسا حول الغاز الطبيعي من الجزائر إلى هذه الدول حيث وقعتا كل من الشركة الجزائرية والإسبانية إتفاقية لمدة 20 سنة تقضي بتوزيع الغاز الطبيعي المسال GNL ما يضمن لإسبانيا مطالبها للغاز الطبيعي المسال خلال هذه المدة.<sup>(4)</sup>

فكل العلاقات والحوارات الثنائية التي تم إبرازها تبين بصورة واضحة كيف أن الدول الأعضاء تفضل تقريب العلاقات الثنائية وتنميتها ما بين الدول المنتجة والمستهلكة، لكن وعلى الرغم من هذه الإتفاقيات الطويلة المدى فهي تعتبر كإجراء على المستوى الوطني من أجل ضمان إمدادات

(1) [www.eon-rhuhergaz.com/CPS/rde/xchg/SID-3F57EEf5-80C77878/er-comporat/hs.xsl/804.htm&rdelocale\\_ATIR=en](http://www.eon-rhuhergaz.com/CPS/rde/xchg/SID-3F57EEf5-80C77878/er-comporat/hs.xsl/804.htm&rdelocale_ATIR=en)

(2) « Gasprom, today Russia tomorrow the World »,at : <http://www.globalresearch.ca/index.php?contesct=va&aid=4399>

(3) O, Geden. Marcelis.C, Maurer.A : Op cit.p 8

(4) Morellis.L.V. Op cit.p 18

في كافة أنحاء الإتحاد الأوروبي وبالتالي، فإن الفواعل الرئيسية في هذه الحوارات الثنائية هي الشركات النفطية التي تمتلك لوبيات كبيرة يمكنها من التأثير على الحكومات، ولهذا يجب على الدول المستهلكة الأخذ بعين الإعتبار المصالح المجتمعية Community interests بينما تواصل وتتابع هذه الحوارات مع الدول المنتجة.

### المطلب الثالث: منطقة قزوين: المفتاح لضمان أمن الطاقة الأوروبي

أصدر المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية تقريراً إستراتيجياً سنة 1998 تقدر فيه إحتياطيات بحر قزوين Caspian Sea التي تتراوح بين 25 و 35 مليار برميل وهو ما يعادل سادس أو ثمن التقديرات الأمريكية التي تفيد بأن بحر قزوين يحتوي على ثروات تصل إلى 200 مليار برميل، إذ تحتوي على ما يعادل 16 % من الإحتياطي العالمي للبتروول. وقد دعى التقرير الذي وضعه المعهد إلى إعادة النظر في التقديرات التي وصفها بالمبالغة، كما أشار إلى أن أهمية مصادر الطاقة في بحر قزوين أقل بكثير وهذا لثلاثة أسباب هي :

أ- محدودية حجم الإحتياطي

ب- تكلفة الإستخراج العالية

ج- البطئ الشديد في عملية التنقيب.<sup>(1)</sup>

تحتوي منطقة قزوين على إحتياطيات هائلة من البترول والغاز والكثير منها موجود في بحر قزوين نفسه، إن إحتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في أذربيجان، أوزباكستان، تركمانستان وكزاخستان تبلغ 236 ترليون متر مكعب، وأن إحتياطيات النفط الكلية ربما تصل إلى أكثر من 60 بليون برميل. اي ما يكفي لتغطية إحتياجات أوروبا البترولية لمدة 11 سنة، والبعض يقدر هذه الإحتياطيات بأكثر من 200 بليون برميل في عام 1995، كانت المنطقة تنتج حوالي 870 ألف برميل يومياً (44 مليون طن في السنة) وبحلول عام 2010 فإن الشركات الغربية زادت الإنتاج إلى حوالي 4.5 مليون برميل يومياً، أي بزيادة نسبتها أكثر من 05 % في 15 عام فقط، إذ حدث هذا فإن إنتاج المنطقة يشمل حوالي 05 % من الإنتاج العالمي من البترول و 10 % من إجمالي البترول المنتج خارج الأوبك.<sup>(2)</sup>

فحجم إحتياطيات البترول والغاز الطبيعي، وحجم الإنتاج في دول آسيا الوسطى- قزوين - هي على النحو التالي

1/ أذربيجان: يقدر إحتياطها من النفط الخام حوالي 1.2 مليون برميل، و من الغاز

(1) صالح محمد الختلان، الصراع على بحر قزوين ك دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس ، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، 2000، ص 13

(2) جمال عمر، "طريق الحرير الجديد: لما ذهبت أمريكا إلى أفغانستان؟" مجلة وجهات النظر، العدد 38، مارس (2002)، ص 26

حوالي 4.4 ترليون متر مكعب، و ذلك عام 2002، وبلغ الإنتاج من النفط الخام لسنة 2001 حوالي 300 ألف برميل.

2/ كازخستان: يقدر إحتياطها من النفط الخام حوالي 5.4 بليون برميل ومن الغاز حوالي 65 ترليون متر مكعب وهذا سنة 2002، وبلغ حجم الإنتاج من النفط الخام حوالي 787 ألف برميل يوميا سنة 2001.

3/ تركمانستان: يقدر إحتياطها من النفط الخام حوالي 564 مليون برميل، والغاز حوالي 101 ترليون متر مكعب وهذا كله حسب تقديرات سنة 2002، وحوالي 146 ألف برميل من إنتاج النفط الخام سنة 2001.

4/ طاجاكستان: إحتياطات النفط الخام حوالي 12 مليون برميل، الغاز حوالي 2 ترليون متر مكعب و ذلك حسب إحصائيات عام 2002.

5/ قبرغيزستان: يقدر إحتياطها من النفط الخام حوالي 40 مليون برميل، الغاز حوالي 0.2 ترليون متر مكعب وذلك سنة 2002، أما سنة 2001 بلغ حجم الإنتاج من النفط الخام حوالي ألف برميل يوميا.

6/ أوزباكستان: إحتياطاتها من النفط الخام 544 مليون برميل، والغاز الطبيعي حوالي 66.2 ترليون متر مكعب ، وبلغ الإنتاج من النفط الخام سنة 2001 حوالي 143 ألف برميل يوميا.

7/ روسيا: إحتياطاتها النفطية حوالي 48.6 مليون برميل، وتمثل نسبة 4.7 % من الإحتياطي العالمي، أما الغاز 1.7 كوادليون وتمثل نسبة 32.1 % من الإحتياطي العالمي أي تحتل الصدارة على مستوى العالم وذلك عام 2002، بلغ الإنتاج من النفط الخام سنة 2001 حوالي 6.9 مليون برميل يوميا تمثل حوالي 10.8 % من الإنتاج العالمي وتحتل روسيا المرتبة الثالثة بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي 22.5 % من الإنتاج العالمي، والجدير بالذكر أن إحتياطات البترول والغاز في روسيا تقع في حقول على مشارف أوروبا الشرقية في جبال الأورال.

8/ إيران: حيث يقدر إحتياطها من النفط الخام حوالي 89.7 بليون برميل، أي بنسبة 8.7 % من الإحتياطي العالمي، ومن الغاز حوالي 812.3 تليون متر مكعب سنة 2002، وبلغ الإنتاج من النفط الخام سنة 2001 حوالي 3.13 مليون برميل يوميا أي بنسبة 05 % من الإنتاج العالمي.<sup>(1)</sup>

---

(1) وليد خدوي، "دور النفط في الشركات الأمريكية الراهنة على الساحة العربية"، شؤون عربية، العدد 112، (2003)، ص 33

### أ- حوض قزوين و آسيا الوسطى:

كانت الأنابيب خلال الحرب الباردة تعود إلى الإتحاد السوفياتي في تلك الفترة، وبعد إنهيار الإتحاد، سعت روسيا مواصلة سيطرتها وعلى نفوذها في المنطقة بإعتبار أن هذه المصادر لها عائدات سياسية وإقتصادية على روسيا.

حررت المناطق التي تمتلك إحتياطات النفط والغاز بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، وأصبحت هذه المناطق جذابة للدول الغربية التي تعاني من المصادر المحدودة من الهيدروكربون والتبعية العالية للواردات الخارجية. فمن بين هذه الدول الغربية المستهلكة نجد خاصة ثلاث فواعل رئيسية تركز على هذه المنطقة ومنها: المنافس الأكبر الوم .أ والإتحاد الأوروبي وروسيا. فكل من هذه الفواعل سواء كانت دول منتجة أو مستهلكة لها مصالح مختلفة تجاه هذه المنطقة. لكن على الرغم من إختلاف المصالح، فإن كل منهم له أولوية واحدة، وهو ضمان الأمن. وكما هو واضح في العلاقات الدولية، فإن الأمن هو القاعدة لسياسة وإقتصاد الدول.<sup>(1)</sup> لقضية الأمن أهمية كبيرة بالنسبة للإتحاد الأوروبي إذ ترتبط بضمان أمنها خاصة ذلك الذي يتعلق بالطاقة، فهو يسعى دائما إلى ضمان أمن إمداداته الطاقوية من خلال محاولاته في تنويع مصادره الطاقوية يسعى دائما إلى ضمان أمن إمداداته الطاقوية من خلال محاولاته في تنويع مصادره الطاقوية ومناطق العبور. فإحتياطات بحر قزوين و آسيا الوسطى تمثل البديل الأهم لهذا الهدف. لكن بسبب الصعوبات الجغرافية فإن المستهلكين الأوروبيين لا يستطيعون الوصول إلى مصادر هذه الإحتياطات بصورة مباشرة. إن إمدادات الهيدروكربون منقولة من هذه المنطقة عن طريق خطوط الأنابيب مما يفرض عليهم تطوير خطوط الأنابيب و موثوقية دول العبور.

### ب- خط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان (Baku -Tiblissi -Gyhan(TBC)

بالنسبة للنفط فإن خط باكوو- تبليسي- جيهان من بين أهم الخطوط، وهو واحد من أهم وأطول خطوط الأنابيب في العالم يصل طوله إلى 1.760 كلم و قدرته القصوى في توزيع النفط هو مليون برميل في اليوم.

(1) M, Moradi , « Caspian Pipeline Politics and Iran- ; EU Relation » ,UNISCI Discussion Papers, Institute for political and inter,national studies( IPIS), TEHRAN 2006 , P 174.

هذا الخط يبدأ من باكو ثم يعبر عن طريق تبليسي ليصل إلى جيهان التي تقع شمال تركيا، فالغاز الأذربيجاني المنقول بعد عبوره تركيا سلم إلى إيطاليا لأول مرة سنة 2006.<sup>(1)</sup>

فخط باكو- تبليسي- جيهان مهم جدا لأسواق النفط العالمية حيث تزود مليون برميل إضافي من النفط من خارج الأوبك OPEC اليوم إلى المستهلكين العالميين مع إمكانية توسيع تصل إلى 1.8 مليون برميل في اليوم. وهذا ما يجعل خط الأنابيب هذا أفضل خيار لتوزيع نفط قزوين إلى الأسواق بسلامة وفي ظروف إقتصادية ملائمة و اسلوب صحيح بيئيا.<sup>(2)</sup>

تعتبر منطقة قزوين البؤرة السياسية للإتحاد الأوروبي لأنها تمثل فرص رئيسية للسياسة الأوروبية المشتركة على أمن الطاقة. فبنهاية سنة 2006 أدرجت المفوضية الأوروبية إقتراحات معنية للعمل على مستوى الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي آخذة بعين الإعتبار الإقتراحات من أعضاء الحكومات، شركات النفط، المحللون والدول المجاورة. في السعي إلى تبني سياسة عامة وإستراتيجية خارجية لتنويع الإمدادات.<sup>(3)</sup>

إن إعتقاد الإتحاد الأوروبي على الوقود المستخرج أظهر أنه سياسة متعبة جدا، وما زاد هذا الوضع حدة هو إرتفاع سعر النفط في الأسواق إلى مستويات مستحيلة قبل بضع سنوات، والتي تتبعها أسعار الغاز مباشرة، في هذه الأثناء زاد نمو إستهلاك أوروبا للغاز الطبيعي الذي يقابل أساسا بالصادرات الروسية.

إن غاز كل من إذربيجان، تركمنستان و كازخستان تصل إلى أوروبا بكميات متزايدة خاصة بعد إكمال خط الأنابيب باكو- تبليسي- جيهان في سنة 2006. الذي يوزع في الوقت الحاضر النفط الخام الأذربيجاني إلى المصافي الأوروبية بنسبة 85 مليون طن بالسنة.

فبناء شبكات النقل الجديدة التي تجلب و توزع الغاز من حقول إذربيجان، تركمنستان، وكازخستان إلى أوروبا من شأنها أن تزيد أمن الطاقة الأوروبي عن طريق تنويع طرق إمداداته.<sup>(4)</sup>

(1) <http://www.Pinr.com/report.php?ac=view-report&reportid=537&languageid=1>

(2) B.Peterson, Barbara, Tarnquist et (al), « Energy Security in Euroe », proceeding from the conference , CFE conferences papers.Series n°2, Center for European studies a lund University, Sweden,2008,p 303

(3) christian Egenhofer. Leonid Grigorien et (al) , « European Energy Security What should it mean ?What to do ? » ESF working paper,n°23, oct 2006, p29

(4) E, Savante.. cornell, ANNA Johnson et (al) , The Wider Black Sea Region : An Energin Hub in European Security , Sweeden ,Uppsala university,2003,p 75

**ج- خط نابوكو :**

توضح وكالة معلومات الطاقة، وبريتيش بتروليوم British petroleum من أن منطقة قزوين تمتلك ما بين 16.1 و 32.2 بليون برميل من النفط وتقريبا حوالي 4.68 ترليون متر مكعب (TCM) من الغاز الطبيعي.<sup>(1)</sup>

إن إيجاد بدائل في الغاز ضرورة قصوى، وفي هذا الإطار يمكن فهم مطالبة المفوضية الأوروبية لأعضاء الإتحاد بالعمل على الحد من إبتزاز الدول المصدرة للطاقة أو تلك الدول التي تمر عبرها خطوط الإمدادات. حيث تعمل الحكومة الأوروبية على توسيع شبكة خطوط الإمداد بالطاقة وتنويع مصادرها، مناطق الحصول عليها بحيث تشمل أكثر من منطقة وأكثر من دولة تأتي منها الطاقة أو تمر بأراضيها خطوط الإمداد بها. وفي هذا السياق اعادت إلى الأذهان فكرة المشروع الذي عرف بمشروع نابوكو (nabucco- project)، الذي يقوم على أساس مد أنابيب الغاز إلى أوروبا من كازاخستان وإيران ودول الشرق الأوسط عبر تركيا ودول البلقان.<sup>(2)</sup>

إن مشروع نابوكو هو واحد من أهم المشاريع لخطوط الأنابيب كما يعتبر فرصة حقيقية لتوسيع سوق الطاقة الأوروبية. فبلدان قزوين المنتجة وتركيا سينضمام إلى هذه السوق. وبعيدا عن هذه المزايا فهناك نقطة هامة أخرى حول ضرورة التنسيق ما بين الدول المشاركة أن يثبتوا التماسك المثالي وهذا من خلال الموازنة بين المصالح والأولويات لكل الأطراف.<sup>(3)</sup> إن الميزات الأساسية لخطوط الأنابيب هذه إلى الإتحاد الأوروبي هي موثقية بلدان العبور هذه خاصة رومانيا، بلغاريا وهنغاريا يمكن أن تكون لهم مساهمة في أمن إمدادات الطاقة الأوروبي.

(1) John Roberts, « What Role can Eurasian Gas play in Europe? », *Energy Economist*, n°266. Dec 2003.p 7

(2) دوتشيه فيله، " الإتحاد الأوروبي يبحث عن بدائل للخروج من تبعية الغاز الروسي " على الموقع:

[http://www.siroline.org/alabwab/edare 20% eqtesad \(27\)/35.htm](http://www.siroline.org/alabwab/edare%20%20eqtesad(27)/35.htm)

(3) A, Piebalgs., Nabucco Pipeline – Searching for Alternative Routes for our Gas.Supply , 2006,pp1-2

إضافة إلى هذه البلدان فإن تركيا تعتبر شريك طاقة موثوق جدا وبلاد عبور للإتحاد الأوروبي كما هو الحال بالنسبة لخطوط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان، فهذا المشروع له ميزة كبيرة لتركيا بحيث يدعم موقعها كمناطق عبور حيث لخص جون روبرت Jhon Robert بشكل جيد هذه الوضعية في هذه المقالة وبهذه الجملة: " هذه حقيقة خاصة لمشروع نابكو الذي إذا تطور عن طريق مستعمليه ومروجيه سيعمل أكثر لتأسيس تركيا كشریان أوروبا الرابع.<sup>(1)</sup>

لذلك فإن هذا المشروع هو فرصة حقيقية لضمان أمن إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي. فمن خلال هذا المشروع فإن الإتحاد الأوروبي له إمكانية إستلام كمية كبيرة من إمدادات الغاز من مختلف المصادر وممونه المتنوعين. فإذا حققت أوروبا كمية كبيرة وكافية من الغاز من هذه المنطقة فإن التبعية لموارد الغاز الطبيعي من روسيا سوف ينخفض ويزيد من تحسين أمن الإمدادات الطاقوية.

---

(1) J, Robert , « The Turkish Gate : Energy Transit and Security Issues », Turkish Policy Quarterly, vol 3, n° 4, ankara,2004, p 19

**ج- الرابط التركي – اليوناني الإيطالي :**

يعتبر هذا الرابط كذلك من بين أهم المبادرات لتنويع مصادر الطاقة وضمان أمن الإمدادات للإتحاد الأوروبي. إن الإتفاق حول الربط بدأ في المرحلة الأولى بين تركيا واليونان سنة 2003 والذي يربط بين كراكاباي Karacabey و كوموتيمي Komotimi ( بين تركيا و اليونان) . فالهدف العام من خط الأنابيب هذا هو نقل الغاز من الشرق الأوسط ومنطقة قزوين عن طريق تركيا إلى اليونان. وفيما بعد من اليونان تنتزع إلى إيطاليا<sup>(1)</sup> فهذه المرحلة الأولى من الربط بين كل من كراكاباي و كوموتومي تسمى أنابيب الغاز التركية اليونانية Turkey- greece natural gas pipeline هذا الخط يخدم مصالح الطرفين لكل من تركيا واليونان. فبالنسبة لليونان الهدف الرئيسي هو تنويع الإمدادات ومناطق العبور لضمان أمنه الطاقوي. ومن ناحية أخرى فإن الهدف الأسمى بالنسبة لتركيا هو تقوية وضعيتها كبلد عبور ما بين الشرق والغرب.

إن خط الأنابيب هذه بين تركيا والإتحاد الأوروبي ما هي إلا المرحلة الأولى لهذا المشروع. أما المرحلة الثانية هي ربط هذه الأنابيب بإيطاليا خاصة وهذا لضمان إكتفاء إمدادات الغاز لإيطاليا فإمتداد خط الأنابيب هذا إلى سوق أوترانتو عقد Held من 2010 إلى 2015<sup>(3)</sup> .

و كما هو واضح فإن هذه المشاريع سيكون لها تأثير هام على أمن الطاقة الأوروبي، كالغاز الممتد الذي سيعبر تركيا ولاحقا اليونان سوف يؤدي إلى تخفيض أخطار الإنقطاعات وهذا ما يساعد لتحسين أمن إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي.<sup>(1)</sup>

(1) Ibid.p25

### د- خط أنابيب جنوب القوقاز ( نابكو- تبليسي- أورزروم) rzurumE

أنابيب جنوب القوقاز واحدة من بين أهم المشاريع، والهدف الأساسي لهذه الأنابيب هو نقل الغاز بشكل رئيسي من أذربيجان وتركمنستان إلى أوروبا، عن طريق تركيا، لكن وحتى اليوم، فإن إمدادات الغاز الأذربيجاني هو الذي يضح فقط في هذه الأنابيب لكن إذا نجح هذا المشروع سيكون هناك الكثير من الغاز التركمنستاني في أوروبا وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الموقع المهيمن للغاز الروسي في السوق.

إن إختلاف المصالح بين تركمنستان وأذربيجان هي العقبة الرئيسية في هذا المشروع، لكن إذا بدأ غازه الطبيعي ينتقل من خلال هذه الأنابيب، يمكن تحسين أمن الإمدادات في الإتحاد الأوروبي.

### ه- منطقة الخليج:

تعتبر منطقة الخليج ذات عمق وأهمية إستراتيجية وجغرافية بالنسبة للشرق الأوسط وباقي المناطق الأخرى. هذه المناطق المهمة هي : البحرين، إيران، العراق، الكويت، قطر، عمان، العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

طبقا لبيانات سنة 2003 تمثل هذه المناطق ما نسبته 57 % من النفط العالمي 45 % من إحتياجات الغاز العالمي. هذه الدول هي أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي CCG ما عدا إيران. فهذه المنظمة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأمن أوروبا الطاقوي. فإحتيطاتها الهائلة جعلها قطبا للإستثمارات الأجنبية فيها خاصة في مجال الطاقة. ولهذا السبب يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقاته مع أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي CCG خاصة فيما يتعلق بضمان أسعار النفط المعقولة، تقوية البنية التحتية بين المنطقتين وتسهيل الحوار الطاقوي الذي يركز على الشفافية Transparency و الموثوقية Reliability<sup>(1)</sup>.

و بعيدا عن دول مجلس التعاون الخليجي، فإن إيران ذات أهمية كبيرة خاصة فيما يخص مستقبل أمن إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من بعض الأجزاء من إيران تقع جنوب القوقاز. فإن وضعيتها كمورد طاقوي يجب أن يفحص بشكل منفرد.

(1) Commissioner Pieblags lanchers reinforced energies dialogue with oil & gaz producing countries of the Gulf cooperation concil Region". Europa rapid press release, Brussel,2005.available at <http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/05/379&format=HTML&aged=1&language=EN&guiLanguage=en>

هذه المنطقة من بين الفواعل الرئيسية في العالم، فايران هي رابع أكبر منتج ومصدر للنفط، بالإضافة إلى إحتياطاتها النفطية الكبيرة، فإن ثاني إحتياطات الغاز في العالم يقع في إيران كذلك. فبالرغم من إمتلاكها لهذه المكاسب إلا أنه ليس هناك حوار نشيط بين الإتحاد الأوروبي وإيران، وأهم سبب لهذا العائق هو الوضعية السياسية لإيران في المحافل الدولية من خلال طبيعة نظامها السياسي، الخلافات مع الو.م.أ وجهودها النووية يمنعان من خلق حوارات قريبة ما بين الإتحاد الأوروبي و إيران.

فعلاقات الإتحاد الأوروبي بدول مجلس التعاون الخليجي وإيران هي نتيجة للإمكانيات التي تملكها المنطقة بأن تصبح واحدة من بين الموردين الرئيسيين للطاقة لدول الإتحاد الأوروبي. لذلك فإن شركات النفط الأوروبية أكدت إهتمامها في شراء الغاز الطبيعي المسال GNL من الخليج، زيادة على ذلك يتفاوض الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي منذ عدة سنوات على إتفاقيات إقتصادية وتجارية بشأن توسيع مجال العلاقات الطاقوية.

فعند توقيع إتفاقية التجارة الحرة Free Trade بينهما يسمح بالآخر تبني جهود من أجل التنمية السياسية والإقتصادية فهذه الإصلاحات هامة جدا للإستقرار والأمن ولضمان أمن إمدادات النفط والغاز على المدى البعيد.<sup>(1)</sup>

فيما عدا ذلك تبني الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حوار بشأن التعاون الطاقوي والبيئي له إمكانية للتعاون المستقبلي بين المنظمتين. من أجل تنمية وإستمرارية إمدادات الطاقة، حيث تلعب الشركات الأوروبية دورا أساسيا في تنمية إيداعات Deposit النفط والغاز في الدول الخليجية التي تتضمن كل من العربية السعودية وإيران، فهذه السياسة النشطة في المنطقة سيسمح لشركات النفط الأوروبية للعمل في الخليج.<sup>(2)</sup>

لقد تمتعت إيران بإستقرار سياسي ظاهري في الستينيات مما مكن شركات النفط العاملة هناك من زيادة إنتاجها النفطي تدريجيا كما بادرت الشركات بالتنقيب عن النفط

(1) Christian Koch , « A Tten Point Plan for Better GCC-EU Relations » ,Gulf Monitor, vol 2, n° 4, July ,2003,p 4

(2) Gawdat Bahgat, Op cit, p 975

في أماكن متعددة من إيران، وبدأ الإنتاج في حقول جديدة، وأصبحت بذلك إيران في منتصف الستينيات أكبر أقطار الشرق الأوسط المنتجة للنفط، لما حصلت إيران على إتفاق مع الشركات النفطية الفرنسية في أوت 1966 حصلت بموجبه على 90 % من الأرباح، وتم هذا الإتفاق خارج الكونسورسيوم\* وإعتبر في وقتها إنقلابا ثوريا في العلاقات النفطية الدولية.(1)

و كما هو واضح إذا كان هناك إستقرار سياسي في هذه المنطقة، وفي علاقاتها مع المستهلكين الغربيين فإن إيران يمكن أن تكون الفاعل الأكثر كفاءة لأمن الطاقة للإتحاد الأوروبي في المستقبل.

### و- الإتحاد الأوروبي و منطقة البحر المتوسط و شمال إفريقيا :

إهتم الإتحاد الأوروبي ببلدان البحر الأبيض المتوسط للترويج لتكامل إقتصادي إقليمي، ولتنويع مصادر وطرق إمداداتها الطاقوي. حيث وقعت في سنة 2003 إتفاقية تكامل أسواق الكهرباء بين الإتحاد الأوروبي وكل من الجزائر، المغرب ، تونس ، ليبيا وموريتانيا و عدة بلدان جنوب الصحراء الكبرى قد تنظم في المستقبل، تهدف هذه الإتفاقية إلى تطوير الموارد الجديدة للطاقة وخط الأنابيب وأنظمة البنى التحتية لتوزيع الطاقة إلى الأسواق الأوروبية. إن الإتحاد الأوروبي يسعى إلى خلق نسق يعرف بـ أورو- مشرق لإكمال سوق الطاقة والذي يتضمن كل من دول البلقان، مصر، الأردن، لبنان، العراق ومن المحتمل إسرائيل والسلطة الفلسطينية وهذا بضمها مع جيرانها جنوب المتوسط.

أطلق الإتحاد الأوروبي الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995 أو ما يعرف بـ مسار برشلونة الذي يهدف إلى رسم المعالم والأهداف بصورة تدريجية ومحاولة تقريب العلاقات الإقتصادية والسياسية الأمنية إنطلاقا من فكرة تحرير التجارة، بدءا من سنة 2010 بين دول الإتحاد الـ 27 و عشر بلدان جنوب المتوسط.(2)

\* الكونسورسيوم يعرف بإتحاد شركات النفط بإدخال المصالح النفطية الأمريكية في إيران و هي عبارة عن ست شركات أمريكية بريطانية وأخرى فرنسية تهدف إلى شراء و تطوير النفط الإيراني و الوصول إلى إتفاق ودي مع حكومة إيران.

(1) محمد الرمحي، " النفط و العلاقات الدولية ، وجهة نظرية عربية"، عالم المعرفة، الكويت، العدد 52 ، (1982)، ص 124.

at : Nadia M. Abbassi, « Energy Security and Europe » (2)

[http://www.org.pk/old-site/ss\\_details.php?dataId=486/2011/6/4](http://www.org.pk/old-site/ss_details.php?dataId=486/2011/6/4)

منطقة حوض المتوسط وشمال إفريقيا مناطق هامة للإتحاد الأوروبي، لتأمين إمداداته الطاقوية فمن بين هذه الدول والفواعل الأكثر أهمية في المجال الطاقوي : الجزائر- ليبيا- تونس حيث دخلت علاقات الإتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط عصرا جديدا بإنطلاق الشراكة الأورومتوسطية التي تهدف إلى تنمية المناطق في المجالات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية وإلى جانب هذه الشراكة أخذ قطاع الطاقة أهمية كبيرة، خاصة الإحتياجات الكبيرة التي تمتلكها الدول الشريكة جعلت من هذه المنطقة أكثر جاذبية للإتحاد الأوروبي لضمان أمنه الطاقوي.

إن الجوار الطاقوي ما بين الشريكين يتطلب بعض الأولويات من بينها: توسيع الإستثمار في المناطق التي تمتلك الكفاية الطاقوية وإستعمال مصادر الطاقة المتجددة.<sup>(1)</sup>

فمن أجل تنويع مصادر الطاقة فإن هذه المناطق مهمة جدا بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث يتم نقل إمدادات الغاز الطبيعي عن طريق خطوط الأنابيب إلى أوروبا، إذ تعتبر دول الإتحاد الأوروبي جزء من خطوط الأنابيب فهناك مشروعين وهما: خط أنابيب عبر البحر المتوسط، وخط أنابيب الغاز الأورو- مغربي إضافة إلى مشروع ميدغاز غالسي Galsi بحيث ستكون لهم مساهمة في تأمين إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي في المستقبل. وبغض النظر عن إمدادات الغاز الجزائري، تستقبل أوروبا إمداداتها من ليبيا عن طريق خط أنابيب الجدول الأخضر Green Stream فهو من بين أهم الميكانيزمات الذي يجلب الغاز من ليبيا إلى أوروبا. غذ تراوح قدرة إنتاجه 08 بليون متر مكعب في السنة، فهذا الخط هو جزء من مشروع آخر الذي يسمى بـ الغرب الليبي للغا The western Libyan Gas Project.<sup>(2)</sup> فهذه المشاريع تبين أهمية هذه المناطق للإتحاد الأوروبي، فبواسطة شبكة الأنابيب هذه يكسب الإتحاد الأوروبي فرصة الوصول إلى الإحتياجات من هذه المناطق ولها الفرصة لتنويع مورديها. وبالتالي فتحسين الحوار كان له الأثر البارز للإتحاد الأوروبي، وبهذا الصدد فإن العلاقات الأورومتوسطية واحدة من بين أهم الأدوات لترقية الحوار الطاقوي بين الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة في هذه المنطقة.

(1)European Commission, « Regional Co-operation »,at :

[http://ec.Europa.eu/external\\_relations/euomed/conf/sect/energy.htm](http://ec.Europa.eu/external_relations/euomed/conf/sect/energy.htm)

(2) <http://www.eni.it/eni/internal.do?RID=@2x Vae 7% co? X oixdcmwopk & Gat ID=1073759905 & cut Type ID= 1005& porta IID= o & long = en>

# الفصل الثالث

## الشراكة الأورو جزائرية

**المبحث الأول : واقع الشراكة الأورو جزائرية**

لقد ساهمت التحولات الدولية تفعيل الحركية الاقتصادية والتجارية في معظم مناطق العالم، ومن هذه التصورات أصبح إلزاما على الجزائر أن تواكب هذه التحولات في جوانبها المتعددة. حيث عرف الاقتصاد الوطني أوضاعا في غاية من التعقيد، مما استوجب إدخال إصلاحات تتماشى والمستجدات على الساحتين الوطنية والدولية.

لقد كان لنقص رؤوس الأموال والتراجع الملحوظ في وتيرة التنمية وزيادة ضغط المديونية دورا أساسيا في دفع صانعي القرار إلى البحث عن آليات أكثر فاعلية لمواجهة الضغوطات المتزايدة، ومن بينها تبني سياسة اقتصاد السوق كمخرج أمثل لحل الأزمة الاقتصادية، التي كانت أهم ملامحها انخفاض قيمة الدينار، تزايد حدة البطالة، وامتصاص المديونية الخارجية لـ 90 % من الإيرادات المتأتية من الصادرات وفقا لإتفاقة Stand-by مع صندوق النقد الدولي. ومن أجل تجاوز هذه المخاطر والتحديات من الضروري إنتهاج الجزائر لمساعي تكون أكثر واقعية مع الوضع الاقتصادي الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن ما سببته الأزمات الدولية خاصة في قطاع المحروقات وما نجم عنه من آثار اقتصادية مست القواعد الصناعية للدول المتقدمة بداية من أزمة 1973 ثم الأزمة الروسية الأوكرانية 2006 دفع بدول الإتحاد الأوروبي إلى إقامة علاقات مع الدول المنتجة للمواد البترولية خاصة منها الغاز الطبيعي مع عدة دول منتجة لتفادي وقوع مثل هذه الحوادث مستقبلا.

تدخل هذه العلاقات الأوروبية في إطار شامل ضمن الشراكة الأورومتوسطية بين الدول الشمالية ودول حوض المتوسط خاصة منها الجنوبية أين تلعب الجزائر دورا هاما فيها في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. ونظرا لما تتميز به الجزائر من ثروات طبيعية منها المحروقات ( البترول والغاز الطبيعي)، جعلها تحتل مكانة جيوسراتيجية ضمن السياسات الأوروبية التي تسعى إلى بسط نفوذها في هذه المنطقة، ومن جهتها تسعى الجزائر إلى إستغلال موقعها واستعمال مواردها الطاقوية كورقة ضغط إزاء بعض القضايا المتعصبة من طرف الإتحاد الأوروبي والمتعلقة خاصة بحرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط والتي لم يعطيها الإتحاد الأوروبي أهمية خاصة مع الدول المتوسطية.

إن عقود الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والشركات العالمية في ميدان المحروقات تسعى من خلاله الجزائر على استقطاب رؤوس الأموال، ومن ثمة التخفيف من المديونية، وتعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفت التطورات الاقتصادية في العالم منذ العقدين الأخيرين.

إن هذه العلاقات تنحصر خاصة في إطار الشراكة والاتفاقيات التي وقعت بين الجزائر ممثلة في شركة سوناطراك، والشركات البترولية الأوروبية العالمية.

### المطلب الأول : الشراكة الأورومتوسطية و المقومات الأساسية المساعدة على قيامها

نظرا للأوضاع الصعبة التي تعاني منها غالبية دول جنوب وشرق البحر المتوسط ومنها الجزائر في جميع الجوانب الاقتصادية، السياسية والأمنية التي جعلتها تعاني أوضاعا ليس من السهل الخروج منها ما لم تبذل مجهودات استثنائية. وحتى لا يزيد الوضع سوءا التجأت الجزائر مثل غيرها من الدول النامية الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط إلى التفاوض مع الإتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية.

حيث يرتبط هذا المفهوم بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع بين دول أوروبا والدول الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط. ولهذا الأخير أهمية جيوسراتيجية من العلاقة الدولية في المنطقة، وأمام هذه الأهمية سعت دول الإتحاد الأوروبي التي تطوير العلاقات مع هذه الدول، تولدت عنها فكرة إقامة شراكة الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الأخرى غير الأوروبية.

وينظر إلى الشراكة الأورومتوسطية على أنها: " نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية".<sup>(1)</sup>

(1) ناصيف يوسف حي، "المأزق العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، لبنان مارس (1996)، ص 94

ومن هنا يتضح أن ميل الإتحاد الأوروبي إلى إقامة شراكة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط أملت ضرورات تاريخية وجغرافية، وبالفعل فقد كانت معظم هذه الدول مستعمرات لبعض الدول الأوروبية مما مكن هذه الأخيرة من بسط نفوذها في المجالات السياسية والاقتصادية على هذه المستعمرات.

وبالنسبة لأوروبا فإن الشراكة تعني مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة، وتفسر أيضا على أنها توسيع للدعم الأوروبي لحكومات ودول تعاني من مشاكل متعددة، إنها ببساطة دعوة للتفتح.<sup>(1)</sup>

إن الشراكة بهذا المعنى هي دعوة للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى المجالات، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في عالم اليوم.

غير أن الدول الواقعة جنوب المتوسط تنظر إلى الشراكة على أنها وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، مما يتطلب من هذه الدول إحداث تغييرات جذرية في بنيتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية ويفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة وتكثيف أوجه التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية.

يمكن القول أن مشروع الشراكة الأورومتوسطية جاء كنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الأوروبية مع دول الضفة الأخرى الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط نتيجة الظروف الدولية الجديدة التي ميزها انهيار المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان له مجال لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط

(1) Fatiha Talahitei, « Le partenariat Euro-méditerranéenne, vu du sud », Revue le monde Arabe ( Maghreb-Machrek), n° 153, Juillet-Septembre 1996, p 48.

إلى علاقات التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ليست وليدة اليوم، بل مرت بالعديد من المحطات التاريخية التي احتفظت بصورة هذه العلاقات عبر الزمن، فمن مجرد علاقات تعاون بين الدول إلى علاقات حوار بين الطرفين، وتظهر إتفاقيات التعاون بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي منها: تونس، المغرب، الجزائر أو المشرق العربي منها : مصر، ليبيا، لبنان، الأردن بالرغم من أن هذه الأخيرة ليست متوسطة، وفي نفس الوقت استبعدت ليبيا وهي متوسطة محضة لاعتبارات سياسية.

أما عن أهداف الأورومتوسطية فقد حددت في إعلان برشلونة المنعقد في 27 و 28 نوفمبر 1995 الوثيقة التي تشكل إطار الشراكة من خلال تحقيق التعاون الإقتصادي والمالي وتدعيم الحوار السياسي وتوطيد العلاقات الثقافية والاجتماعية بين ضفتي المتوسط ومن أهم هذه الأهداف مايلي.<sup>(1)</sup>

#### أ- الأهداف الإقتصادية و المالية

يؤكد بيان برشلونة على أهمية النمو الإقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة، وقد حدد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.<sup>(2)</sup>
- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوراق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.<sup>(3)</sup>
- من أجل تحقيق هذه الأهداف تركز الشراكة الاقتصادية والمالية على ما يلي:
- \* الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة، ويتم ذلك من خلال إتفاقية أوروبية- متوسطة.

(1) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية 2001، ص 246.  
(2) AMMAR Aouidet , « l'Accord d'Association avec l'Union Européenne », Revenu mutation, n° 18, Decembre 1996,p 36

(3) سمير محمد عبد العزيز، المرجع سابق، ص 246.

واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الإتحاد الأوروبي اعتباراً من عام 2010.<sup>(1)</sup>

\* تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي وفي هذا الصدد أكد المشاركون على وجوب دعم النمو الاقتصادي بالمدخرات المحلية وبلاستثمارات الخارجية المباشرة، إضافة إلى تشجيع الأطراف المشاركة للمشروعات المختلفة على توقيع هذه الاتفاقيات فيما بينها ودعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وتوفير مناخ وإطار قانوني موثيين.

\* التعاون المالي حيث تركز الشراكة الأورومتوسطية على زيادة كبيرة في المعونة المالية، وتعبئة القدرات الاقتصادية الداخلية، بالإضافة إلى ما سيقدمه البنك الأوروبي للاستثمار من منح وقروض.

#### ب- الأهداف السياسية و الأمنية:

في ظل الظروف الدولية التي ميزت العشرية الأخيرة من القرن الماضي، من عدم الاستقرار السياسي والأمني، اتضح هدف الشراكة الأورومتوسطية المتمثل في تحقيق السلام والأمن في البحر المتوسط.<sup>(2)</sup> و تندرج ضمن هذا المسعى جملة من الأهداف الجزئية من بينها:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
  - تنمية دولة القانون وتجسيد الديمقراطية
  - احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول المعنية ومكافحة كافة مظاهر التعصب
  - احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير.
  - تسوية النزاعات بالوسائل السلمية
  - توطيد التعاون ن أجل الوقاية من الإرهاب و مكافحته.
  - تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الدول التي تربطها علاقات الشراكة.
- و في الحقيقة فإن الشراكة السياسية والأمنية كما وردت في إعلان برشلونة التي تهدف إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، كما تعمل على تدعيم نظم سياسية ليبرالية.

(1) محمد صالح المسفر، " الإتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية"، ( أعمال المؤتمر الدولي الخامس حول "العلاقات العربية- الأوروبية حاضرها ومستقبلها"، باريس، مركز الدراسات العربي- الأوروبي)، 1997، ص 127.

(2) نفس المرجع، ص ص 245-247.

تحتزم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية، ومن شأن هذا المناخ أن يساعد رجال الأعمال على خلق بيئة ملائمة لازدهار النشاط الاقتصادي وتحفيز المبادرات الفردية في إطار التحول الكامل نحو الخوصصة.

### ج- الأهداف الاجتماعية والثقافية:

يركز هذا الجانب على قيمة الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية وذلك من خلال التأكيد على أن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب.

وتؤكد الدول التي تربطها علاقات الشراكة على ضرورة تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالتعليم والتأهيل للشباب، والمشاركة في التدابير الصحية والمعيشة للسكان.<sup>(1)</sup> والتعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب والتجارة في المخدرات وظاهرة الإجرام الدولي والفساد في مختلف مظاهر العنصرية.<sup>(2)</sup>

### - الجزائر و توقيع اتفاقية الشراكة:

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط بنسبة 52 % و الذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل التجارة البنية المتوسطة سوى نسبة 05 %.<sup>(3)</sup>

والجزائر لا تعتمد هذه القاعدة استيرادا وتصديرا، ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة، ولكونها مستعمرة فرنسية من جهة أخرى، وما ترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا من ورائها أوروبا كلها، ووجود رغبة فرنسية جامحة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا

(1) عبد الفتاح رشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998، ص 68.

(2) محمد الأطرش، "المشروع الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، مجلة المستقبل الغربي، لبنان، العدد، 210 (أوت 1996)، ص 17.

(3) زايدي بلقاسم، دربال عبد القادر، "تأثير منطقة التبادل الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" في بحوث اقتصادية عربية، السنة 11، العدد 27، (2002)، ص 39.

كبيراً ليس فقط في الجزائر ولكن أيضاً المغرب العربي وإفريقيا. وبالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة، وتفشي البطالة، جمود الجهاز الإنتاجي، عدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة، عدم كفاية مصادر التمويل، ضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار وفي مختلف الميادين الزراعية، الصناعية، والخدمية كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من بين أهم العوامل الحاثّة على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه ديباجة الاتفاق إذ أوعزته إلى:

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات.
- إقامة شراكة تركز على المبادلات الخاصة بما يخلق مناخاً مناسباً لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، التكنولوجية، السمعية البصرية والبيئية.
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا ضمان الحريات السياسية والاقتصادية.
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطة. حيث تحث هذه العلاقات على التكامل بين المغرب العربي، ومن بين ما تهدف إليه مساعده الجزائر في مجهوداتها الرامية إلى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، فهذه العلاقات تتبنى النهج الليبرالي.

وتسعى إقامة منطقة التبادل الحر مع احترام الحقوق والالتزامات المترتبة في المنظمة العالمية للتجارة وهو اختيار ما فتئت الجزائر تعلن تبنيها له قولا وتعمل على تطبيقه عمليا، بالإضافة إلى سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإنها سلكت سبيل الخصوصية وعملت على تشجيع القطاع الخاص الذي بدأ يحسن و ينوع إنتاجه ويجدد تجهيزه، ويحسن موقعه بالنسبة للقطاع العام فحصته من الإنتاج الخام في الصناعة خارج المحروقات انتقلت من 18 % سنة 1992 إلى 34 % سنة 1999.<sup>(1)</sup>

إلا أن الجزائر لم توقع اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلا في يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل، وهذا بعد سلسلة من المفاوضات ومن النقاط التي تم التوصل إليها بين الطرفين: بند خاص بمكافحة الإرهاب وآخر يتعلق بالعدالة واستقلالية القضاء، واحترام حقوق الإنسان. أما الملفات التي تلح الجزائر على الفصل فيها مثل : قضية تنقل الأشخاص فلم يلحظ بأي قدر من الاهتمام من الجانب الأوروبي.

وعلى الصعيد المالي التزمت المجموعة الأوروبية بتقديم 700 مليون دولار أمريكي للجزائر، وهو مبلغ جد متواضع إذا ما قورن بما سيلحق بالجزائر من خسائر مادية نتيجة إزالة الحواجز الجمركية والتي قدرت بما لا يقل عن 1.4 مليار دولار وفق ما أكدته محافظ بنك الجزائر.

إن مثل هذه الإفرازات ستطفو على السطح عندما تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، حيث تجد الجزائر نفسها ملزمة على تحرير وارداتها بنسبة 24 % في المرحلة الأولى و 40 % في المرحلة الثانية التي تستمر 07 سنوات لتأتي بعدها مرحلة التحرير التام بعد مضي 12 سنة.<sup>(2)</sup>

وهكذا يتضح بأن الآثار الاقتصادية لهذه الاتفاقية ستكون غير ملائمة في بعض الجوانب، إذ تؤدي إلى خلق متاعب أخرى تضاف إلى التي تتعرض لها المؤسسات العامة والخاصة مما يعرضها إلى خطر الإفلاس لافتقادها للحماية من ناحية، وعدم قدرتها على منافسة منتجات دول الإتحاد الأوروبي من ناحية ثانية. وفي الواقع فإن إلغاء الرسوم الجمركية سيولد

(1) Mahrez Hady Seyd « Développement industriel de l'Algérie. L'industrie : presanteurs et réformes » : Im Forum des Chefs d'entreprises : quel développement pour l'Algérie. 19-20 Janvier, 2002.p126

(2) صالح فلاح، " الشراكة الاقتصادية " محاضرة ألقيت بجامعة المسيلة، سنة 2002

ضغوطا متزايدة على توازن المالية العامة بسبب تقلص الإيرادات الجبائية من الرسوم الجمركية. ومن البديهي القول بأن الشراكة بين الطرفين غير المتكافئين في الإمكانيات المادية، القدرات البشرية، التقنية والثقل السياسي سيؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى ومكلفة للطرف الضعيف، ومع ذلك يمكن للجزائر أن تجني بعض الثمار بحكم تمكنها من الوصول إلى الأسواق الأوروبية، مما يدفعها إلى اتخاذ قرارات وتبني إجراءات من شأنها تحسين الأداء الاقتصادي ومن ثمة ترقية المنافسة، تشجيع الاستثمارات وإمكانية مراقبة العرض في السوق المحلية.

وفضلا عن ذلك فإن تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها على المواد الأولية سيشجع الجزائر على زيادة صادراتها من هذه المواد وربما منافسة المنتجات المماثلة لها في الأسواق الأوروبية، كما أن انخفاض الرسوم الجمركية تساعد الجزائر على استيراد التجهيزات الصناعية والمنتجات النصف مصنعة سيما تلك التي تندرج ضمن الصناعات التركيبية في الجزائر، مما يؤدي إلى إعادة تأهيل الشركات الصناعية لتؤدي دورها في التنمية الاقتصادية. إلا أن ذلك يتطلب تحديد القطاعات والصناعات التي يمكن الإعتماد عليها بما يتوافق وإمكانياتها.<sup>(1)</sup>

ولإقامة الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة المتوسطة تتطلب مقومات تساعد على ذلك. فهناك مقومات يجب توافرها من أجل إنجاح الشراكة، أو بعبارة أخرى يجب توفر مقومات المناخ الاستثماري، الذي يعتبر نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في ثقة الشريك الأجنبي وتعمل على تحفيزه للاستثمار، في دولة دون أخرى، فمن المؤكد أن المناخ الاستثماري والذي يحمل في طياته عدة مزايا، تدفع بالمستثمر إلى القيام بعملية المفاضلة بين نسب المخاطر الموجودة في هذا الاقتصاد أو ذلك، أو بين قطاعات النشاط الاقتصادي الواحد، ولعل ما يفسر توجه العديد من البلدان والشركات إلى إبرام عقود الشراكة في قطاع معين وفي بلد ما هو العائدات المرتفعة، وهو ما يفسر وجود العديد من الشركات العالمية في قطاع المحروقات بالجزائر، نظرا لتوقع الربح العالي فيه.<sup>(2)</sup>

(1) جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة: علي مقلد، بيروت، منشورات عويدات، ط2، 1982، ص 11

(2) عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 426.

ويعرف المناخ الاستثماري على أنه: " البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار. (1)

كما يمكن تعريفه أيضا أنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من بلد إلى آخر. (2)

وترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد في تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة معدل الأمان لمخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدول، وبذلك يحقق هذا المناخ مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الدولية، ومما سبق يمكن استخلاص المقومات التالية:

#### أ- المناخ السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا للسير الحسن والديناميكي لنجاح الشراكة بحيث أنه يقلل من المخاطر ويفتح آفاق الربح للمستثمرين، وفي الواقع فإن المستثمر الأجنبي لا يمكنه أن يهتم بالعمليات الاستثمارية في دولة يسودها عدم الاستقرار، وإنما يختار الدولة التي تكون له فيها فرصا وحظوظا كبيرة في النجاح ، هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مدى ملائمة المناخ السياسي الاستثماري بالدولة، منها تدني معدلات الادخار وتخفيض معدلات الاستثمار، وهنا يفتقد الشريك الأجنبي الثقة مما يؤدي إلى هجرة رأس المال، وهذا ينعكس سلبا على الجانب الاقتصادي. ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي ما يلي: (3)

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- موقف الأحزاب السياسية تجاه الشراكة الأجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث قدرة التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(1) سامي عفيفي، الإقتصاد المصري بين الواقع و الطموح، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 50.

(2) سعيد النجار ، نحو إستراتيجية قومية لإصلاح الإقتصاد، (لإسكندرية ، دار الشروق 1991، ص 20

(3) محمد قويدري، " أثر الشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الإقتصادي"، (الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركة الاقتصادية العالمية"، جامعة فرحات عباس، سطيف 2001)، ص 7.

وتعتبر المخاطر السياسية من أهم العقبات الرئيسية التي تقف أمام الاستثمار الأجنبي في كثير من الدول النامية كما أن للوسائل الإعلامية دور في إعطاء صورة هذا البلد أو ذاك والتي ينجز عنها في كثير من الأحيان ضعف توافد الاستثمارات الأجنبية ، وهو ما حدث في الجزائر، حيث امتدت الصورة الإعلامية القائمة لمدة تزيد عن عشرة (10) سنوات نتيجة للأوضاع السياسية السائدة. ومع ذلك فإن غياب الاستقرار السياسي في البلدان المضيفة لم يؤثر كثيرا على المستثمرين الأجانب في التوجه إلى هذه البلدان. وقد ساهم النظام العالمي اليوم في التقليل من المخاطر عن طريق بعض الآليات تدعى **بأنظمة التأمين عن المخاطر السياسية والاقتصادية**، وليس تأمين الاستثمار ضد المخاطر السياسية أمرا جديدا، ففي عام 1988 طرحت الو.م. أ لأول مرة برنامجا من هذا النوع من التأمين، يخص الشركات الأمريكية التي تستثمر في أوروبا الغربية، لينشر بعد ذلك في الدول الصناعية، وفي قليل من البلدان النامية.<sup>(1)</sup>

#### ب- المناخ الاجتماعي و الثقافي:

يتمثل هذا المناخ في مجموعة العوامل المؤثرة على الشراكة وذلك من خلال النقاط التالية:

- دور النقابات العمالية المنظمة لقوى العمل.
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة.
- معدل النمو السكاني ومقدار المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.
- دور الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
- درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي مثل: درجة التفهم للدول المضيفة للشركات الأجنبية ودورها في داخل الدول.<sup>(2)</sup>

(1) لورا ولاس، "الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار" مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 1، (مارس 1992)، ص 28.

(2) محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 8.

## ج- المناخ الاقتصادي:

ويتمثل في عنصر مقدار تطور المنشآت القاعدية، ومدى صلاحيتها، أي المنشآت القاعدية والقدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة. وفي هذا المجال يستوجب الاهتمام بالهياكل القاعدية مثل المنشآت الخاصة بشبكات النقل والاتصال، المنشآت القاعدية الخاصة بالري نظرا للأهمية التي تكتسبها مسألة المياه، إضافة إلى المنشآت القاعدية كالمطارات والموانئ وشبكات الطرق.

وثمة عناصر لا تقل أهمية في تأثيرها على المناخ الاقتصادي وتتمثل في:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.  
- مرونة السياسة المالية والنقدية، وهو ما يؤثر في قرار الشريك الأجنبي، خاصة السياسات الضريبية وما قد تحتويه من إعفاءات وتحفيزات، أيضا سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى استقرارها.

- مدى جاذبية ووضوح قوانين الشراكة والاستثمار.

- مدى توفر سوق العمل القادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية بنجاح.

- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث درجة ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.<sup>(1)</sup>

ويبدو أنه من أجل جلب وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة مشاريع الشراكة لا بد من توفر كل المقومات السابقة الذكر والتي تعتبر بمثابة المناخ الذي يدعم هذه الاستثمارات ويحفز الشركاء الأجانب في اتخاذ قرارات الاستثمار في الدول التي توفر لهم المناخ الملائم دون الخوف عن مصير أموالهم ومصالحهم.

(1) عبد الله بدعية، "الشروط الضرورية الواجب توفرها لإنجاح الشراكة الاقتصادية"، (مداخلة أقيمت في ملتقى: "الجزائر والشراكة الأجنبية"، الجزائر 1999)، ص 77.

**المطلب الثاني : خصوصيات الاقتصاد الجزائري**

تمثل صناعة النفط والغاز الطبيعي في الجزائر الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري. فهي تصنف ضمن الصناعات الإستراتيجية، ذلك لأن هذه الصناعة تؤمن ما يربو عن 90 % من إيرادات التصدير، و30 % من الناتج المحلي، وفي هذا المقام تعتبر الجزائر من أكبر مصدري العالم للغاز الطبيعي، فهي تنتج سنويا 38.49 مليون طن من النفط الخام ومشتقاته، و149 مليون طن مكافئ نفط من الغاز ( غاز طبيعي مميع و مركزاته).<sup>(1)</sup>

كما تمتلك إحتياطات ضخمة من الغاز. هذه الميزة التي تعطي قطاع المحروقات إستراتيجية وطنية ودولية، دفعت العديد من الدول والشركات العالمية إلى الاستثمار في الجزائر واستغلال هذه الثروة.

وطالما أن البترول تزداد أهميته يوما بعد يوم في اقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة، فهو يمثل حافزا مهما، دفع الدول الغربية لتوجيه استثماراتها نحو البلدان المنتجة للبترول لفرض سيطرتها على مصادر الطاقة، وإذا كان العامل الإستراتيجي للمحروقات يمثل الواجهة الأولى للمستثمر الأجنبي، فإن الإحتياطات البترولية غير المستغلة تمثل الدافع الأساسي لتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تتوفر على هذه الإحتياطات ومنها الجزائر، وهكذا أصبحت سوناطراك تتبوأ المرتبة التاسعة عالميا من حيث الإحتياطي من المحروقات و هذا كما يوضحه الجدول التالي

(1) " الصدمة الإيجابية" مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص بالجزائر، بيروت الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، (نوفمبر 1999)، ص 26.

## جدول رقم: 01

## أهم إحتياطات المحروقات في العالم

الوحدة : مليار برميل

الاحتياطي	البلد الأصلي	الشركة	الرتبة
298	العربية السعودية	أرامكو	01
242	روسيا	غازبروم	02
240	إيران	نيوك	03
132	العراق	إينوك	04
108	الكويت	كا. بي . سي	05
100	فنزويلا	بي. دي . في . أس	06
92	أبو ظبي	أدنوك	07
59	المكسيك	ببميكس	08
35	الجزائر	سزناطراك	09
34	الصين	سي. أن. بي	10

Source : Le journal liberté Economie (12 Mars, 1999, p 23)

إذا كانت الصناعات الإستراتيجية تتوقف على العديد من المؤثرات، فإن مؤشر الاحتياطي النفطي المؤكد يمثل العنصر المهم بالنسبة للشركاء الأجانب الذين يبذلون قصارى جهدهم للظفر بإحدى المشاريع في ظل الشراكة الأجنبية.

وإذا كان مؤشر الاحتياطي عاملا مهما بالنسبة للشركاء الأجانب وحافظا للاستثمار في هذا المجال، فإن مؤشر الأصول الرأسمالية المستثمرة في قطاع المحروقات، فيمثل حافزا أساسيا بالنسبة للبلدان المضيفة في إطار تقييم الكلفة وتقاسم الأعباء مع الشريك الأجنبي.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي تعتبر سوناطراك من بين أكبر الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي منذ سنة 1964، وفي سنة 1998 قامت سوناطراك بتوسيع منشآتها الغازية، حيث وصلت الطاقة الإنتاجية إلى 530 مليار متر مكعب من الغاز الشيء الذي جعلها تدخل باب العالمية في إنتاج الغاز الطبيعي، حيث تزود أوروبا بخطتين، الأول: يربط الجزائر بإيطاليا

عبر تونس، والثاني: يربط الجزائر بإسبانيا والبرتغال عبر المغرب، ومن خلال هذه الخطوط ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب في الأعوام الأخيرة من 31 مليار متر مكعب سنة 1994 إلى 54 مليار متر مكعب سنة 1998.<sup>(1)</sup>

ولتبيان المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: أنه يمثل 1/3 من الناتج الإجمالي للبلد، و يمدّه بـ 2/3 إيرادات الموازنة، و 98% من إيراداته الخارجية، ويبين هذا في الوقت ذاته تبعية هذا الاقتصاد والتقلبات السوق النفطية.

ويلاحظ أن في المرحلة الراهنة تتزامن مع وفرة مالية استثنائية، حيث ارتفع النفط ليصل إلى مستوى قياسي لأسباب سياسية مرتبطة بالوضع في الشرق الأوسط. أما في السنوات الأخيرة فأسبابه اقتصادية، الأمر الذي يبعث أنه سوف يدوم. لقد دخل الاقتصاد العالمي على الأرجح مرحلة خاصة تعد إحدى خصائصها غلاء النفط وربما أيضا جميع المواد الأولية، وهذا يعني أنه من المستبعد وقوع بصورة مفاجئة، انقلاب في سوق المحروقات يؤدي بالجزائر إلى صعوبات مالية من جديد سبق لها أن عرفت أثر الصدمة النفطية لسنة 1987 وما نتج عنها سيما أزمة المديونية التي دفعت بها للقيام بتعديل هيكلي فرض عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من سنة 1994 إلى 1998.

إن التنوع في الإنتاج والصادرات لا يتطور بوتيرة تطور قطاع المحروقات الذي عرف تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، سواء كان ذلك على صعيد الإيرادات من العملة الصعبة التي يوفرها، كما على صعيد تطوير الإنتاج ومضاعفة الاكتشافات، وتعد الجزائر إحدى البلدان المنتجة القليلة التي لا تزال يتم اكتشاف حقول المحروقات التقليدية، حيث أعلن عن العديد من الاكتشافات سنة 2005 وحدها، حيث يوضح أن القطاع المنجمي الذي تقدر مساحته بـ 1.5 مليون كلم مربع لم يتم اكتشافه بشكل مرضي، إلا أنه من غير المحتمل أن يتم اكتشاف حقول بأهمية مماثلة لأهمية حقلي حاسي مسعود بالنسبة للنفط وحاسي الرمل بالنسبة للغاز.

(1) " الصدمة الإيجابية"، المرجع السابق، ص 31

\* تدفق العملة الصعبة بوزارة من المحروقات لا يرضي الجزائريين إلا جزئيا، لأن ذلك يتناقض مع طموحاتهم في حدوث التحول المرتقب في ريع إلى إقتصاد إنتاج.

تقدر إحتياطيات النفط المؤكدة بـ 38 مليار برميل، كما يضع هذا الإحتياطي في المستوى الذي كان عليه مع بدايات سنوات 1970 و يبلغ الإنتاج اليومي حوالي 1.5 مليون برميل وكان إلى أمد قصير أقل من المليون برميل.

تصنف الجزائر في المرتبة الثانية عشر بالنسبة للإنتاج النفط، لكنها تحتل بالمقابل المراتب الأولى بين منتجي الغاز، ولها تطلعات واعدة في هذا المجال، إذ يحدد المسؤولون للرفع من كميات الغاز لتبلغ في مستقبل قريب 85 مليار متر مكعب في السنة. من خلال الأنبوبين اللذين يتم مدهما إلى كل من إسبانيا وإيطاليا. كما برزت الحاجة أيضا لوسائل النقل من السفن الناقلة للغاز المميع أو المسال، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المنتجين والممولين بالغاز الطبيعي المسال، إذ يزداد الطلب عليه كما على الغاز الطبيعي مما يدعو إلى دعم القطاع بالإمكانيات التي تنقصه الآن، خاصة وأنه لا يمكن الاستغناء عنها بالنظر إلى التوسع الذي يرتسم في الأفق، ولا تقتصر الأهداف المسطرة على الزيادة في الإنتاج للرفع في الكميات الموجهة للتصدير، ولكن تشمل أيضا الاستثمار في صناعات التحويل، وبخاصة التكرير والبتروكيميا، حيث لم تكن هذه الصناعات تطرح ضمن هذه الاهتمامات. لذا أولت الإستراتيجية الصناعية للبلاد الصناعات التحويلية هذه أهمية بالغة ووضعتها في مقدمة تطلعاتها المستقبلية.

لذا فإن إيرادات المحروقات في ارتفاع مستمر نتيجة للطلب العالمي المتزايد على موارد الطاقة، مما يتسبب في ارتفاع سعر البرميل، وهكذا فقد بلغت إيرادات الجزائر في سنة 2005 أزيد من 45 مليار دولار منها ملياري دولار كرسوم على الإيرادات الاستثنائية التي

فرضتها على الشركات الأجنبية في سنة 2006 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط المسجلة في الأشهر الأخيرة.

والملاحظ أن العقود المبرمة بين الشركاء الأجانب والشركة الوطنية سوناطراك، قد تم التوقيع عليها في فترة كان سعر البرميل لا يزال بعيدا عن مستوى 100 دولار، حيث يتراوح الآن.<sup>(1)</sup>

ففي سنوات الثمانينيات والتسعينيات عرفت الجزائر نسبة احتياطي من النفط الخام جعلها من بين الدول ذات الأهمية الكبرى في هذا المجال وهذا ما يوضحه الجدول التالي

الاحتياطي البلد	الاحتياطي/ مليون برميل	% إلى الاحتياطي العالمي
الجزائر	8.000	% 1.25

الاحتياطي الجزائري منسوبا إلى الاحتياطي العالمي بملايين البراميل.<sup>(2)</sup>

(1) محمد حابيبي، "الاقتصاد الجزائري : تبعية متزايدة لقطاع المحروقات"، مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد 20، (الجزائر 2008)، ص ص 41-42

(2) Ener Bulletin, Energy Economic research , Italia,1991, p 79

جدول يبين إنتاج الجزائر من المحروقات.<sup>(1)</sup>

1990	1989	1988	الوحدة (طن متري)	نوع المادة
52.9	50.4	49.4	<sup>6</sup> 10	المحروقات السائلة + مكثف
19.8	19.8	20.2	<sup>6</sup> 10	البنزين
120	137	105	<sup>6</sup> 10	الزيوت

إن أهمية الجزائر الطاقوية تتضح من خلال الأرقام الواردة في هذا الجدول حيث أنها في ارتفاع دائم فمن 494000 برميل يوميا عام 1988 إلى 504000 عام 1989 ثم 529000 عام 1990 وهو تزايد يبرهن على أهمية الاحتياطي الجزائري من النفط ومكانتها المهمة في تزويد السوق الأوروبية المشتركة من هذا المورد. وتأمين إمداداته الطاقوية.

أما فيما يخص البتروكيمياة تعتبر الجزائر من أولى الدول العربية التي اهتمت بالصناعة الكيماوية حيث أنشأت لهذا الغرض مركب البتروكيمياة سنة 1975 بسكيكدة، ورغم الاهتمام الكبير الذي أولته لهذه الصناعة إلا أن النتائج المتمخضة عن ذلك بقيت ضعيفة لعدم المنشآت وصعوبة التحكم في التكنولوجيا العالية، مما حال دون تطوير القطاع، ورغم مساعي الحكومة الجزائرية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاع المحروقات، فإن الصناعة البتروكيمياية لم تنل نصيبها من الاهتمام، إذا ما قورنت ببقية الفروع الأخرى التابعة لشركة سوناطراك في مجال الاستثمار.<sup>(2)</sup>

إن أول اتصال يخص مجال الشراكة والواجب التعرف عليه من قبل المستثمر الأجنبي هي البنية التحتية كون هذه الأخيرة تمثل العمود الفقري لأي نشاط، وقد أنشأت الجزائر بنية تحتية متمثلة في الطرقات، النقل البري والجوي.

فالنقل البري يتمثل في شبكة الطرقات التي طولها يقدر بـ 120 ألف كلم منها 75 % طرقات

معبدة

(1) المجموعة الإحصائية السنوية، نشرة 1991، رقم 15، الديوان الوطني للإحصائيات 1991، ص 205  
(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني من سنة 1999، الدورة الخامسة عشر، ص 38.

والجزء القليل منها يمثل طرقا سريعة، أما قطاع السكك الحديدية فشبكة الطرق فيه تتعدى 4000 كلم نقلت في عام 1997 ما يقارب 38 مليون راكب و12 مليون طن من البضائع، إلا أن الجزائر ورغم المجهودات التي بذلتها في هذا الإطار ما زالت في حاجة ماسة لتمويل وتطوير القطاع. أما الموانئ فتشتمل السواحل الجزائرية 11 ميناء تقدم مختلف أنواع الخدمات، وميناءين يختصان بتصدير المنتجات النفطية إضافة إلى 22 مرفأ من الأحجام الصغيرة للسياحة والصيد البحري.

أما المطارات فهناك 51 مدرجا منها 30 مدرج مفتوحا للملاحة الجوية حاليا، ويعمل في الجزائر 12 مطار دولي.<sup>(1)</sup>

شهدت صناعة النفط والغاز الجزائرية مسارا جديدا منذ منتصف 2006، وبعد إقرار قانون النفط والغاز لسنة 2005، الذي يجعل شركة سوناطراك على قدم المساواة والمنافسة مع باقي الشركات الأجنبية عند تقديم العطاءات والمشاركة في تنفيذ المشاريع ومنح الفرص الاستكشافية للنفط والغاز ضمن التراب الوطني. وخلال عملية تطبيق القانون وجدت بعض الثغرات مما تطلب إعادة صياغة وإقرار صيغته الجديدة عام 2006، وقد تضمن التعديل الجديد أمرين رئيسيين، أولهما تعديل حصة سوناطراك من 51 % إلى مقدار يتراوح من 20 إلى 30 % في المشاريع الجديدة، أما الآخر فيتمثل في تعديل مقدار الضريبة المستحقة على الأرباح المتزايدة نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الفترة الأخيرة ووضع صيغة يحسب على أساسها.

ارتفع تقدير احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد من 4523 مليار متر مكعب سنة 2002 ليصل إلى 4600 مليار متر مكعب نهاية 2007، أي بزيادة نسبتها 1.7 % نتيجة الاكتشافات الأخيرة، هذا وتكمن معظم إحتياطيات الغاز الطبيعي ونسبته 60 % في حقل حاسي الرمل العملاق، كما تشير تقديرات شركة سوناطراك إلى أن إجمالي إحتياطيات الهيدروكربون المؤكدة تبلغ حوالي 40 مليار برميل نفط مكافئ عام 2007، حيث تبلغ نسبة مساهمة الغاز الطبيعي حوالي 56 % ونسبة النفط الخام حوالي 29 % وحصة غاز البترول المميع أو المسال نسبة حوالي 06 %.<sup>(2)</sup>

(1) Market Observatory for Energy, Country file Algeria, October 2009, p 09

(2) European Neighbourhood and partnership instrument, « Algeria strategic paper », Indicative program 2007-2010, pp 09-10

## الجدول رقم 02

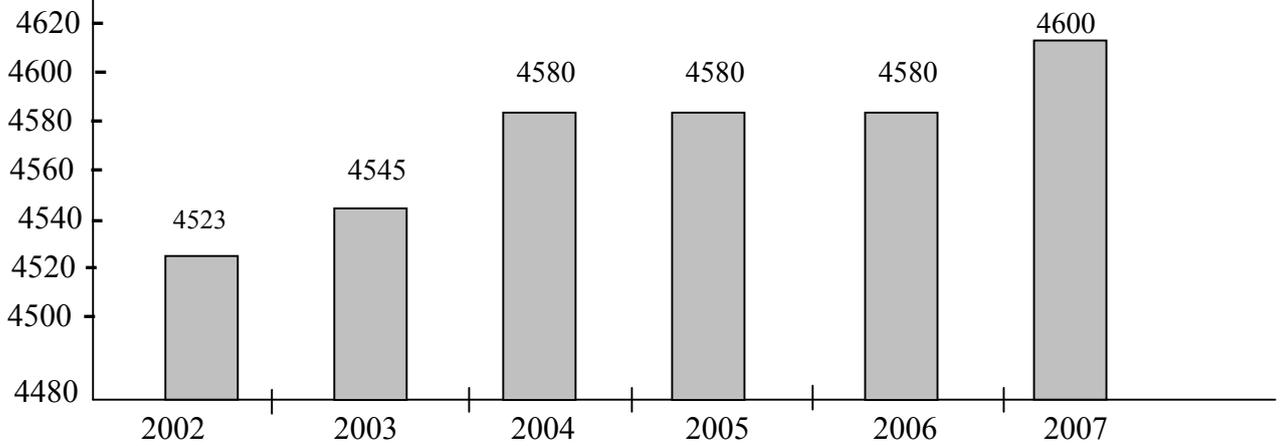
## تطور إحتياطيات الغاز الطبيعي

2007	2006	2005	2004	2003	2002	الإحتياطي البلد
4600	4580	4580	4580	4545	4523	الجزائر

المصدر : أوبك بنك المعلومات و Natural Gas Survey 2008

## الشكل رقم 01

## إحتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في الجزائر خلال الفترة (2007-2002)



Source: AOPEC and natural gas survey 2008

نستنتج من خلال البيانات التي قدمت في الجدول والتي تم تحويلها إلى رسم بياني أن الإحتياطي من الغاز الجزائري في ارتفاع مستمر فما بين سنتي 2002 و 2003 إرتفعت نسبة الإحتياطي من 4523 مليار متر مكعب إلى 4545 متر مكعب ، بينما عرفت هذه النسبة من الاستقرار طيلة سنوات 2004 ، 2005 ، 2006 بما يمثل نسبة 4580 مليار متر مكعب، ليعاود الارتفاع سنة 2007 إلى نسبة 4600 مليار متر مكعب.<sup>(1)</sup>

- أما فيما يخص إنتاج الغاز فقد أشار التقرير السنوي لشركة سوناطراك أن إنتاج الغاز الطبيعي في سنة 2007 بلغ حوالي 153 مليار متر مكعب بزيادة نسبتها 02 % مقارنة بعام 2006.

(1) IBID, p 11

وفي سنة 2007 ساهم الإنتاج عبر الشراكة مع الشركات الأجنبية العاملة بحوالي 33 مليار متر مكعب أي بنسبة 21 % من حجم الغاز الذي تم إنتاجه ، ومساهمة منطقة حقول حاسي الرمل بنسبة 63 % من إجمالي الإنتاج والمستوى بلغ 97 مليار متر مكعب وهذا ما يمثل الجدول التالي :

### جدول رقم:03

تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر ( الوحدة : مليار متر مكعب)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سوناطراك	128	125	124	124	122	120
عبر الشراكة	12	13	20	28	28	33
الإجمالي	140	138	144	152	150	153

المصدر : سوناطراك : التقرير السنوي 2007

وتجدر الإشارة إلى أن كميات كبيرة من الغاز الطبيعي يعاد حقنها في بعض الأماكن المنتجة للنفط لتعزيز وإدامة الإنتاج حيث بين الجدول كميات إنتاج الغاز الطبيعي المسوق بعد معالجته في مجمعات الغاز خلال الفترة من عام 2002 إلى سنة 2007.

وفي إطار زيادة إنتاج الغاز الطبيعي تعمل شركة سوناطراك على تنفيذ مشاريع تطوير حقول عبر المجهود الذاتي أو عبر الشراكة مثل حقل : عين صالح ، عين أميناس وحاسي طويل وغيرها، وعلى سبيل المثال وضع حقل عين صالح على الإنتاج نهاية سنة 2006 ويهدف المشروع إلى إنتاج 09 ملايين متر مكعب في السنة وحوالي 60 ألف برميل من السوائل وتشير مصادر سوناطراك أن كميات الغاز الطبيعي التي تم تسويقها خلال 2006 تتوزع كما يلي: 44 % من الغاز الطبيعي المسوق تم تصديره خلال أنابيب نقل الغاز وبنسبة 35 % حصة استخدام الغاز الطبيعي لأغراض نشاط تجميع الغاز وإحتياطات القطاع النفطي، إضافة إلى متطلبات السوق المحلية التي نسبتها 21 %<sup>(1)</sup>.

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، الكويت، الصفاة، 2009، ص 66.

وتتم معالجة الغاز الطبيعي ونزع الملوثات وفرز السوائل وإنتاج غاز البترول المسال أو المميع في مجمعات ومعامل تم إنشاؤها لهذا الغرض، ويمثل الجدول التالي تطور إنتاج الجزائر من غاز البترول المسال GPL (مليون طن سنويا).

#### جدول رقم: 04

#### إجمالي إنتاج غاز البترول المسال

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مليون طن/السنة	09	08	09	09	8.4	09

المصدر: سوناطراك التقرير السنوي 2007

و فيما يلي عرض موجز لبعض مجمعات معالجة الغاز الطبيعي:

أ- مشروع مجمع قاسي طويل: هو من مشاريع الغاز الطبيعي الكبرى والمتكاملة، ويشمل كافة المراحل بدءا من الإنتاج إلى المعالجة والنقل وحتى التميع.

ب- مجمع أهنيث OHANET: ويقع في منطقة حوض إليزي، ويبعد حوالي 1300 كم إلى الجنوب الشرقي من مدينة الجزائر، يحتوي المجمع على خطين لمعالجة الغاز يبلغ إجمالي طاقتهما 20 مليون متر مكعب / اليوم من الغاز الطبيعي. أما الإنتاج 18.8 مليون متر مكعب / اليوم من الغاز الطبيعي الجاف (المسوق) و 27 ألف برميل من غاز البترول المسال (GPL)، ويتألف المجمع من منظومة أنابيب حقلية لتجميع الغاز الطبيعي من أربعة حقول للغاز بطول 132 كلم، و يتم نقل الإنتاج من خلال ثلاثة أنابيب تربطها مع شبكات منظومة سوناطراك لنقل الغاز الجاف وغاز البترول المسال.

ج- مجمع عين صالح: تم الانتهاء من بناء مجمع عين صالح لمعالجة الغاز الطبيعي ووضعه على الإنتاج سنة 2006 تبلغ طاقة المجمع 09 مليار متر مكعب/ السنة من الغاز الطبيعي، ويهدف المجمع إلى معالجة إنتاج سبع حقول للغاز الطبيعي في منطقة عين صالح، ويتم نقل الغاز الطبيعي (المسوق) من خلال أنبوب يربط عين صالح ومجمع حاسي الرمل.<sup>(1)</sup>

(1) نفس المرجع، ص ص 67-70

د- عين أميناس : تبلغ طاقة المجمع حوالي 09 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي مع 50 إلى 60 ألف برميل/ اليوم من المتكثفات وسوائل الغاز الطبيعي. وبلغ إجمالي إنتاج مجمعات الغاز الطبيعي من الغاز المسال، وغاز البترول المسال ما يعادل 32.7 مليون طن نفط مكافئ خلال سنة 2006. ويتم إنتاج الغاز الطبيعي المسال من 04 مصانع تبلغ طاقتها التصميمية 43.3 مليون متر مكعب/السنة. ويبين الجدول التالي مواقع مجمعات ومعامل تمييع الغاز الطبيعي وطاقاتها التصميمية وطريقة التمييع المتبعة.

جدول رقم:05

مجمعات و معامل الغاز الطبيعي و طاقتها التصميمية في الجزائر

الموقع	المصنع	الغاز الممييع GNL م م <sup>3</sup> /س	الإيثان C2 م.ط/س	البروبان C3 م.ط/س	البوتان C4 م.ط / س	الغازولين م.ط/س	طريقة التمييع	عدد خطوط الإنتاج	تاريخ الإنتاج	تاريخ إعادة تأهيل المصنع
أرزيو	GL1Z	17.5				0.123	MCR APCI	06	1978	1998
	GL2Z	17.8		0.3	0.25	0.15	MCR APCI	06	1981	1996
	GL4 Z	02					CASC- ADE	03	1964	1999
سكيكدة	GL1 K	6.942	0.17	0.123	0.163	0.079	TEAL/ PRICO	03	1972/ 1981	2000

المصدر: تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية عام 2009

علاوة على ذلك تعمل الجزائر على بناء مصنع جديد لتمييع الغاز الطبيعي في منطقة أرزيو و هو جزء من مشروع قاسي طويل بطاقة (4-5) ملايين طن /سنة. يقع مجمع سكيكدة الصناعي إلى الشرق من مدينة الجزائر بحوالي 500 كلم، وقد بدأ تشغيل المجمع في بداية السبعينيات من القرن الماضي ويتكون من مصفاة لتكرير النفط مع مصنع تمييع الغاز ( GI-1K)، تعود ملكية المصنع إلى شركة سوناطراك التي تعمل على إدارته وتشغيله، وقد أضيفت له خطوط إنتاجية جديدة وعلى ثلاثة مراحل، بدءا من ثلاثة

خطوط في مرحلته الأولى سنة 1971 إلى عام 1973 وفي 1981 تم إضافة الخط الرابع، كما تم في فترة التسعينيات إضافة الخطين الخامس والسادس وجرى العمل على تطويرها إلى المستوى المطلوب ضمن المواصفات العالمية حتى أصبح في إمكانها إنتاج 7.68 مليون طن/السنة من الغاز الطبيعي المسال، في مارس 2004 حدث انفجار كبير في المرجل التجاري بمصنع الغاز أدى إلى تدمير ثلاثة خطوط إنتاجية بالكامل، وتعرضت الثلاثة الأخرى إلى تدمير كبير وقد أعيد أعمار تلك الخطوط الثلاثة وبدأ تشغيلها في نهاية سنة 2004، في حين تمت إزالة الخطوط الثلاثة المدمرة والعمل على بناء خط إنتاج كبير بديلا عنها وبطاقة إنتاجية هي نفسها والمقدرة ( 4-5) ملايين طن /السنة.<sup>(1)</sup>

---

(1) نفس المرجع ، ص ص 76-77

### المطلب الثالث : الإستراتيجية الجزائرية في تأمين إمداد الطاقة للاتحاد الأوروبي

سعت الجزائر من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق تعاون وتقارب عبر اتجاهين هما، العمودي الجزائر- أوروبا – إفريقيا، والاتجاه الأفقي، الجزائر – آسيا – إفريقيا.

إلا أن الواقع يقدم الاتجاه الثاني على أنه يبقى منظور مستقبلياً ( Prospective vision ) حيث يبقى التعاون العمودي أكثر إمكانية للتحقيق بسبب الإمكانيات والتقارب الجغرافي، وحجم التعاملات والتبادلات التجارية التي تتم بين الجزائر ودول الضفة الشمالية للمتوسط، ومن هذا المنطلق وسعياً منها لإيجاد مناخ ومحيط متوسطين آمن يسمح بخلق تقارب يقوم على أساس الاحترام والتعاون العادل. حيث تعتبر مكانة الجزائر الجيوستراتيجية وثرواتها الطبيعية من بين الأساسيات التي جعلها تجذب الاستثمارات الخارجية لها على غرار جيرانها تونس والمغرب في منطقة جنوب المتوسط.<sup>(1)</sup>

إن سرد المسار التاريخي للإستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر عبر المراحل السياسية في تامين طاقاتها الغازية بشكل كامل وواسع لا يحتاجه هذا الجانب من لدراسة بالقدر اللازم.<sup>(1)</sup> يمكن الوقوف هنا عند العناصر الأساسية التي طبعت بشكل مستمر هذا القطاع، وعليه فإنه من المعلوم أن التطورات التي عرفتها الساحة الوطنية مربوطة بشكل مباشر بكل المتغيرات التي طرأت على مستوى السوق الدولية للطاقة، عموماً والبتروول خاصة. فمنذ اكتشاف الحقل الغازي لحاسي الرمل، تغيرت المعطيات الطاقوية للجزائر بشكل هام إلى درجة إهمال العلاقة غاز/ بترول في الحقبة الأخيرة من المواجهة الطاقوية للجزائر.

لوحظ التحول التدريجي من الدول المنتجة للبتروول ( سيما الجزائر ) إلى الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي ومشتقاته، حيث جاءت ليست بصورة عفوية بل وفقاً لدراسة إستراتيجية محددة عقلاً أدت بالجزائر إلى خوضها على الأقل خلال الـ 15 سنة المقبلة وقد طبقت هذه السياسة من خلال وضع جهاز إنتاجي وطني لطاقة وفيرة

(1) Hakim Darbouche, Susi Dinnison , [ecfr.eu/content/.../a\\_reset\\_wtih\\_Algeria\\_the\\_Russia\\_to\\_the\\_eus\\_south](http://ecfr.eu/content/.../a_reset_wtih_Algeria_the_Russia_to_the_eus_south)

(2) Abdessalem Belaid, Le gaz Algérien, stratégies et en jeux , Bouchene- Alger,1989, p 55

وبأسعار مغرية ( الغاز الطبيعي أو تحويلاته لطاقة كهربائية في المركبات الكهربائية) وباعتبار المحروقات المركز الأساسي ضمن الميزان التجاري ( 98 % من إيرادات الصادرات) فإنه بإمكان تحديد الإنتاج الطاقوي على أساس قدرته في توليد إيرادات التصدير، ولذلك تظل نتائج الاقتصاد الجزائري تقاس على أساس قدرته في بيع كميات هائلة أكثر للطاقة سيما الغاز الطبيعي في السوق العالمية. و من الواقعية اعتبار مشكل التبعية تجاه السوق الدولية للطاقة كعامل بالغ الأهمية عند إعداد الإستراتيجيات المتوسطة المدى للجزائر، والبحث عن السبل والوسائل في تقليص هذه التبعية تجد صداها عند كل مستويات اتخاذ القرار لدى السلطات الجزائرية، وكذلك الإستراتيجيات المقترحة من قبل شركة سوناطراك نفسها. ففي هذا الإطار بالذات تكمن العملية المزدوجة لتصدير الغاز عبر خطوط الأنابيب ومن خلال فرع التميع، بالرغم من أن الأولى هي الغالبة في تمويل أوروبا الغربية والشرقية بحكم العوامل الجوية للأسواق، بالإضافة إلى أن للجزائر تجهيزات للتميع داخل حيز التشغيل كفيلة بتمويل الأسواق الأمريكية والأسبوية بالرغم من أن أسعار الغاز الطبيعي حاليا مرتبطة بأسعار المواد الطاقوية الإحلالية الأخرى سيما البترول ، كما أن هذا الفرع (التميع) يعكس الإرادة الشرعية لعملية التوزيع، ومن خلال الطاقة التصديرية الحالية التي تفوق 60 مليار متر مكعب في السنة تجاه أوروبا، منها أكثر من النصف في حالة سائلة (GNL)<sup>(1)</sup>.

يمثل الغاز الطبيعي الجزائري أحد عناصر قوة الدبلوماسية الجزائرية إضافة للموقع الجيوستراتيجي بين القارة الأوروبية والقارة الإفريقية، والامتداد العربي الإسلامي، ولاكتساب عنصر اللاعب الإقليمي بين القارتين الأوروبية والإفريقية تحتاج الجزائر إلى القدرة على إدارة ورقة الغاز الطبيعي لتعزيز هذه المكانة الإقليمية.

حاولت الجزائر إدارة ورقتها الغازية من خلال ثلاث أوراق إستراتيجية، الورقة الأولى إعطاء الغاز الطبيعي مكانته الهامة في التعامل مع الدائرة الأوروبية بصفة شاملة، الورقة الثانية مقايضة الغاز الطبيعي بالتكنولوجية النووية، أما الورقة الثالثة فتتمثل في التقارب الإستراتيجي مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي، وهو ما خلق الهلع في الأوساط الأمريكية

(1) Sonatrach rapporte et remplit ses objectifs, « pourquoi la privatiser », n° 2975 du marché tropicaux et méditerranéens 15/11/2002. p 75

والأوروبية من بروز ( كارتل للغاز) على غرار الأوبيب.

فإذا أتينا إلى تحليل وتقييم الورقة الأولى المتعلقة بالدائرة الأوروبية، فإن الجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي، وعليه فهي تلعب دور الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوروبا. وهي الصفة الدبلوماسية التي يطلقها الأوروبيون على الجزائر، وستبقى الجزائر هي الشريك الإستراتيجي الهام لتأمين الطاقة بالنسبة لأوروبا في العشرين سنة القادمة، لأن التقديرات الرسمية الأوروبية تشير إلى تصاعد حاجيات دول الإتحاد الأوروبي للطاقة، حيث ستزداد الواردات من 40 % سنة 1999 إلى 50 % سنة 2010 إلى 70 % سنة 2020 وتصل إلى 85 % سنة 2030. وفي الوقت الذي تعتبر فيه الجزائر ثالث ممول لأوروبا بعد روسيا والنرويج حيث تؤمن ما بين 25 و 30 % من حاجيات السوق الأوروبية وما بين 50 و 60 % من حاجيات إسبانيا وإيطاليا، ولديها مشروعين كبيرين لتموين أوروبا بالغاز من خلال مشروع " ميدغاز " الذي يربط الجزائر بإسبانيا و " غالسي " الذي يربط الجزائر بإيطاليا، مع طموح الجزائر لوصول إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى 85 مليار متر مكعب ابتداء من سنة 2010.

ولا تكتفي الجزائر بتصدير مواردها الطاقوية، بل شرعت في ربط هذه العلاقة الإستراتيجية مع أوروبا من خلال مشروع الأنبوب الإفريقي الذي يربط نيجيريا بالجزائر بأوروبا عبر النيجر تراوح طاقته ما بين 20 و 30 مليار متر مكعب سنويا، على أن يكون جاهزا في حدود سنة 2015. تمثل هذه المعطيات كلها عناصر لقوة الدولة الجزائرية التي حاولت من خلال بعض المواقف استخدام قدرتها على تليين سلوك بعض الدول الأوروبية، ابتداء من الاتفاق التي وصلت إليه مع الإتحاد الأوروبي والمتعلق بحق الدخول للسوق الأوروبية لتسويق الغاز مباشرة من قبل شركة سوناطراك، وهو ما اتضح جليا في الصدام الذي حدث مع إسبانيا فيما يتعلق بمشروع " ميدغاز " حيث كانت تصر السلطات الإسبانية على تحديد سقف مليار متر مكعب لسوناطراك مقابل ثلاث مليارات متر مكعب تطالب بها هذه الأخيرة

(1) مصطفى صالح ، " دبلوماسية الغاز الجزائري...بين القوة و القدرة"، على الموقع:

كحق يمثل نسبتها في المشروع، وانتهى المشروع إلى تحقيق رغبة الطرف الجزائري، بالرغم من محاولة بعض الأطراف السياسية في إسبانيا توظيف قضية طرد الشركتين الإسبانيتين (ريسبول) و (غاز ناتورا) من المشروع الضخم للغاز بحاسي الطويل كورقة بيد الجزائر للضغط على الطرف الإسباني في قضية الصحراء الغربية أو لمنع المشروع (لغاز دو فرنس) من أجل تعزيز العلاقات مع ساركوزي على حساب زبائثيرو. إلا أن قدرة الجزائر على إدارة الملف. حسم الإشاعات واعترفت الحكومة الإسبانية بأن الخلاف بين الجزائر والشركتين الإسبانيتين يعد خلافا تجاريا بسبب تأخر الآجال المحددة وزيادة التكاليف. حيث كان مقررا أن يبدأ الحقل في الإنتاج عام 2009 لكن الشركتين الإسبانيتين تأخرتا في الموعد المحدد إلى غاية 2012. وهو ما يضر بمصالح الجزائر التي عقدت صفقات تجارية مع الطرف الأمريكي. وكان الموقف الجزائري صائبا والذي وضع النزاع في إطاره التجاري بلجونه للتحكيم الدولي للمطالبة بالتعويضات عن الأضرار التي تسببت فيها الشركتين الإسبانيتين.

أما الورقة الثانية التي استخدمتها الدبلوماسية الجزائرية من خلال الغاز الطبيعي، تمثلت في مقايضة الغاز بالطاقة النووية، فالنموذج الفرنسي كاف لفهم هذه الورقة التي استطاعت الدبلوماسية أن تديرها ببراعة، وهو ما جعل ساركوزي يقترح في حملته الانتخابية وأثناء زيارته للجزائر شراكة بين غاز دو فرانس وسوناپراك مع توسيع مجال التعاون النووي لأغراض سلمية. وفي الوقت الذي كان يتحدث ساركوزي في طنجة عن مشروع الإتحاد المتوسطي كان كاتب الدولة الفرنسي للتجارة إيرفي نوفيلي يؤكد من وهران استعداد فرنسا لمساعدة الجزائر في اكتساب التكنولوجيا النووية، وتزامن التصريح مع مباشرة المفاوضات حول تجديد العقد الخاص بتزويد السوق الفرنسية بالغاز الطبيعي المنتهية آجاله سنة 2013. أما الورقة الثالثة التي حاولت الجزائر استخدامها من خلال الغاز الطبيعي هو محاولة إنشاء " كارتل للغاز " الذي تخوفت منه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فبمجرد ما تم الاتفاق بين سوناپراك وغازبروم الروسية حتى أجمع البرلمان الأوروبي ليندد بالتهديدات المتعلقة بمستقبل أمنه الطاقوي.<sup>(1)</sup>

(1) نفس المرجع.

فنظرا لوفرة الغاز الطبيعي وخصوصية كمورد طاقتوي نظيف، يبقى الغاز الطبيعي يمثل الرهان الاقتصادي الحيوي ضمن إطار عملية " العولمة الطاقوية"، وسوف يعتبر المورد الطاقوي المفضل خلال القرن الواحد والعشرين، فمع تعدد تطور التقنيات في هذا المجال وخاصة تقنيات تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل يتعدى هذا المصدر مراحل الكلاسيكية للبحث والإنتاج إلى تصدر المواقع الاقتصادية الأولى من خلال الدخول المباشر إلى ساحة التجارة الدولية سيما على شكله السائل. ومختلف الاستعمالات ويتوقع معظم الخبراء ارتفاعا معتبرا للطلب على الغاز الطبيعي المسال (GNL) مقابل الموارد الطاقوية الأخرى خلال الثلاثين سنة المقبلة.<sup>(1)</sup>

تساهم الجزائر من خلال إستراتيجيتها لتصدير الغاز الطبيعي في تأمين مستقبل الطاقة للإتحاد الأوروبي، حيث تعتبر من أهم الدول الموردة لهذا المصدر لدول الإتحاد الأوروبي خاصة.

ونظرا لما تمتلكه من أسطول من ناقلات الغاز الطبيعي المسال الذي يتكون من 09 ناقلات تساهم وتشارك في استكمال حلقة صناعة تسييل أو تمييع الغاز الطبيعي وتسويقه في عام 2007.

حيث استلمت سوناطراك الناقل المسماة ( الشيخ المقراني) وحمولتها 75500 متر مكعب من نوع ميدماكس-1، كما ستسلم ناقل أخرى من نوع ميدماكس-2 والمسماة ( الشيخ بوعمامة) خلال سنة 2008، وسوف تتيح هذه الناقل إمداد الأسواق البعيدة بالغاز المسال، مثل الأسواق الأمريكية والآسيوية.<sup>(2)</sup>

كما تعمل الجزائر على رفع إنتاجها للغاز بمعدل يفوق 05 % عما هو عليه حيث من المتوقع تصدير الجزائر لأزيد من 06 مليار متر مكعب سنويا ما بين سنتي 2015-2021 وتصبو الجزائر من جهتها الولوج إلى عالم الطاقات المتجددة حيث تعمل في هذا المجال على تفعيل سبل الشراكة الفعلية مع الدول ذات الخبرة في الميدان. ومن خلال ضمان إمكانيات السيطرة على التكنولوجيا المتصلة بتطويره.<sup>(3)</sup>

(1) محمد علي حلاوة، " مجلة أخبار النفط والصناعة"، الدوحة، العدد 343، أبريل، 1999، ص 39.

(2) منظمة الأقطار العربية: مرجع سبق ذكره، ص79

(3) "الغاز الطبيعي... الورقة الرابعة في يد الجزائر"، على الموقع:

ويتم تصدير الغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية من خلال خطوط أنابيب نقل الغاز التالية:

- 1- **انريكو ماتي** : ويمتد من حاسي الرمل في الجزائر إلى وادي الصفصاف- تونس – إيطاليا حيث بدأ العمل به سنة 1983 بطاقة 08 مليار متر مكعب، وتم توسيع منظومة الخط عام 1995 وزادت طاقتها لتصل إلى ما يزيد عن 24 مليار متر مكعب / السنة.
- 2- **خط بيدرو دوران فاريل** : يمتد من الجزائر إلى إسبانيا عبر المغرب، وقد بدأ العمل به عام 1996. وتتلقى المغرب كميات من الغاز الطبيعي تقارب 600 مليون متر مكعب/السنة كرسوم مرور عبرها أراضيها. تبلغ طاقة هذا الخط 08 مليار متر مكعب/السنة.

أما مشروع **ميدغاز** فهو يهدف إلى تصدير 08 مليار متر مكعب /السنة من الغاز الطبيعي إلى إسبانيا حيث يكمل المشروع ويوضع في الخدمة عام 2009، وينطلق هذا الخط من محطة بني صاف في الجزائر وصولاً إلى ألميريا في إسبانيا، يبلغ طول الجزء البحري من الخط حوالي 200 كلم وبقدر 24 بوصة (60.96 سم) على عمق يصل إلى 2160 متراً تحت سطح البحر، ويتكون الجزء البري من المشروع في مرحلته الثانية من أنبوب بقطر 48 بوصة (121.92 سم) يبدأ من سوقر إلى أرزيو بطول 218 كلم. وتهدف هذه المرحلة إلى تغذية المصانع المستقبلية لتسييل الغاز وتحويله إلى سوائل (GTL) في منطقة أرزيو ويساهم في تنفيذ المشروع الشركات التالية ( سوناطراك ، سيسبا، ابردولا، غاز فرنسا وأنديسا).

أما مشروع **قالسى Galsi** يهدف إلى تصدير 08 مليار متر مكعب /السنة من الغاز الطبيعي نحو إيطاليا عبر سردينيا، ويتوقع إكماله سنة 2009، حيث يبدأ من منطقة الكلا في الجزائر إلى كاغلياري عند جزيرة سردينيا بطول 280 كلم و بقطر 24 بوصة، على عمق يصل إلى 2840 متر، يعبر الخط الجزيرة من كاغلياري إلى أولبيا على اليابسة بطول 300 كلم و بقطر 42 بوصة. ومن أولبيا ينطلق إلى كاربونيفيرا ومنها إلى شبكة الغاز الإيطالية بطول 270 كم و بقطر 22 بوصة في المغمورة التي يصل عمق مياهها 900 متر.

تساهم في تنفيذ المشروع الشركات التالية : سوناطراك 36 % ، إيديسون 18 % ، إينل

13.5 %، وينترشال 13.5 %، هيرا 09 % ، سفيرس 05 % وبروجيميسا 05 %.(1)

(1) منظمة الأقطار العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص 80

وفيما يخص مشروع نقل الغاز إلى الصحراء الكبرى إلى أوروبا ( TSGP ) تبلغ طاقته بحدود 20-30 مليار متر مكعب / السنة، يهدف إلى تصدير الغاز الطبيعي من نيجيريا نحو أوروبا عبر الأراضي الجزائرية، حيث ينطلق خط الأنابيب لنقل الغاز من منطقة واري في نيجيريا إلى بني صاف أو الكلا في الجزائر بطول إجمالي يصل إلى 4188 كلم ومن ضمنها 2310 كلم على الأراضي الجزائرية و 840 كلم على أراضي النيجر، و 1037 كلم على أراضي نيجيريا ويصل ضغط الغاز إلى 100 بار.<sup>(1)</sup>

إن هذه المشاريع التي وضعتها الجزائر لتزويد السوق الأوروبية بماء الغاز الطبيعي تساهم بشكل كبير في زيادة الدخل الجزائري مما يساهم بتطوير الاقتصاد، كما تسعى الجزائر من خلالها إلى استغلال هذه الورقة لمواجهة تعصب الدول الأوروبية إزاء بعض القضايا ضمن الشراكة الأورومتوسطية خاصة ما تعلق منها بحرية تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط. من خلال تأمين إمدادات الطاقة لأسواق دول الإتحاد الأوروبي، كما يسعى الإتحاد الأوروبي إلى الاستثمار في الجزائر باعتبارها الشريك المتزن ولتخفيف قبضة روسيا على الغاز في أوروبا الشرقية من خلال تنويع مصادر تموينها.

---

(1) نفس المرجع، ص 81

### المبحث الثاني : المحروقات في معادلة علاقات الجزائر مع بعض الدول الأوروبية

إن علاقة الجزائر بالمجموعة الأوروبية European Commission وفيما بعد الإتحاد الأوروبي كان تقليديا تميزه علاقات متذبذبة، فصانعو القرار في كل من الجزائر وبروكسل عملوا من أجل إيجاد قاعدة سياسية مثالية وترتيب مؤسساتي الذي يمكن أن يعكس ويسخر المصالح والإمكانيات لخدمة كلا الطرفين. لذا تميزت العلاقات الجزائرية الأوروبية على أنها فريدة من نوعها.

إن تذبذب الروابط الثنائية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر أدى أيضا إلى مناهضة المشاريع الأوسع للإندماج الإقليمي الفرعي Sub Regional Integration وبشكل سلبي في المغرب، والبحر المتوسط الكبير. وفي أوساط الفشل هذه إلا أن قطاع الطاقة كان وبشكل واضح المنطقة الوحيدة أين عرفت العلاقات الأورو جزائرية استقرارا واعتمادا متبادلا مستمر. وبالرغم من تحكم قوى السوق فيما يخص النفط والغاز الطبيعي، إلا أن التفاهم الذي يميز العلاقات الجزائرية الأوروبية في قطاع الطاقة قد تشجع بتطوير التعاون الثنائي. ورغم ذلك تبقى الطاقة ونظرا لأهميتها إحدى أكثر المناطق السياسية المؤسسة للعلاقات الأورو جزائرية.

إذن فالسياسة الطاقوية والسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه الجزائر طموحة جدا ، حيث تسعى إلى إنجاز ثلاثة أهداف أساسية هي : الديمقراطية، التحرير الإقتصادي وأمن إمدادات الطاقة. وهذا ما يتبين من خلال دور كل من البترول والغاز الطبيعي في رسم حجم العلاقات الثنائية وكذلك المشاريع التي تساهم بإمداد أوروبا بالغاز خاصة.

### المطلب الأول : النفط و دوره في رسم حجم العلاقات الأورو جزائرية

لقد عمل الإستعمار الفرنسي كل ما في وسعه لنهب الثروات التي تتمتع بها الجزائر بمختلف أنواعها، وهذا منذ دخوله إلى الجزائر، ومع نهاية القرن العشرين كثفت نشاطها للحصول على ثروة جديدة وهي البترول. فالمحاولة الأولى للتنقيب ترجع إلى سنوات قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أسفر البحث عن إكتشاف حقل صغير في تليوانت بولاية غيليزان، وبدأ إنتاجه عام 1914 إلا أن الكمية المتحصل عليها كانت ضئيلة جدا كما أنها مكلفة<sup>(1)</sup> وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ورغبة الإستعمار المبيته من أجل الإستيطان واللجوء إلى الانتعاش الاقتصادي والذي يتم عن طريق موارد طاقوية يجب البحث عنها في مستعمراتها، حتى تتمكن من التزود بحاجاتها من البترول.

إن الحروب التي قادتها فرنسا شكلت عائقا ثقيلًا على مواردها المالية، كما أن أحداث إيران وإغلاق قناة السويس في وجه الملاحه، وتدمير أجزاء من خط الأنابيب الذي ينقل البترول العراقي، أدى إلى نقص خطير في واردات أوروبا الغربية من بترول الشرق الأوسط، وتفاديا لوقوع نفس الأحداث لمرّة ثانية. وتهديد مصالحها الحيوية، فعليها أن لا تظل مرتبطة بالتطورات السياسية في الشرق الأوسط. هذه الظروف كلها جعلت الحكومة الفرنسية تكثف نشاطها في البحث والتنقيب منذ عام 1956 على الرغم من شدة الحركة الوطنية، حيث توقعوا إمكانية إبقائهم على الصحراء منفصلة في حالة حصول الجزائر على إستقلالها، وبالتالي توفير جزء كبير من العملة الصعبة التي يستهلكها إستيراد هذه الثروة لضمان سير النمو الاقتصادي والتطور الصناعي للدول الأوروبية.

إلى جانب التحسن الذي طرأ على وسائل النقل والمواصلات وشروط الحياة هناك، بين كثبان الرمال، سهل إمكانية القيام بعمليات التنقيب والبحث عن البترول في أماكن نائية، وقد قامت الحكومة الفرنسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 بإنشاء منظمة تسمى مكتب الأبحاث عن البترول.

(1) راشد البراوي، ثورة البترول في إفريقيا، القاهرة، دار النهضة العربية، 1962، ص114.

بغية وضع سياسة بترولية طويلة المدى، وهي هيئة حكومية قامت برسم الأسس العامة لبرنامج الأبحاث، وقامت بتقديم المعونة اللازمة للشركات بشأن الحصول على الأموال العامة على نطاق واسع، مما تتطلبه عملياتها، فهي تقوم بتخطيط البحث وتنظيمه و تنسيقه من جهة، والمساعدة في عملية التمويل من جهة أخرى، ومنه فقد عمدت إلى المساهمة في رأس المال للعديد من الشركات التي تأسست بهدف البحث والتنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية، واستغلاله، وكان أول إجراء هو تأسيس الشركة الأهلية للبحث عن الموارد البترولية. واستغلالها في الجزائر "SANRIBEL"، وعهد إليها القيام بمسح شامل للبلاد من النواحي الجيولوجية والجيوفيزيائية.<sup>(1)</sup>

إن ثراء الصحراء الجزائرية بهذه الموارد جعلها تكتسي أهمية كبيرة ، حيث تبلغ مساحتها 2.171.800 كلم<sup>2</sup> وتبقى للشمال فقط 357.580 كلم<sup>2</sup> فقط، إنطلاقاً من هذه المعطيات تتضح لنا أسباب الخلاف الكبير الذي ظهر في نقاشات إتفاقيات إيفيان حول مسألة الصحراء التي أرادتها فرنسا خاضعة لها إدارياً وعسكرياً، إلا أن الجزائر رأت أنها خطر يهدد استقلالها خاصة مع الإكتشافات البترولية عام 1956، و بالتالي فهي ثروة لازمة لبناء أي قاعدة اقتصادية وإحداث تنمية. فبإمكانها السير بالبلاد نحو التقدم والازدهار، إلا أن فرنسا عملت كل ما في وسعها للحفاظ على الصحراء كأراضي تابعة لها حتى تضمن هامشاً من إستقلالها عن بترول الشرق الأوسط، و ذلك بتزودها من البترول الجزائري دون أي عناء أو ظروف سياسية تهدد حصولها عليه، لكنها لم تستطع بلوغ هذا المسعى، بحيث ركز مفاوضوا جبهة التحرير على أن الجزائر موحدة لا يقبل على الإطلاق الحديث عن تجزئتها. إن استقلال الجزائر لم يعني لفرنسا قطع علاقاتها مع الجزائر، بل عملت على تعزيزها خاصة في ميدان الطاقة، فميزان المبادلات التجارية بين البلدين يوضح ذلك، حيث زاد حجم الصادرات الجزائرية لفرنسا من البترول، وتضاعفت الواردات الجزائرية من مواد غذائية ومنتجات أخرى مختلفة.

(1): مجلة قضايا عربية، بغداد، العراق، العدد الرابع، السنة السابعة، 1980، ص 319

إن صادرات النفط من الجزائر لم تقتصر على فرنسا وحدها بل وصلت إلى دول أوروبية أخرى يوضحها الجدول التالي:

### جدول رقم: 06

صادرات الجزائر من النفط إلى الدول الأوروبية (بالألف برميل).

1973					السنة
بلجيكا	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	البلد
6.6	274.3	291.1	76.9	25.6	الجزائر
1978					السنة
3.7	86.5	212.2	70.3	6.9	الجزائر

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، نشرة، الديوان الوطني للإحصائيات 1991

إن تفسير الأرقام يبين لجوء الجزائر إلى تنويع البلدان المستوردة، فصادراتها إلى فرنسا عام 1973 كانت تمثل 274.3 ألف برميل، في حين تراجعت إلى 86.5 ألف برميل سنة 1978، وهو نفس الشيء الذي حدث مع الدول الأوروبية الأخرى، حيث إنخفضت صادراتها إلى ألمانيا الغربية من 291.1 ألف برميل سنة 1973 إلى 212.2 ألف برميل عام 1978 و لم تنشئ إيطاليا من هذا التخفيض حيث إنتقلت صادراتها من 76.9 ألف برميل سنة 1973 إلى 70.3 ألف برميل سنة 1978، و في حين إرتفعت صادراتها إلى كل من كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، عن الضغوط التي يمكن للزبون الوحيد أن يلجأ إلى إستعمالها، هذا إلى جانب رغبتها في الحصول على مزيد من العملة الصعبة الضرورية لبناء قاعدتها الإقتصادية التي تسالزم حجما كبيرا من هذه العملة. و لا سبيل للحصول عليها بغير تشجيع صادراتها من المحروقات إلى كل دول العالم، أي الإنتاج الجزائري من النفط ظل يمثل نسبة مهمة من الإنتاج العالمي.<sup>(1)</sup>

(1) نفس المرجع ، ص 319

### المطلب الثاني : مكانة الغاز الطبيعي كمورد جديد في العلاقات الجزائرية الفرنسية

إن العلاقات الجزائرية الأوروبية تكتسي طابعا خاصا. لكونها تشمل جوانب عديدة وذلك منذ فترات طويلة، زادت الطاقة في تعزيزها، وتقوية الروابط التجارية فيما بينها، خاصة منها الغاز الطبيعي .

إن عودة السيطرة الجزائرية على ثرواتها المعدنية لم يكن سهلا، بل بعد مفاوضات طويلة، حيث لم تتقبل فرنسا فكرة التخلي عن التحكم فيها لصالح الجزائر، وبالتالي إستكمال إستقلالها السياسي والإقتصادي خاصة و أن لهذه الموارد الطاقوية دورا كبيرا في الصناعات للدول الأوروبية، فقد ذكر السيد عبد السلام بلعيد أنه أثناء زيارة قام بها في شهر أكتوبر 1964 إلى الولايات المتحدة الأمريكية تعرض فيها لموضوع إستغلال الغاز وهذا بحضور صاحب شركة كبيرة لتوزيع الغاز الطبيعي بالساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية. فأجابته: "ولكن قبل حضوركم بوقت قصير، كان بمكتبي ممثل عن شركة غاز فرنسا Gaz de France أتى ليحدثني في نفس الموضوع، وقد أكد لي بأن حقول الغاز الطبيعي الجزائري وخاصة بحاسي الرمل هي ملك لشركات فرنسية، وأن تسويق هذا الغاز من صلاحيات هذه الشركات دون غيرها، وذلك بمقتضى الإتفاقيات الموقعة بين فرنسا والجزائر".<sup>(1)</sup>، حيث كذب عبد السلام ذلك وأكد سيادة الجزائر على ثرواتها الطبيعية ولا يجوز لأي طرف أن يتصرف فيها، وحذر من إبرام أي عقد مع شركة غاز فرنسا Gaz de France فيما يخص الغاز الجزائري. بل أنه يعتبر ذلك مس بالسيادة الوطنية.

وبعد عودته إلى الجزائر بعث برسالة إلى رئيس شركة غاز فرنسا Gaz de France معبرا عن هذه التصرفات اللامسؤولة والتي تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للجزائر، لكنه أجاب بأن هذا الخبر غير صحيح، وبعد إخبار مدير الشركة الأمريكية بالتفاصيل، بعث هذا الأخير بنسخة للرسالة التي بعثها رئيس شركة غاز فرنسا Gaz de France بأنها هي المسؤولة على تسويق الغاز الطبيعي الجزائري بالخارج. وبعد أن بعث بالنسخة إلى الشركة الفرنسية، سارع إلى حل المشكل، وأوفد ممثليه إلى الجزائر ليؤكد أن شركته لن تتدخل في تصدير الغاز الجزائري، حيث أن الغاز الجزائري كان ملكا لفرنسا بحكم إتفاقيات إيفيان،

(1) عبد السلام بلعيد، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، الجزائر، دار بوشان، 1990، ص 120

هذه الظروف دفعت بالجزائر إلى مطالبة فرنسا في إطار الإتفاقيات البترولية المبرمة بين الطرفين سنة 1965 للحصول على الإعتراف الصريح من طرف الحكومة الفرنسية بحق الجزائر في التصرف في كل العمليات المتعلقة بتصدير الغاز الطبيعي المستخرج من الحقول التي كانت فيها الشركة الفرنسية هي صاحبة الإمتياز. وبالتالي فإن إتفاقيات 1965 وضعت حدا لسيطرة الشركات الفرنسية على تصدير الغاز الطبيعي الجزائري، ومنها بادرت شركة سوناطراك للتفاوض مع شركة البازو الأمريكية لبيعها عشرة (10) ملايين متر مكعب سنويا لمدة 25 سنة.<sup>(1)</sup>

إغتاضت فرنسا كثيرا لهذه المبادرة التي تعتبر تحركا جزائريا لكسب زبون جديد وبالتالي الحصول على سوق يخفف ثقل السوق الفرنسي، وإدراكا من الجزائر لأهمية الغاز الطبيعي كمورد طاقة مهم مستقبلا، عمدت إلى إقامة مشاريع ضخمة تهتم بهذا الميدان ومنها:

1- الأنبوب البحري الجزائري الإيطالي.

2- عقد الأوروغاز المبرم بين شركة سوناطراك ومجموعة من الزبائن من أوروبا الشمالية تحت إشراف شركة ألمانية غربية تسمى روهغاز Ruhergaz، بهدف تحقيق الطموح الجزائري المتمثل في تنويع مبادلاتها وإستقلالية معاملاتها، وحرية تصرفاتها مع البلدان المتطورة، وقد أستاءت فرنسا كثيرا من قيام علاقات جزائرية أمريكية، ومع بريطانيا، ألمانيا الغربية، إيطاليا واليابان.

ونتيجة للسياسة الفرنسية الراضية للسياسة الجزائرية الراضية في تحقيق إستقلاليتها، لجأت فرنسا إلى تدبير العديد من الحيل، نجح مشروع أنبوب إيطاليا منها من الغرق، كما تم التخلي عن مشروع الأوروغاز بمجرد موت بومدين، وذلك تحت حجة أن هذا المشروع لا يخدم المصالح الجزائرية التي ليست بحاجة لتصدير غازها الطبيعي المميع. وأن صادراتها البترولية تكفيها لتغطية حاجياتها من العملة الصعبة، ومنه أبلغ وزير الطاقة الألماني بأن الجزائر تتخلى عن العقد المبرم بينها وبين مجموعة الأوروغاز على الرغم من المحاولات الألمانية للحفاظ على المشروع.

(1) نفس المرجع ، ص 130

إلا أن الحكومة الجزائرية واجهت ذلك بالرفض فاستغل الإتحاد السوفياتي الفرصة ودخل إلى سوق ألمانيا الغربية، وبالتالي تم التخلي عن المنشآت التي أنجزت خصيصا لمصنع الغاز الطبيعي المميع GNL وحولت عن مهمتها، وكيف لمشروع آخر موروث قبل مرحلة 1979 وهو غاز البترول المميع GPL والذي أجهض هو أيضا، و بدأ ينتج 04 ملايين طن بدل 12 مليون طن سنويا محددة عند إنطلاق المشروع.<sup>(1)</sup>

إن ما يمكن استخلاصه أن الغاز الطبيعي كان ورقة رابحة في يد السلطات الجزائرية لمواجهة الرغبة الإستعمارية في تكريس بقائها في الجزائر، وتقييد الإقتصاد الجزائري بأغلال لا يملك مفاتيحها غيرها. كما أنه دفع الجزائر إلى توسيع علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع دول أوروبية عديدة، وبالتالي إلغاء المسلمة القائلة أن حياة الإقتصاد الجزائري مرهون بالإدارة الفرنسية. فالغاز ألغى هذا الإعتقاد وفتح أبواب جديدة لتنفس الصادرات الجزائرية من المحروقات، على الرغم من المصاعب العديدة التي واجهتها في هذا الميدان، حيث يذكر عبد السلام بلعيد، أثناء زيارة له سنة 1965 للإتحاد السوفياتي مع الرئيس هواري بومدين، وأثناء حفل استقبال دعاه بومدين أن يعرض مشكل تسويق الغاز إلى كوسيفين فقال: " لقد بينت له بأن الجزائر كانت تعاني من جراء منافسة بلده الذي كان يعرض غازه الطبيعي بأسعار تقل كثيرا عن الأسعار المعمول بها في السوق الدولية... هذه الوضعية دفعت المشتريين الأوروبيين إلى ممارسة الضغوط على الدول المصدرة للغاز من بينها الجزائر". وذكر له بأن السياسة المتبعة من طرف بلده مضرّة بمصالحنا بسبب نفقات النقل التي تثقل التكلفة الإجمالية لغازنا الطبيعي بصورة يتعذر علينا معا إعتقاد السعر المقترح من طرف الإتحاد السوفياتي.

وبعد مدة من هذا اللقاء ظهرت على صفحات بعض الصحف مقالات حول ممارسة الإتحاد السوفياتي لإغراء السوق الأوروبية. فأرسلت الحكومة السوفياتية خبيرا في ميدان الغاز وهو " فيدوروف" بصحبة سفير الإتحاد السوفياتي بالجزائر. وذكر الخبير عبد السلام بلعيد بأن موقف بلده بالنسبة للقضية كان موقف تاجر، ثم أضاف متحججا أن الإتحاد السوفياتي كان دوما حاملا لواء ثورة عظيمة فرد عليه عبد السلام بلعيد بغض النظر عن

(1) نفس المرجع ، ص 133

ثوريته، فإن هذا الموقف يضر ويضعف موقف الجزائر كبلد ثوري وفي طريق النمو أمام الزبائن الرأسماليين. فالمواجهة إذا لم تكن مرهونة مع الدول الرأسمالية فقط وإنما حتى مع الدول التي كانت تنشر الاشتراكية وتتوخي مواجهة النظام الليبرالي الاستغلالي. وعلى الرغم من ذلك فإن الجزائر لم تستسلم لمرارة هذه المؤثرات، بل طالبت شركة سوناطراك في السبعينيات من شركة غاز فرنسا Gaz de France ضرورة مراجعة أسعار الغاز المتفق عليها في العقود السابقين. ولم تجد الشركة الفرنسية بدا من قبول هذه المطالب التي اعترفت بها دول أوروبية أخرى. إلا أن الحكومة الفرنسية كانت تأمل في الحصول على تنازلات خاصة بالعقدين السابقين. وقد طالبت المحادثات، استفادت منها شركة غاز فرنسا Gaz de France بحصولها على الغاز بالسعر القديم، وهذا حتى عام 1975 حيث تم التوصل إلى اتفاق مع الشركة الفرنسية لمراجعة العقود السابقين. واستفادت من عدم تغيير السعر بالنسبة للكميات التي استلمتها منذ تاريخ ارتفاع أسعار البترول. وإلى غاية الاتفاق حول المراجعة القاضية برفع السعر القديم إلى مستوى السعر الجديد أي لمدة سنتين. كما استفادت من خصم تنازلي على السعر الجديد خلال أربع أو خمسة سنوات، كما تم التعرض لمراجعة العقد الذي أبرم مع الشركة الإيطالية أونى ENIE قبل الزيادة في أسعار البترول سنة 1973 دون استفادة إيطاليا من أي خصم.<sup>(1)</sup> إلا أنه بعد مفاوضات أخرى مطولة فإن الحكومة الفرنسية فرضت على شركة غاز فرنسا Gaz de France قبول الزيادة في السعر القاعدي للغاز تفوق بكثير ما كان ممكنا في ظل العقود القديمة. وبالتالي التقليل من شأنها وحملها على اعتماد سعر سياسي يفوق مستوى السعر المعمول به في السوق. وهذا بهدف ضرب سياسة بومدين التحريرية والتنموية وإعادة النظر فيها. وهذا ما تجسد في عقد المراجعة المبرم مع شركة غاز فرنسا سنة 1982. وتتحصل هذه الشركة على إعتمادات من جانب الحكومة الفرنسية تعويضا عن المبالغ الإضافية المترتبة على هذا السعر الرسمي.

وفرض فرانسوا ميتران على شركة غاز فرنسا الموافقة على مجمل الثروات التي كانت الشركة البلجيكية ديستير غاز قبلت بها بخصوص سعر الغاز الطبيعي المميع.<sup>(2)</sup>

(1) نفس المرجع ، ص 22

(2) نفس المرجع ، ص 82

إن هذه المواقف الفرنسية لم تصدر بعفوية، وإنما استجابة للأهمية الكبيرة التي تلعبها الجزائر في تموين السوق الفرنسية من موارد الطاقة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي.

لقد عقدت شركة سوناطراك مع شركة فرنسا للغاز إتفاقا يشمل تمويل فرنسا بالغاز المميع بنسبة مليار متر مكعب سنويا لمدة 10 سنوات، وذلك يوم 23 ديسمبر 1991، وقع على الإتفاق كل من السيد كرونكس Cordonneix المدير العام لشركة غاز فرنسا، والسيد بوحفص المدير العام لشركة سوناطراك، إلى جانب تمديد فترة العقود الصالحة منذ 1962 إلى 1976 من عشرة إلى خمسة عشرة سنة بكمية 9.5 مليار متر مكعب سنويا. هذا إلى جانب تعزيز رغبة التعاون بين فرنسا والجزائر لمدة سنة واحدة عام 1990 حوالي 104.050 مليون كيلواط ساعي من الغاز بنسبة 30.9 % من مجموع الواردات الفرنسية من الغاز وهي كمية لا يستهان بها.<sup>(1)</sup> فالجزائر حسب شركة فرنسا للغاز Gaz de France تعتبر المورد الثاني لها بعد الإتحاد السوفياتي، ففي شهر جوان 1992 إستوردت فرنسا حوالي 8890 مليون كيلواط ساعي من الغاز الطبيعي، أما في السداسي الأول لعام 1992 فلقد بلغت واردات فرنسا من الجزائر حوالي 56.200 مليون كيلواط ساعي أي بنسبة +9.1 % ، هذا وقد سجل ميزان المدفوعات الجزائرية في سنة 1991 فائضا ماليا قدر بـ 39.2 مليار دج.<sup>(2)</sup>

نظرا للطابع الخاص لهذه العلاقات فإنه قرر يوم 09 أكتوبر 1992 تقديم قرض للجزائر يقدر بـ 15 مليار دولار. أي كرهان لتزويد الجزائر صادراتها من الغاز لفرنسا، لهذا وحسب تقرير قدمته وزارة الطاقة الجزائرية أن المحروقات مثلت بـ 97 % من الصادرات الجزائرية، غطى ميناء أرزيو وحده منها سنة 1991 حوالي 60 % من هذه الصادرات مقابل 24 % بميناء سكيكة و 12 % بميناء بجاية.<sup>(3)</sup> و بالتالي إمكانيات الجزائر الطاقوية وأهميتها كبيرة جدا في السوق العالمي للطاقة.

(1) pétrole et gaz Arabe , n° 548, 1992, p 20

(2) pétrole et gaz Arabe , n° 563, 1992, p 23

(3) pétrole et gaz Arabe , n° 550, 1991 , p 34

وشغل الغاز الطبيعي حيزا هاما في المباحثات الجزائرية الفرنسية في 10 جويلية 2007 حيث تطمح فرنسا إلى تأمين إستيراد الغاز الجزائري تفاديا لأي أزمة تحدث في المستقبل. ويصب هذا التوجه الفرنسي في سياق تحرك أوروبي شامل يهدف إلى البحث عن بدائل أخرى للغاز الروسي الذي يعتمد عليه بشكل كبير.

وتتميز أهمية الغاز الطبيعي بالنسبة للدول الأوروبية في نقطتين أساسيتين هما أولا إنخفاض أسعاره مقارنة بأسعار النفط، وثانيا أنه يعتبر من مصادر الطاقة البديلة لأنه وقود نظيف لا يؤدي إحتراقه إلى إنبعاث غازات سامة تضر بالبيئة. فهاتان النقطتان تدفعان بأوروبا إلى محاولات توفير إمدادات طويلة الأمد من الغاز الطبيعي.

إن محور المباحثات التي أجراها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 10 جويلية 2007 خلال زيارته للجزائر تمحورت حول كيفية إقامة تعاون مع الجزائر لضمان إمدادات من الغاز الطبيعي، حيث تطمح فرنسا وتعول على الغاز الجزائري ليكون بديلا للغاز الروسي في إطار السياسة التي بدأت تتبعها الدول الأوروبية بحثا عن بدائل تجنبها النتائج السلبية التي قد تنتج عن أي أزمة شبيهة بالأزمة الروسية الأوكرانية . وفي هذا الإطار عبر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن ضرورة قيام علاقات وثيقة بين شركات الطاقة الفرنسية ومؤسسة سوناطراك، إضافة إلى إقراره بأن المصالح بين البلدين في مجال الطاقة متكاملة إذ تمتلك فرنسا الطاقة النووية، في حين أن الجزائر التي تصدر الغاز تبحث الآن عن كيفية توليد الكهرباء بعد أن تنفذ مواردها، ويرجح هذا التصريح القراءات التي قدمتها بعض الأطراف لزيارة ساركوزي للجزائر، حيث أشارت إلى أن فرنسا تبحث حاليا عن صفقة مع الجزائر تقوم بموجبها بتقديم مساعدة في البرنامج النووي السلمي مقابل تأمين إمدادات الغاز لفرنسا في المستقبل. كما تشير إحصائيات رسمية فرنسية إلى أن الجزائر قدمت 16 % من إحتياجات فرنسا من الغاز سنة 2005 وأن الجزائر تبيع حوالي 40 % من صادرات الغاز الطبيعي لفرنسا.<sup>(1)</sup>

\* تشير التقديرات السنوية الصادرة عن هيئة معلومات الطاقة الأمريكية والمراجعة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم للطاقة أن الغاز الطبيعي يمثل مصدرا رئيسيا للوقود في القطاع الصناعي عام 2030.  
(1) مروان حرب، "أوروبا تعيش أزمة الغاز.....الحرب الصامتة"، بانوراما للصحافة، الثلاثاء 31 جويلية (2007)، ص 9

### المطلب الثالث : دور الغاز في العلاقات الجزائرية الإيطالية

لقد سعت الجزائر إلى توسيع علاقاتها مع دول أوروبية أخرى ومن ضمنها إيطاليا، حيث أن مشروع الأنبوب العابر للمتوسط والذي أبرم مع الحكومة الإيطالية قبل الرئيس هواري بومدين، لكن فسخ بعد ذلك وأعيدت كتابته لمراجعة الأسعار. ولم يرخص ببداية الحفر فيه إلا في نهاية 1979.

حيث استغرق المشروع عشر سنوات في الدراسة والمباحثات قبل الدخول في مرحلة الإنجاز. ولم يكن من السهل القيام بهذا المشروع، حيث عارضت الجزائر المشروع في بداية الستينيات، فيما بدأت شركات فرنسية وأمريكية مجتمعة داخل الشركة S.E.M لتمويل إيطاليا بالغاز المميع من الحقول بالصحراء الشرقية للجزائر، وكانت أونل ENEL تطالب بضرورة ربط سعر الغاز المميع بأسعار الزيوت النفطية. وهذا حتى إبرام اتفاقيات 1965 بين الجزائر وفرنسا التي تقضي بحق الجزائر في تسويق غازها الطبيعي المستخرج من حقولها.

وظلت شركة أونل ENEL على مطالبها، وإتجهت إلى شركة ESSO التي تقبلت شروطها والتي سميت فيما بعد بـ إكسون EXXON ، حيث مونت إيطاليا بالغاز المميع المنتج من الغاز المصاحب للبترول أو المستخرج من أباره والتي كانت إكسون صاحبة الإمتياز فيها في ليبيا خلال العهد السنوسي.

وبعد رفض شركة أونل ENEL المطالب الجزائرية، دعت الجزائر إلى أنبوب بحري يربط الجزائر بإيطاليا عبر صقلية، فتقلبت السلطات الإيطالية الفكرة برغبة تطور منطقة (ميزوجيورنو) وهي منطقة فقيرة في جنوب إيطاليا. حيث كان رجال الصناعة الإيطاليين يستثمرون بحجم كبير في المناطق الشمالية المستفيدة من غاز منطقة نهر " بو" عكس المناطق الجنوبية التي كانت محرومة، مما أدى بهجرة الأيدي العاملة الجنوبية إلى الشمال، وهكذا كلفت الحكومة الإيطالية شركة حكومية بضاحية صقلية للتحديث بإسمها في المفاوضات مع سوناطراك، وكلفت بمهمة أنبوب الغاز الجزائري. ومنه فقد أسست شركة مزدوجة برأسمال جزائري إيطالي تحت إسم SONEMIS . وكلفت بمهمة إنجاز الأنبوب مع دراسة إمكانية سوق جنوب إيطاليا لإستهلاك الغاز الجزائري.

كما كلفت الشركة بالدراسات الأولية للتحقق من قابلية إنجاز هذا الأنبوب البحري الباطني تقنيا، واقتصاديا والتكلفة الإجمالية التي يتطلبها المشروع.

استدعت الشركة الأمريكية BECHTEL المختصة في الميدان للقيام بهذا العمل ومعرفة كافة المسالك الممكنة بحريا وبريا لعبور الأنبوب، وتحملت أعباء هذه الدراسة شركة سوناطراك، وفور إنتائها، أعلن عن إنشاء الشركة الجزائرية الصقلية، وانطلقت الأشغال، فعبرت أونل ENEL عن سخطها واعتبرت ذلك تدخلا جزائريا في الشؤون الداخلية لإيطاليا، حيث أن ENEL هي المحتكر الوحيد ويجب أن تظل فيما يخص استيراد وتوزيع الغاز في إيطاليا.<sup>(1)</sup>

إن الحكومة الإيطالية لم تكن مستعدة لتكسير الاحتكار المفروض من قبل أونل ENEL ، لكنها في نفس الوقت كانت تسعى إلى تشجيع هذا المشروع فطلبت من أونل ENEL أن تهتم بالمؤسسة المنشأة وتعمل على تشجيع التعاون الإيطالي الجزائري بدلا من تحطيمه أو تهديمه، وهكذا ساهمت في تشجيع المشروع وإنتهت الدراسة المتعلقة به، كما أن عقد سوناطراك مع البازو، والتزام الإكسيم بنك تمويل مصنع التمييع المرتبطة بهذا العقد، كما أن إعلان بومدين يوم 24 فيفري 1971 عن تأميم البترول كان بمثابة عوامل مشجعة ومدعمة لمصادقية سوناطراك أمام شركة أونل ENEL وبالتالي الارتباط بالجزائر لتموين إيطاليا بالغاز الطبيعي الجزائري.<sup>(2)</sup>

وقد إرتاحت السلطات الإيطالية للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر قبل سقوط الإتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى، وبدأت تتجه نحو اقتصاد السوق منذ 1987. وإيمان إيطاليا لهذا التوجه الجديد أو البروسترويك السابقة لنظيرتها السوفياتية جعلها تقوي علاقاتها مع الجزائر، ويرى بعض الجراء الماليين الإيطاليين أنه بإمكان الجزائر الخروج من الأزمة التي تعيشها، فتمتعها بإمكانيات كبيرة وثروات غير مستغلة ، وتعتمد النظرة الإيطالية على عاملين.<sup>(3)</sup>

1/ قدرة الجزائر على زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي وإمكانية إرتفاع أسعار البترول.

(1) Pétrole ET Gaz Arabe, n° 550, 1991, p202

(2) I bid, P,206

(3) Magazine l'actuel, Janvier 1992, P 13

2/ توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ما يسمح بتحرير التجار، الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، واحتمال جعل الدينار قابل للتحويل، حسب بعض المحللين الاقتصاديين، أن الواردات الإيطالية تقدر بـ 82 % من احتياجاتها الطاقوية.

فحسب الخبراء فإن السنوات القادمة ستدفع إيطاليا إلى زيادة الواردات نتيجة التطور الذي يشمل العديد من القطاعات، وتعتمد في وارداتها الغازية على دولتين رئيسيتين هما، الإتحاد السوفياتي والجزائر، وحسب اليومية الاقتصادية (Sole24) تشتري إيطاليا من الجزائر حوالي 12.3 مليار متر مكعب سنويا و 15 مليار م<sup>3</sup> من الإتحاد السوفياتي.

يلعب الغاز الطبيعي الجزائري دورا كبيرا في تدعيم العلاقات الجزائرية الإيطالية وتقويمها، حيث أنها لا تقل أهمية عن نظيرتها الفرنسية، فقد عبر سفير إيطاليا بالجزائر في رسالة موجهة إلى جريدة الوطن، أن إيطاليا ما زالت ملتزمة بتوجهاتها من أجل تدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وذلك ردا على الإشاعات بأن الحكومة الإيطالية إتخذت قرارا بتجميد قروض ممنوحة للجزائر، وذلك أنها ملتزمة بتنفيذ البروتوكول المالي الذي عقد في شهر ديسمبر 1988 وكذلك مازالت سارية المفعول.<sup>(1)</sup> وهذا بعد الأحداث السياسية التي عرفتها الساحة الجزائرية. وتأثيرات ذلك على الواقع الاقتصادي، لكنها لم تؤثر على علاقات البلدين وذلك نظرا لأهمية الغاز في هذه العلاقات. فقد عقدت سوناتراك إتفاقا مع شركة أجيب الإيطالية (AGIP) في 17 ديسمبر 1991 من أجل تقوية البحث في ميدان المحروقات بمنطقة حاسي مسعود على مساحة تقدر بـ 6.800 كلم<sup>2</sup> وفقا لدراسة جيولوجية وجيوفيزيائية، بغية معرفة ما تخزنه هذه المنطقة من هذه الثروة، كما قامت الحكومة الإيطالية بمبادرات من أجل تقوية العلاقات بين البلدين، كقيامها بإستيرادات إضافية من الغاز الطبيعي بـ 11 مليار متر مكعب وزودت الجزائر بـ 2.7 مليار دولار من أجل إعادة دفع فوائد الديون لسنوات 1991، 1992، 1993، مع تقديم قرض يبلغ 4.5 مليار دولار كقروض تجارية وتشجيع التعامل بين الشركات الإيطالية الجزائرية.<sup>(2)</sup>

(1) Pétrole et gaz Arabe, n° 563, 1992, p 23

(2) Pétrole et gaz Arabe, n° 547, 1992, p 21

إن العقود المبرمة بين إيطاليا والجزائر سنة 1991 و 1992 ، قيمتها من القروض المالية التجارية الممنوحة ما بين 8 و 9 مليار من الدولارات<sup>(1)</sup>، كما أعطت الحكومة الإيطالية الضوء الأخضر لتخصيص قروض يغية توسيع أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بليبيا عبر تونس قيمته 127 مليون دولار، إن قدرة إستيعاب الأنبوب الحالية هي 16 مليار م<sup>3</sup> سنويا وفق الإتفاق الجديد إبتداء من سنة 1995، وهذا حتى تتمكن من الإجابة على الطلب المتزايد للشركات الإيطالية منها ( صنم S.N.A.M ) وإحتياجها إلى 7 مليار متر مكعب، وكذلك شركة أونل ENEL بـ 04 مليار متر مكعب سنويا. وكذا إحتياج الشركات المنتجة للكهرباء من الغاز الطبيعي، وقد صرح السفير الإيطالي بالجزائر " أن لإيطاليا ثقة كبيرة من قوة الجزائر وقدرتها على تخطي الصعاب التي تعيشها، وبالتالي زيادة تقوية العلاقات التي تربط البلدين"، هذه المشاريع الطموحة التي تدر بأموال كبيرة على الجزائر، جعلت الحكومة الجزائرية تعلن عن برنامج إقتصادي عاجل يركز كثيرا على ميدان البناء، والأشغال العمومية، وتخصيص ظرف مالي يقدر بـ 08 مليار دولار لتمويل واردات خاصة بالمواد الغذائية و واردات أخرى متعلقة ب مواد أولية ونصف مصنعة.

إن قيام العلاقات الجزائرية الإيطالية يعتبر توجها جديدا لإقامة علاقات جديدة، وتخفيف لعلاقتها مع فرنسا المتعامل التجاري القديم والذي له وزن ثقيل في هذه العلاقات. الاستهلاك الضخم للغاز من قبل إيطاليا ساعد على تقوية العلاقات الجزائرية الإيطالية، حيث قدر إستهلاكها عام 1991 بـ 50.3 مليار متر مكعب سنويا، وسيرتفع في السنوات القادمة إلى 20 مليار متر مكعب ليصل إلى 70 مليار متر مكعب سنويا، حيث تستعمل إيطاليا الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية، تفاديا لثلوث المحيط من جهة ولثبات سعر الغاز من جهة أخرى.

وترى شركة ENEL المنتج للطاقة الكهربائية على مستوى إيطاليا، أن قدرتها الإستهلاكية من الغاز سترتفع إلى 20 مليار متر مكعب سنة 1995، حيث يمثل الغاز حوالي 34 % من الطاقة الإنتاجية للكهرباء في شركة ENEL أي حوالي 17 مليار متر مكعب سنويا. لهذا فقد خصصت الشركة الإيطالية SACE المكلفة بالعمليات الإقتصادية والمالية

(1) Pétrole et gaz Arabe, n° 568, 1992 , p 26

الإيطالية في الخارج بـ 127 مليون دولار لتغطية التكلفة المختصة لإيطاليا في مشروع توسيع أنبوب الغاز الذي يربط تونس بإيطاليا، وعن تساؤل لشركة SNAM عن مستقبل العلاقات مع الجزائر في ميدان الطاقة فكانت الإجابة جد متفائلة، لأن إيطاليا ستزيد نسبة إستيرادها بـ 06 مليار متر مكعب سنويا من قبل شركة ENEL و 07 مليار متر مكعب من قبل شركة SNAM مع نهاية 1994.

وعلى الرغم من علاقاتها مع قطر وإيران، الإتحاد السوفياتي وتزودها منهم بالغاز الطبيعي إلا أن الجزائر تكتسي طابعا مميزا، خاصة بعد إنشاء أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا ويزود الدول الأوروبية الأخرى، ويرى وزير الطاقة الإيطالي السيد قيدوبودرامو GUIDOUBODRAMOU أن للغاز مستقبل مهم، فعلى الدول أن تزيد من نسبة إستهلاكها له.<sup>(1)</sup>

إن التوجه الإيطالي إلى السوق الجزائري دفع بها إلى زيادة حجم وارداتها من الغاز الجزائري، حيث ستحصل شركة SNAM منذ سنة 1994 على 19 مليار متر مكعب سنويا. وقد كلف بناء هذه المشاريع للحصول على هذه الكمية من الغاز حوالي 08 آلاف مليار ليرة، هذا إلى جانب حصول ENEL على 4.5 مليار متر مكعب من الغاز لإستعمالها لتوليد الكهرباء.

هذا كما دعمت وكثفت إيطاليا بحثها عن آبار البترول في الجزائر وتجسد ذلك من قبل الشركة الإيطالية AGIP في منطقة زمول الكبار جنوب شرق حاسي مسعود، إلى جانب عقودها مع سوناطراك.

أما الدعم المالي فتمثل في قرض يقدر بـ 7.2 مليار دولار لإعادة توازن ميزان المدغوعات الجزائري والتوجه للإستيراد من إيطاليا إلى جانب القرض الحكومي بـ 300 مليون دولار لإستيراد القمح من إيطاليا.<sup>(2)</sup> وقد كان للغاز دورا كبيرا في تدعيم التعاون الجزائري الإيطالي في العديد من الميادين كمشروع مصنع فيات FIAT بتيارت لإنتاج 40 ألف سيارة سنويا مستقبلا، إلى جانب مشروع صناعة عربات القطارات.

(1) L'actuel n° 5, Mars – Avril 1992, p 07

(2) L'actuel Janvier, 1992, I bID. p 11

وكذلك فيما يخص البريد والمواصلات وتدعيمها بشركة OLIVETTI إلى جانب المشروع المشترك في قطاع الصحة، والذي يشمل توأمة المستشفى الجامعي لغرب مدينة الجزائر ببني مسوس مع نظيره من إيطاليا بغية تدعيم العلاقات وتقويمها في المجال الصحي، وكذلك بإرسال جزاء لها في الميدان وتقويتها في المجال الصحي. وكذلك بإرسال خبراء لها في الميدان وتكوين إطارات جزائرية في إيطاليا مع محاولة إصلاح الأجهزة الصحية المعطلة في المستشفى المركزي، أو الوحدات التابعة له والتي تشمل مستشفى زرادة، بن عكنون، بولوغين.

كما تم توقيع لمرّة أخرى عقد شراكة بين مؤسسة سوناطراك وشركة أجيب AGIP الإيطالية في 27 ماي 1997 من نوع تقاسم الإنتاج مع شركة أجيب الإيطالية مدته 05 سنوات وبمبلغ 31.7 مليون دولار. ويشمل هذا العقد القطعة 213 الواقعة في الجنوب الغربي لحاسي مسعود، كما يتضمن العقد ميزانية خاصة بتكوين الأيدي العاملة في ميادين البحث واستغلال المحروقات. ويعتبر هذا العقد، العقد الخامس الذي توقعه هذه الشركة مع سوناطراك<sup>(1)</sup>.

وللإشارة فإن أول عقد لهذه الشركة مع سوناطراك قد وقع مباشرة بعد صدور قانون 1986 والذي شمل حوض بئر ربعة الشمالي Bir- Rebaa- Nord<sup>(2)</sup>. وتعتبر إيطاليا أول زبون للجزائر في مجال إستيراد الغاز حيث تستورد 37% من احتياجاتها.

(1) Sonatrach la revue, n° 07, juillet 1997, p 19

(2) Sonatrach la revue, n° 06, Mai 1997, p 31

### المطلب الثالث : الغاز الطبيعي و دوره في العلاقات الجزائرية الألمانية وغيرها من الدول الأوروبية

لقد كان لتأميم المحروقات دورا كبيرا في كسب ثقة السلطات الألمانية، كما نما التعاون الاقتصادي بين البلدين في العديد من العمليات التجارية والصناعية مع شركات ألمانية غربية منذ سنة 1969 بالقروض والضمانات الممنوحة من قبل السلطات الاتحادية في " بون " لكن ظلت العلاقات الجزائرية الألمانية باردة حتى بعد إبرام سوناتراك عقد مع البازو. ومع ذلك تخوف الألمان من التدخل الفرنسي. والعمل على تكسير أي علاقات جديدة مثلما فعلوا مع شركة البازو، ويذكر عبد السلام بلعيد أنه خلال مفاوضات 1965 ألع المندوبون الفرنسيون على ضرورة حصولهم بالتزام جزائري يقضي ويضمن إشراف فرنسا إجباريا في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بإنجاز أنبوب عابر للقارات عبر التراب الفرنسي لتموين البلدان الأوروبية بالغاز الطبيعي الجزائري، أي الرغبة العميقة للحفاظ على الجزائر كمستعمرة دائمة.

ومع بداية السبعينيات قامت شركة ألمانية روه غاز، وهي أكبر مؤسسة لتوزيع الغاز على مستوى ألمانيا بمبادرة جمع كل الشركات المهمة بالغاز الجزائري وأسست رابطة شركات " كونسورسيوم " وأصبحت الناطق الرسمي. فعقدت سوناتراك معهم عقدا، واقترحت الجزائر توسيع الكونسورسيوم بضم بلدان أخرى مجاورة، لديها رغبة للتزويد بالغاز الطبيعي كبلجيكا، التي أبدت رغبتها في الحصول على الغاز الجزائري، وهولندا التي بحثت عن ممول بعد نفاذ آبار " قرونيق " وبلدان أوروبية أخرى كالنمسا وسويسرا.

كما أبدت شركة فرنسا للغاز Gaz de France رغبتها للانضمام إلى الكونسورسيوم، إلا أن السلطات الجزائرية طلبت عدم قبول هذا الطلب، لتتضح الأمور وتبرم العقود على كل أطراف الكونسورسيوم ومنها أصبحت تسمى الأوروغاز.<sup>(1)</sup> أي لإقامة علاقات مع المجموعة الأوروبية الاقتصادية والدخول معها في تعاون ثنائي متبادل وبالتالي تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

(1) عبد السلام بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص 139

كما أبرمت شركة سوناطراك عقد قيمته 257 مليون دولار مع الكونسورسيوم في مارس 2002 يضم شركة سايبم الإيطالية لصناعة معدات حقول البترول وشركة بواج الفرنسية للإنشاءات، وهذا لإقامة خط تكرير بطاقة إنتاجية تبلغ 80 ألف برميل يوميا وشبكة لتجميع البترول في حقل رورد أولاد جمعة في حوض بركين، ويستغرق بناء المشروع 24 شهرا، حيث ستدير شركة سوناطراك هذا الحقل بالاشتراك مع بي - إيتش - بيليتون الأسترالية وأجيب AGIP الإيطالية لتطوير إحتياطاته البالغة 300 مليون برميل.<sup>(1)</sup>

إن موقع الجزائر أزداد أهمية بعد التحرك الذي عرفه سوق النفط سنة 1973 وذلك بعد أن تم التوجه إلى استعمال الغاز الطبيعي كمورد طاقة جديد إلى جانب البترول، بل هناك سياسات عديدة إعتبرته بديلا ، حيث أنه أقل تلويثا للجو، كما اللتر الواحد من الغاز الطبيعي المميع أرخص من لتر البنزين وكذلك الغازوال، إذا فالغاز الطبيعي أقل تلويثا للمحيط، حيث أنه يصدر قليل من الدخان والغازات مقارنة مع البنزين.

إنطلاقا من هذه الميزات زاد توجه الدول الصناعية إلى استعمال الغاز الطبيعي في حياتهم الاقتصادية، موردا مهما من موارد الطاقة، ففي زيارة للجزائر من قبل المحافظ الأوروبي للطاقة السيد أنطونيو كاردوسو، أن القانون الجزائري الجديد رقم 21-91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991. المعدل والمتمم لقانون أوت 1986 المتعلق بالمحروقات أنه يتماشى إلى حد كبير مع السياسة الطاقوية الأوروبية، وأبدى رغبته في إلغاء بعض العراقيل القانونية، وتخفيضها على المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، حتى تزيد المجموعة الأوروبية حجم تواجدها لتطوير صناعة المحروقات ، كما ذكر أن الضمانات المقدمة من الجزائر للمستثمرين الأجانب تعتبرها المجموعة الأوروبية جد مهمة، كما تعرض خلال زيارته لمسألة الغاز الطبيعي وأعلن أن الجزائر تعتبر موردا أساسيا لدول السوق الأوروبية المشتركة بحكم قربها الجغرافي وإحتياطاتها الضخمة منه.

(1) النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، السنة 28 ، العدد 3، (مارس 2002)، ص 21

إن ما يبرز ذلك الأرقام المتصاعدة من صادرات الجزائر من الغاز، هذا ما سيدفع البنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تحويل مشروع أنبوب الغاز المغربي الأوروبي، حتى تتمكن الجزائر من زيادة إنتاجها من الغاز، وبالتالي الإجابة على تزايد الطلب الأوروبي من الغاز الطبيعي، وهذا ما دفع برئيس الحكومة السيد بلعيد عبد السلام آنذاك إلى التصريح أمام المجلس الاستشاري: على المستثمرين الأجانب أن لا يركنوا إلى الشك والريبة، فإن تعهدات الحكومة الجزائرية لا رجعة فيها وأن مصالح الشركات الأجنبية سوف لن تمس.<sup>(1)</sup>

وهذا بغية تشجيع الدول الأوروبية على زيادة رفع حجم علاقاتها مع الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي الذي تلعب تجارته الدولية دورا كبيرا، يمكن أن نتعرف عليه من خلال الجدول التالي، وكذا حصة الجزائر من السوق العالمي.

#### جدول رقم 06:

يبين حجم التجارة الدولية للغاز المميع (  $10^9$  م<sup>3</sup> ) و حصة الجزائر فيها.<sup>(2)</sup>

السنة	1980	1985	1990	1991	البلد
	6.67	12.65	19.05	18.80	الجزائر
	2.12	7.86	9.31	9.20	فرنسا
	0.00	2.40	3.90	4.20	بلجيكا
	2.43	0.71	2.47	1.90	و.م.أ
	1.94	1.04	1.24	1.60	ليبيا
	11.48	19.94	27.53	30.80	أندونيسيا
	31.34	5.88	72.14	78	المجموع العالمي
حصة الجزائر من السوق العالمي	% 21.30	% 24.80	% 26.40	% 24.10	

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية، نشرة، الديوان الوطني للإحصائيات 1991

(1) Pétrole et gaz Arabe , n° 568, 1992 , I BID ,p 25

(2) I Bid , p 26

يمكن استنتاج من هذا الجدول مايلي : الدور الكبير الذي تقوم به الجزائر في تلبية الطلب العالمي من الغاز الطبيعي، حيث أنه في إرتفاع مستمر من 21.30 % سنة 1980 إلى 26.40 % سنة 1990 ثم انخفض إلى 24.10 % سنة 1991 وعلى الرغم من هذا الانخفاض بسبب انخفاض سعر الغاز إلا أن الشركات العالمية أبدت رغبتها للاستثمار في الجزائر.

و إجابة على الدعوة التي صرح بها رئيس الحكومة أحمد غزالي ووزير الطاقة نور الدين أيت الحسين، حيث ذكر أن الجزائر قدمت دعوة لـ ثلاثين(30) شركة عالمية للاستثمار في ميدان البترول والغاز بعد التعديلات التي صادق عليها المجلس الشعبي الوطني المقترحة من قبل الحكومة حول قانون 84-14 المتعلق بالمحروقات وكذا إلغاء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية لـ 16 جانفي 1992، وتخوف العديد من الدول وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ للسلطة، ومنه أبدت شركات عديدة للاستثمار كشركة إكسن EXXON ، رويل، داتش، شل، ب تكساكو/موبيل، وأجيب ورسل و غيرها<sup>(1)</sup>

إن شركة سوناطراك سعت دوما لتوسيع مجال نشاطها، والبحث عن متعاملين جدد، وفي إطار هذا المنظور قامت الشركة يوم 30 ماي 1992 بتنظيم يوم دراسي أمام 27 شركة بترولية أجنبية، عرضت فيها ظروف التنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية، كما استقبل السيد نور الدين أيت الحسين وزير الطاقة والسيد عبد الحق بوحفص المدير العام لشركة سوناطراك السيد Newton et W.Richrad وفدا عن شركة BP exploration البريطانية بالجزائر يوم 06 جويلية 1992، وقد عقد الطرفان إتفاقا لتدعيم التعاون بين الطرفين في ميدان البحث وإنتاج المحروقات في الجزائر، نقل وتجارة الغاز الطبيعي دوليا خاصة في الجنوب الغربي من البلاد، ويتضمن الإتفاق إنشاء لجنة مشتركة بين الطرفين لمتابعة وتقييم النشاط والنتائج المحققة. وهذا بالتنسيق مع شركة سوناطراك<sup>(2)</sup>.

كما وقعت شركة سوناطراك في نهاية ديسمبر 1995 عقدا مدته ثلاثين(30) سنة مع شركة بريتش بتروليوم(BP) حيث يستغرق هذا المشروع سنتين للبحث، أربع سنوات للأشغال، 24 سنة للاستغلال والإنتاج.

(1) I bid, p30

(2) I bid, p 09

قيمته 03 ملايين دولار أمريكي، حصة سوناطراك 1.015 مليار دولار وبموجب هذا العقد دفع الشريك 50 مليون دولار أمريكي كحق دخول والهدف من هذا العقد هو البحث عن الغاز في عين صالح إنتاجا وتسويقا، كما أرمت هذه الشركة مع سوناطراك في أوت 2001 عقد حول مشروع عين صالح حيث قدرت تكلفة المشروع بـ 2.7 مليار دولار تغطي 65 % منها شركة بريتيش بتروليوم والنسبة المتبقية 35 % يتم تمويلها من قبل شركة سوناطراك، وتبدأ العمليات خلال الربع الأول من سنة 2004.

حتى و بعد استقالة السيد أحمد غزالي رئيس الحكومة الجزائري في 08 جويلية 1992 واصلت الجزائر نفس السياسة. فبعد تعيين عبد السلام بلعيد خلفا له لم يحدث تغيرات في السياسة الاقتصادية للبلاد بل زادها تدعيما وتشجيعا. وطرح أنه لن تكون هناك قطيعة بين سياسته وسياسة أحمد غزالي، وبالتالي صرح وزير الطاقة الجزائري في مؤتمر عقد بحاسي الرمل، أن الأعمال الخاصة بمشروع أنبوب الغاز " الجزائر - أوروبا" شرع فيه ابتداء من سنة 1993 حتى تتمكن من إيصال غازها إلى المغرب وإسبانيا، وهذا في إطار لقائه مع نظيره المغربي إدريس العلوي ووزير الصناعة الإسباني السيد Claudio Aramzadi والمدير العام للطاقة والموارد الأولية بوزارة الصناعة والتجارة الفرنسية السيد Claude Mandil، وقد قدرت تكلفته حتى الحدود المغربية 1.5 مليون دولار على عاتق الجزائر، وبعد نجاح المشروع تتضاعف نسبة تصدير الغاز الجزائري إلى بلدان أوروبية أخرى، ومن هنا فإن فوائد هذا المشروع تساهم في زيادة نسبة مشاركة الجزائر في السوق الأوروبية، إلى جانب تموين مناطق الجنوب الغربي بالغاز كمدينتي البيض وعين الصفراء، كما أشار وزير الطاقة المغربي وكذلك الإسباني على أهمية المشروع اقتصاديا وسياسيا، حيث سيشجع السير نحو رفع احتمالات نجاح الإتحاد المغربي وتكثيف المبادلات التجارية بينها، وتعمل على تقوية وتشجيع الاندماج بين المغرب العربي وأوروبا، ومنه وفي 03 جوان 1992 تم المصادقة على إتفاق بين سوناطراك وشركة ENAGAS الإسبانية على عقد تزويد إسبانيا بالغاز لمدة 25 سنة. حيث تستورد إسبانيا 11 % من الغاز الطبيعي الذي تستهلكه من الجزائر، ويمثل أنبوب الغاز الذي يصل الجزائر بإسبانيا مرورا بالمغرب أهم

خط لتزويد أوروبا بالغاز الجزائري، حيث يمر عبره 12 مليار متر مكعب سنويا قيمتها 650 مليون دولار وتستفيد منها إسبانيا والبرتغال بشكل أساسي.<sup>(1)</sup>

(1) مروان حرب ، أوروبا تعيش أزمة الغاز....الحرب الصامتة، مرجع سبق ذكره ، ص 09

**المبحث الثالث: آثار الشراكة على قطاع المحروقات**

إن انتماء الجزائر لحوض البحر الأبيض المتوسط جعل منها التاريخ كما جعلت منها الجغرافيا رافدا من روافد الحضارة المتوسطية، وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية والأوروبية، ويتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إسبانيا و إيطاليا.

إن الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر وموقعها الهام جعلها من أقطاب دول العالم التي لها تأثير في سوق الطاقة الدولي خاصة الغاز الطبيعي ما دفع بالشركات العالمية خاصة منها الأوروبية إلى عقد شراكات متنوعة لتزويد أسواقها بهذه المادة نظرا للضغوط التي مورست عليها من قبل شركة غازبروم الروسية، إضافة إلى ما عانتها من ويلات الأزمات النفطية لسنة 1973 و 1979 وتهديد أمن إمداداتها الطاقوي.

فوسط هذا السعي الحثيث في إقامة علاقات شراكة بين سوناطراك والشركات البترولية العالمية، من المهم أن نتساءل عن آثار هذه الإستراتيجية على قطاع المحروقات أولا ثم الإقتصاد الوطني ثانيا. خاصة وأن هذا القطاع يمثل الشريان الأكبر في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، كما يمثل المصدر الأكثر دخلا في الجزائر والذي يعتمد عليه بصورة كبيرة. إذ وصلت إيراداته إلى 98 % من تدفقات الأموال من هذا القطاع.

فالتغيرات الاقتصادية والسياسية التي ميزت فترة التسعينيات جعلت الدول النامية ومنها الجزائر تسعى جاهدة لجلب الاستثمارات الأجنبية من خلال الشراكة الأجنبية وبالتالي ما يترتب عنها من آثار على مستوى إنتاج المحروقات وعائدات الصادرات وغيرها.

**المطلب الأول : أثر الشراكة على إنتاج المحروقات**

من أجل توقيف التدهور المتوقع في الإنتاج الوطني للمحروقات ( بترول وغاز) اتبعت الجزائر سياسة تكثيف جهود التنقيب لاكتشاف حقول جديدة، وتحسين نسبة الاسترجاع للإحتياطات المكتشفة، وفي هذا الصدد يمكن التساؤل حول فتح الباب على مصراعيه أمام الشركات العالمية للاستثمار في مجال المحروقات كانت إيجابية على هذا القطاع؟ وللإجابة على هذا السؤال يمكن تتبع تطور إنتاج المحروقات في الجزائر ومقارنة ذلك على مدى تطور قدرات شركة سوناطراك مقارنة بالشركات الأجنبية.

حيث سنلاحظ من خلال الجدولين الآتيين الزيادات المتتالية في إنتاج كل من البترول الخام والغاز الطبيعي خاصة بين سنتي 1992 و 1997 حيث انتقل إنتاج البترول من 756.5 ألف برميل في اليوم إلى 846 ألف برميل في اليوم أي بفارق قدره 89.5 ألف برميل في اليوم. بينما الغاز الطبيعي انتقل من 128040 مليون متر مكعب في السنة عام 1992 إلى 155721 مليون متر مكعب في السنة سنة 1998 وذلك بفارق يقدر بـ 27681 مليون متر مكعب. كما يمكن القول أن الزيادات المتتالية في الإنتاج من سنوات 1991 لم تكن كبيرة حيث كانت الكميات المنتجة متقاربة، بينما سنة 1997 تمثل قفزة في الإنتاج وهذا نظرا إلى طول المفاوضات مع الشركات الأجنبية نظرا للتسهيلات التي قدمها قانون 1991 للشركاء الأجانب في قطاع المحروقات.

**جدول رقم:07****تطور إنتاج البترول الخام بالجزائر ما بين 1992-1998**

الوحدة : ألف برميل/اليوم

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الكمية	756.5	747.3	752	752	806	846	818

المصدر : \* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 23

(1996)، ص 96

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 25

(1996)، ص 99

جدول رقم:08تطور إنتاج الغاز في الجزائر ما بين 1992 – 2001

الوحدة: مليون متر مكعب / السنة

السنة	1992	1993	1994	1995	1996
الكمية	128040	133.729	133109	137700	138840
السنة	1997	1998	1999	2000	2001
الكمية	155721	150060	159925	163030	156736

المصدر: \* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 23

(1996)، ص 98

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 25

(1998)، ص 101

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 29

(2002)، ص 119

إذا ما يمكن ملاحظة أن هذه النتائج إيجابية، مشجعة لزيادة الإنتاج، حيث فتح المجال واسعا أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع المحروقات وهذا ما تم ملاحظته في الجدولين السابقين من حيث تطور الكميات المنتجة سواء من البترول الخام أو الغاز الطبيعي.

لكن السؤال هو حول ما مدى مساهمة شركة سوناطراك في هذا الإنتاج؟ أو بعبارة أخرى ما مدى تطور القدرات الإنتاجية لسوناطراك مقارنة مع الشركات الأجنبية؟ وللإجابة على هذا السؤال وجب إجراء مقارنة للقدرات الإنتاجية لشركة سوناطراك والشريك الأجنبي وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم:09تطورات قدرات الإنتاج في قطاع المحروقات الجزائري (1998-2003)

الوحدة: ألف برميل / اليوم

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
سوناطراك	690	678	663	635	612	590

650	678	706	725	443	240	شركة أجنبية
1240	1290	1341	1388	1121	930	المجموع

Source : Amor Khelif, Les Cahiers du créade, n° 50, 1999, p 36

نلاحظ من خلال أرقام الجدول أن شركة سوناطراك ستفقد تدريجيا التحكم في إنتاج المحروقات على المدى البعيد وتبقى إشكالية الآثار الإستراتيجية للشراكة مطروحة بقوة، إذ أن فقدان السيطرة على أحد أهم موارد الجزائر سيلغي كل الأرباح الموجودة من الشراكة في القطاع، وعلى أي إستراتيجية في ميدان المحروقات الجزائري سيأخذ بعين الإعتبار حقيقتين خاصتين بالجزائر هما :

الحقيقة الأولى؛ هي ذات بعد سياسي فقد مارست الجزائر سياسة التأميم في السبعينيات وعليها أن تتجنب ما يمكن أن يكون سياسة ضد التأميم.

الحقيقة الثانية؛ فهي ترتبط بمكانة المحروقات، حيث له وضعية حساسة بالنسبة للاقتصاد الوطني، ومداخله تلعب دورا مهما في التوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلد ولا يمكن للدولة الجزائرية أن تتخلى عن مورد مهم كهذا.

**المطلب الثاني : أثر الشراكة على عائدات الصادرات البترولية**

كما للشراكة الأجنبية أثر على الإنتاج فلها أيضا أثر على الصادرات، وبالتالي على عائدات الصادرات ويظهر ذلك من خلال تتبع عائدات الصادرات البترولية في الجزائر من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم:10****عائدات الصادرات البترولية في الجزائر ما بين 1992 – 2002**

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997
عائدات الصادرات	8165	7980	8600	9400	9160	8800
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	
عائدات الصادرات	5970	7556	12920	11790	11200	

**المصدر:** \* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 23 (1996)، ص 42

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 24 (1997)، ص 83

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 25 (1998)، ص 47

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 29 (2002)، ص 52

فمن خلال أرقام الجدول يمكن القول أن عائدات الصادرات في تطور مستمر غير أن ما يمكن ملاحظته بين سنتي 1992 و 1993 هو تراجع قيمة العائدات وهنا يمكن إرجاعه إلى انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة، حيث انخفض سعر البرميل من 20.08 دولار سنة 1992 إلى 17.52 دولار سنة 1993.<sup>(1)</sup>

(1) هاشم جمال ، " أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسة التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، ( أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، أطروحة غير منشورة، جامعة الجزائر ، 1996 – 1997)، ص 192.

لكن ما يمكن ملاحظته أيضا هو ارتفاع العائدات بعد ذلك، لكن ذلك ليس نتيجة حتمية للانفتاح على الشراكة لكن عائدات البترول تخضع كذلك إلى أسعار البترول العالمية، فمثلا في سنة 2000 نلاحظ أن العائدات كانت في أوجها حيث وصلت إلى 12900 مليون دولار، لكن لا يمكن إرجاع ذلك إلى الشراكة الأجنبية فحسب، وإنما كذلك سعر البترول في تلك الفترة أو السنة حيث وصل إلى 19.570 دولار فلماذا لم تكن هذه القفزة في العائدات البترولية في السنوات التي سبقت سنة 2000، حيث أنه في سنة 1998 وصلت العائدات البترولية إلى 5970 دولار ويعتبر ذلك أدنى دخل نفطي تم تحقيقه منذ سنة 1998 ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول حيث وصلت إلى 14.5 دولار للبرميل.<sup>(1)</sup>

وعموما فإنه لا يمكن إنكار دور الشركات الأجنبية وبالتالي الشركات العالمية في زيادة الفوائد البترولية.

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الـ 25 (1998)، ص ص 14-15

**المطلب الثالث : أثر الشراكة على التكنولوجيا و الموارد البشرية (العمالة)**

لقد كان لانفتاح قطاع المحروقات على الشراكة الأجنبية أثارا على الجانب التكنولوجي وعلى الموارد البشرية. فآثر الشراكة على الجانب التكنولوجي سواء كان ذلك في جانبه التقني ( الآليات والماكنات)، أو جانبه المعرفي ( المهارات)، وسيتم تتبع الشراكة في هذا المجال من خلال رؤية عدد الآبار التي تم حفرها والمكتشفة في قطاع المحروقات بالجزائر، على اعتبار أنه كلما زاد عدد هذه الآبار المحفورة والمكتشفة في قطاع المحروقات، دل ذلك على تطور الآليات المستخدمة من خلال التعامل مع الشركات البترولية العملاقة التي تتميز بتطور التقنية وهذا ما سيوضحه الجدول التالي :

**جدول رقم:11****عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة في الجزائر**

من سنة 1992 إلى 2002

**الوحدة: بئر**

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الآبار	101	62	93	126	100	105	85	134	137	170	182

**المصدر :** \* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ

23، مرجع سابق، ص 89

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 24،

مرجع سابق، ص 77

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 25،

مرجع سابق، ص 92

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 29،

مرجع سابق، ص 109

يتضح من خلال أرقام الجدول أعلاه أن عدد الآبار في تزايد خاصة في السنوات الأخيرة، وهذه الفترة تعبر عن فترة المفاوضات بين الشركات وسوناطراك، وكذلك المدة التي تستغرقها الشركات في حفر الآبار وتطويرها، فمثلا نلاحظ أنه في سنة 1992 كان عدد الآبار 101 بئر، فيما ارتفع عدد الآبار سنة 2002 إلى 182 بئر بفارق 81 بئر وهذا دليل على استعمال التقنيات الجديدة والمتطورة من خلال التعامل مع الشركات الأجنبية.

فبالإضافة إلى تطور عدد الآبار في ظل التعامل مع الشركات الأجنبية يمكن معرفة مدى تأثير الشراكة على الجانب التكنولوجي من خلال عدد الحفارات العاملة في الجزائر وذلك في نفس الفترة السابقة من سنة 1992 إلى 2002.

### جدول رقم:12

#### عدد الحفارات العاملة في الجزائر ما بين سنوات 1992 - 2002

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الحفارات	29	29	28	27	29	30	21	12	17	19	21

المصدر : \* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 23،

المرجع سابق، ص 88

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 24،

المرجع سابق، ص 76

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 25،

المرجع سابق، ص 91

\* منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الأمين العام السنوي الـ 29،

المرجع سابق، ص 108

إذا ما تمت المقارنة بين أرقام الجدول السابق الذي يمثل عدد الآبار بالجدول الحالي الذي يمثل عدد الحفارات العاملة في الجزائر يمكن القول أنه في عام 1992 كان عدد الحفارات 29 حفارة وعدد الآبار 101 بئر، بينما على سبيل المثال في سنة 1999 رغم أن عدد الحفارات كان 12 حفارة إلا أن عدد الآبار وصل إلى 130 بئر، وهذه دلالة على تطور التقنية المستخدمة من طرف الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا جد متطورة، وفي الأخير ولمعرفة مدى مساهمة الشراكة الأجنبية في عدد الاكتشافات المحققة في الجزائر من آبار النفط والغاز خلال 10 سنوات ( 1992-2002) يمكن القول أن الشراكة الأجنبية كان لها أثرها البين على الجانب التكنولوجي من خلال عدد الحفارات العاملة في الجزائر، وعدد الآبار الاستكشافية والتطويرية، لأنه لولا تعامل سوناطراك وفتحها المجال أمام الشركات الأجنبية لما توصلت إلى نتائج كهذه لعدم امتلاكها التكنولوجيا المتطورة خاصة أن التنقيب والبحث عن المحروقات يتطلب تقنية عالية جدا في هذا المجال.

أما العلاقة بين الشراكة الأجنبية و العمل من حيث خلق المناصب جد معقدة، خاصة في حالة ما إذا اتجهت نحو استخدام تكنولوجيا عالية التعقيد أي ذات كثافة في رأس المال فهذا يتسبب في تقليص فرص العمل، وفي حالة استعمال تكنولوجيا ذات كثافة في العمل فمن المتوقع أن ينعكس ذلك إيجابا على التشغيل، وكما تم توضيحه في النقطة السابقة، أن استخدام التكنولوجيا العالية أدت فعلا إلى زيادة عدد الآبار المحفورة، ولكن في نفس الوقت فاستخدام التقنية يعني عدم الحاجة إلى اليد العاملة غير المؤهلة، ما عدا تلك التي تتكيف والتقنية المستخدمة، فأين تتجلى تأثير الشراكة الأجنبية على الموارد البشرية في قطاع المحروقات؟ بعبارة أخرى هل أدت إلى زيادة اليد العاملة أم إلى تقليصها؟

وللإجابة على ذلك يمكن الاستعانة بالجدول الآتي:

### جدول رقم:13

تطور عدد عمال سوناطراك الدائمين حسب درجات التأهيل لبعض السنوات

السنوات	1990	1991	1996	1999	2000
الإطارات	11165	11903	9145	10327	11053
عمال التحكم	14105	14545	14420	15357	15845
عمال التنفيذ	5114	5037	11289	9747	9490
المجموع	30384	31485	34854	35431	36397

Source : - Sonatrach. Rapport Annuel (1991) , p 24

- Sonatrach. Rapport Annuel (1996) , p 18

- Sonatrach. Rapport Annuel (1999) , p 31

- Sonatrach. Rapport Annuel (2000) , p 10

يمكن القول أنه من خلال أرقام الجدول، أن الشراكة الأجنبية كانت لها مساهمة في خلق مناصب العمل وذلك من خلال الزيادة المتتالية في عدد العمال من سنة إلى أخرى حيث انتقل عدد العمال من 30384 عام 1990 إلى 31485 عام 1991 ليقفز إلى 36397 عام 2000.

إن أرقام الجدول تبرز لنا آثار الشراكة بالنسبة لعدد العمال الدائمين وذلك حسب الفئات من إطارات إلى عمال التحكم ثم إلى عمال التنفيذ.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين من 1990 إلى 1996 و من سنة 1996 إلى 2000 يمكن القول أنه في الفترة الأولى تميزت بارتفاع سريع في عدد عمال التنفيذ بينما قابله انخفاض في عمال التحكم والإطارات، أما الفترة الثانية الممتدة من 1996 إلى سنة 2000 فقد كانت عكس الفترة الأولى ، أي هناك ارتفاع في عدد عمال التحكم والإطارات ويقابله انخفاض في عدد عمال التنفيذ.

كما يمكن ملاحظة أن عدد عمال التحكم يحتل الصدارة مقارنة بالإطارات وعمال التنفيذ، وهذا يدل على أنه رغم أن الشراكة أدت إلى خلق مناصب العمل إلا أنها لم تعط دفعا قويا للإطارات الجزائرية، ولم تمنحها فرصا كبيرة في العمل بسوناطراك، حيث كانت الإطارات الأجنبية تستحوذ على حصة الأسد، بينما فئات العمال الأقل تأهيلا فقد كان النصيب الأكبر منها للعمال الجزائريين نظرا لانخفاض تكلفتها، ولكونها أيضا أعمال شاقة مقارنة بعمل الإطارات.

وأخيرا يمكن القول أن النتائج في ميدان التنقيب، الإنتاج والاستغلال في الجزائر تعتبر مشجعة ويتوقع أن تفتح أفقا واعدة لتطوير هذا القطاع الحيوي، بعد تبني سياسة الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي ، ويعد هذا الانفتاح إجراء من شأنه فتح المجال واسعا أمام الشركات البترولية الأخرى العالمية مما يؤدي إلى خلق أوضاع جديدة للجزائر في النواحي المالية والاستفادة من النواحي التقنية، وفي خلق مناصب الشغل مما يجعل الشراكة تساهم في تطوير جوانب شتى من الاقتصاد الجزائري.

الختامة

إن أهمية الطاقة في الحياة الاقتصادية جعل الدول تعمل دائما للحصول عليها حتى يتسنى لها مسايرة التطور الاقتصادي والصناعي العالمي، وهذا منذ فترات طويلة وبأشكال مختلفة حسب طبيعة كل دولة ومركزها كوحدة فاعلة أو غير فاعلة في نسيج علاقات المجتمع الدولي .

إن الطاقة كانت وما تزال المحرك الأساسي، لدواليب الاقتصاد والحياة اليومية لمختلف سكان العالم. فعلى الرغم من التحول في استهلاكها من الفحم الحجري إلى البترول ثم الغاز الطبيعي ، ونظرا لامتلاك الجزائر لموارد طاقة محكمة، جعلها تحتل حيزا مهما في معادلة العلاقات الأوروبية، بل إن النفط كان في العديد من الأحيان ورقة ضغط لتلبيين مواقف الطرف الأوروبي ، إزاء القضايا التي تهتم المصالح العربية.

إن سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على النشاط الاقتصادي العالمي، وعملها لتحقيق مصالحها بشتى الوسائل غير مراعية في ذلك مصالح دول العالم الثالث، ومنها الدول المصدرة، ونظرا لأهمية النفط الكبيرة في الحياة الصناعية جعل التفكير في استعماله سلاح من أجل تحقيق أهداف معينة احتمالا واردا وهذا ما قامت به روسيا من خلال الصراع حول الغاز مع أوكرانيا والذي يعتبر رسالة للدول الأوروبية من إنها سوف تتعرض لانقطاع في الإمدادات الروسية إليها. ومن خلال هذا نستخلص النتائج التالية:

**أولاً:** دفعت الأزمة الطاقوية التي وقعت بين روسيا وأوكرانيا بالطرف الأوروبي إلى السعي الحثيث لتأمين إمداداته من الطاقة خاصة الغاز الطبيعي بإتباع سياسات واستراتيجيات تقوم على تنويع مصادر تموينها، فأمام هذا الوضع الخطير، وجدت الدول الأوروبية نفسها مرغمة للتعامل معه، إذ عملت كل ما في وسعها على وضع مشاريع استثمارية في الدول المنتجة الأخرى للحصول على هذا المورد الحيوي لنشاط قاعدتها الصناعية، بأدنى الأسعار غير مبالية بالمعانات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول المصدرة، ومن بينها الجزائر.

**ثانيا:** يلعب البترول الجزائري خاصة، دورا كبيرا في الإستجابة على الطلب الأوروبي من الطاقة، خاصة وأنه يتميز بعدة خصائص ومميزات تدفع إلى طلبه بكثرة ، ما دفع بالدول الأوروبية إلى استعمال كافة الوسائل حتى تضمن هامشا من الاستقرار في حصولها عليه .

**ثالثا:** عمل الإتحاد الأوروبي على تعزيز الحوار مع الدول العربية بعد 1973 ، خاصة وأن المتخصصين في ميدان الطاقة يتكهنون بزيادة حجم استهلاك الدول الأوروبية من النفط والغاز مستقبلا وبحجم كبير، رغم وفرة موارد الطاقة الجديدة والدعاية لها .

**رابع:** إن الاحتياطي الكبير من الغاز الذي تمتلكه الجزائر وتوجهها الجديد، دفع بالعديد من الدول الأوروبية إلى إبداء استعدادها للاستثمار في ميدان المحروقات بالجزائر. أبرمت من خلالها العديد من العقود للبحث و الاستغلال وتسويق المحروقات مع تشجيع الخبرات الفنية والتقنية ، وربط دول الإتحاد الأوروبي بأنابيب الغاز من بينها أنبوب الغاز الجزائري الايطالي الذي يضح حوالي 15 مليار متر مكعب سنويا يستفيد منه المغرب الأقصى، اسبانيا، البرتغال ودول أوروبية عديدة أخرى كالنمسا، المجر،تشكو سلوفانيا .

**خامسا:** يمنح هذا المشروع الجزائر مكانة هامة في علاقاتها مع الدول الأوروبية، إذ يمكنها من بناء قاعدة اقتصادية قوية عن طريق إنشاء مشاريع تنمية حقيقية، وبالتالي استعمال الغاز الطبيعي كورقة ضغط في معاملاتها مع دول السوق الأوروبية المشتركة.

**سادسا:** ظل البعد الجيوسياسي لأمن الطاقة الأوروبي مهملتا حتى وقتنا هذا بدرجة تعرض مستقبله للخطر، وحيث أن الصين تسعى إلى تأمين الوصول حصريا لموارد الطاقة الإفريقية، وحيث أن شركة غازبروم الروسية العملاقة تسعى من أجل السيطرة على الشركات الغربية بحكم الواقع وذلك عن طريق استثمار بلايين الدولارات فيها، يجدر بدول الإتحاد الأوروبي أن تصبح أكثر نشاطا وأكثر إصرارا وأكثر توحدا في السعي من أجل تحقيق مصالحها ومصالح أعضائها في مجال الطاقة.

**سادسا:** إن توفر إمدادات الطاقة بصورة مستمرة وموثوق بها وبأسعار مقبولة يعتبر من الأمور المهمة لأمن أوروبا ورخائها، لأن الطاقة يمكن استخدامها كسلاح سياسي مثلما فعلت

روسيا من خلال قطع إمداداتها الغازية إلى أوكرانيا 2006 ، حيث أن أوروبا تعتمد كثيرا في الحصول على احتياجاتها من الطاقة على دول غير مستقرة ودول غير ديمقراطية، ما يبين أنه وعلى الرغم من أن هناك اتفاق عريض على كل هذه الأمور، إلا أنه لا يوجد توافق في الآراء على كيفية التعامل معها .

**سابعاً:** يعمد الإتحاد الأوروبي معالجة المشكلة الرئيسية المتعلقة بتأمين بالطاقة من خلال التصدي لإستراتيجية فرق تسد الآخذة في الظهور والتي تتعلق بإمدادات الغاز، حيث ينبغي أن تتوقف الدول الأعضاء في الإتحاد عن إتباع السياسات الأحادية في مجال الطاقة وتطبيق سياسة موحدة تبنى على التضامن فيما بين الدول الأعضاء والوحدة في الدفاع عن مصالح الإتحاد الأوروبي مع الشركاء الخارجيين ، لأن هذا التضامن هو الذي يساعد أوروبا على التكامل والرخاء على مدى السنين عاما القادمة.

**ثامناً:** يسعى الإتحاد الأوروبي تحديدا إلى اتباع إستراتيجية دبلوماسية تهدف إلى تعزيز التعاون مع كافة الدول المنتجة للطاقة والدول المستهلكة لها ودول عبورها، كما ينبغي في نفس الوقت العمل على إيجاد قطاع طاقة مشترك يتمتع بالانفتاح والشفافية والاستقرار ويبني على سياسة المعاملة بالمثل. في الواقع يمكن القول أن الجوانب الداخلية والخارجية لسياسة الطاقة متداخلة إلى حد كبير ، لا يمكن لأوروبا أن تضع سياسة خارجية جيدة دون تحقيق الحد الأدنى من التجانس فيما بين سياسات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتدفقات الطاقة والاتصالات الداخلية والبنية الأساسية والاستثمارات، والمزيد من التقدم نحو سوق الطاقة الموحد. فمن الضروري إدراج أحكام قوية في المعاهدات بهدف إصلاح مؤسسات الإتحاد الأوروبي لضمان توفر القدرة على التفاوض بشأن إطار أمن الطاقة مع الدول الأخرى على سبيل المثال: ينبغي أن تشمل كافة اتفاقيات الطاقة التي يبرمها الإتحاد الأوروبي في المستقبل على عبارة أمن الطاقة التي تحدد صراحة مدونة السلوك والإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حالة قطع الإمدادات. والعمل استبدال النزعة الأحادية في مجال الطاقة التي تتبعها حاليا بسياسة مشتركة جديدة تبنى على التضامن.

أما العنصر الأساسي في هذا، فإنه يتمثل في إجراء مشاورات جادة فيما بين الدول الأعضاء حول القرارات الإستراتيجية التي من شأنها أن تؤثر على شركاء الاتحاد الأوروبي.

لقد كان مبدأ التضامن مفقودا عندما تم اتخاذ قرار بناء خط أنابيب بحر البلطيق لكي يربط روسيا وألمانيا مباشرة ، وهذا ما يؤدي إلى احتمال العواقب البيئية السلبية لهذا الخط الذي يشكل شاغلا كبيرا لدى كافة مواطني منطقة البلطيق،

**تاسعا:** إن بناء إستراتيجية أمن أوروبية مشتركة لا يعني منع اختيار الدول الأعضاء في اختيار سياستها الداخلية في مجال الطاقة كل على حدى ، لكن أمن الطاقة الجماعي يتطلب زيادة قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة التحديات الخارجية في هذا المجال ، ولكي يتحقق ذلك هناك حاجة إلى اتفاقيات وأدوات جيدة ، وهذا من خلال استحداث منصب الممثل الخاص لسياسة الطاقة الخارجية الذي يعمل على تسهيل عملية تنسيق كافة السياسات المتعلقة بالجوانب الخارجية لأمن الطاقة، فمثل هذا المنصب يستعمل تحت سلطة الممثل الأعلى للسياسة الخارجية بموجب معاهدة الإصلاح الجديدة نائبا لرئيس المفوضية الأوروبية وسوف يعزز التعاون داخل الاتحاد الأوروبي . كما يمكن لوضع خريطة طريق جديدة محددة نحو سياسة خارجية مشتركة حول الطاقة أن توضح الأهداف قصيرة المدى والأهداف المتوسطة وطويلة المدى إلى جانب تحديد إطار زمني واضح بتنفيذها. إن معاهدة ميثاق الطاقة الحالية الذي يتضمن بروتوكول المرور ينبغي أن يظل حجر الزاوية لسياسة أمن الطاقة الأوروبية، كما ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يصر على ضرورة مصادقة روسيا عليها والالتزام بينها. إن التهديدات المشتركة لأمن الطاقة للإتحاد الأوروبي تتطلب ردا مشتركا ووضع وسائل تأمين مستقبل الطاقة وتجديد روح التكامل الأوروبي وإعطائه قوة دفع جديدة كلاعب عالمي. لقد أثبتت أزمت سوق الطاقة كم هي خطيرة وضعية البلدان المستوردة لها ، سيما ارتباطها الزائد بمورد طاقي واحد (النفط)، إذ أصبحت هذه الدول تسعى إلى تنويع مصادر وموارد تموينها من العنصر الحيوي.

**عاشرا:** أصبحت الجزائر تقع في صلب إستراتيجية التنويع الطاقوي التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، وأضحت مصدرا مهما لضمان أمن التموين، خاصة فيما يتعلق بالغاز الطبيعي

الذي يشكل وقود الغد. هذه الوضعية يجب أن تستغلها الجزائر في مجال استقطاب الاستثمارات الأوروبية المباشرة، وتضييق الفجوة التنموية بين ضفتي المتوسط.

# قائمة المراجع

## أولاً: الكتب باللغة العربية

- (1): إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، بيروت، المؤسسة العربية للأبحاث، ط1، 1979.
- (2): جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- (3): جيل برتان، الاستثمار الدولي ، ترجمة: صبري مقلد، بيروت، منشورات عويدات ط1982، 2.
- (4): جون بيلس ، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- (5): جوزيف س. ناي الابن ، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ، ترجمة: أحمد أمين الجميل وماجدي كامل، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمي ، ط1، 1997.
- (6): جوزيف ناي وجون دوناهيو، الحكم في عالم يتوجه نحو العولمة، ترجمة: محمد الشريف الطرح، القاهرة ، العبيكان، 2002.
- (7): جيفري سترن، تركيبة المجتمع الدولي، مقدمة الدراسة العلاقات الدولية ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي المركز، 2004.
- (8): هربت برلون، نطاق التهديد غير العسكري، من كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: فادي حمود وآخرون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- (9): حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- (10): مايكل تانزر، التسابق على الطاقة: الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات، ترجمة: حسين رينة، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1989.
- (11): مارتن غريفيش و آخرون ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج، دبي، 2008.
- (12): محمد الملي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي في الأمن القومي الغربي ، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1996.
- (13): ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، القاهرة 1985.
- (14): سامي عفيفي، الاقتصاد المصري بين الواقع و الطموح، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998.
- (15): سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 2001.
- (16): سعيد النجار ، نحو إستراتيجية قومية لإصلاح الاقتصاد، الإسكندرية ، دار الشروق، 1991.

- (17): عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
- (18): عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- (19): عبد السلام بلعيد ، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، الجزائر، دار بوشان، 1990.
- (20): عبد الفتاح رشدان ، العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.
- (21): عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، بيروت، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998.
- (22): صالح محمد الختلان، الصراع على بحر قزوين دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس ، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، 2000.
- (23): راشد البراوي ، ثورة البترول في إفريقيا، القاهرة، دار النهضة العربية، 1962.
- (24): الرشيد أحمد و آخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والإقتصادية والإستراتيجية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2003.
- (25): تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، 1985.

## ثانيا: الدوريات والمجلات

- (1): أحمد ثابت، "الأمن القومي العربي ، أبعاده ومتطلباته"، مجلة المستقبل العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 196، جويلية 1995.
- (2): جمال عمر، "طريق الحرير الجديد: لما ذهبت أمريكا إلى أفغانستان؟" مجلة وجهات النظر، العدد 38، مارس 2002.
- (3): حسن أبو طالب، "التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 123، جانفي 1996.
- (4): حسين الحاج علي أحمد، "حرب أفغانستان: التحول من الجيوإستراتيجي إلى الجيوثقافي"، في أحمد بيضون وآخرون: "العرب والعالم بعد 11 سبتمبر"، سلسلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 23، 2002.
- (5): الطيب البكوش، "الترباط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، عدد 10، جوان 2003.
- (6): لورا ولاس، "الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار" مجلة التحويل والتنمية، المجلد 29، العدد 1، مارس 1992.

(7): محمد الأطرش، "المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 210، أوت، 1996.

(8): محمد حابيلي، "الاقتصاد الجزائري : تبعية متزايدة لقطاع المحروقات"، مجلة الإصلاح الإقتصادي، العدد 20، الجزائر 2008.

(9): محمد علي حلاوة ، " مجلة أخبار النفط والصناعة"، العدد 343، أبريل، 1999.

(10): محمد الرميحي، "النفط و العلاقات الدولية ، وجهة نظرية عربية". عالم المعرفة، الكويت، العدد 52، 1982.

(11): مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 163، جانفي 2006.

(12): "مجلة قضايا عربية"، العدد الرابع، السنة السابعة، بغداد، العراق، 1980.

(13): "الصدمة الإيجابية"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص بالجزائر، بيروت، الشركة العربية للصحافة و النشر و الإعلام، نوفمبر 1999.

## ثالثا: رسائل الدكتوراه:

(1): هاشم جمال ، " أسواق المحروقات العالمية و إنعكاساتها علي سياسة التنمية و الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"، ( أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، أطروحة غير منشورة، جامعة الجزائر ، 1996 – 1997).

## الماجستير

(1): العايب خير الدين ، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 1995).

(2): رداق طارق ، "الإتحاد الأوروبي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2002).

## رابعاً: الملتقيات

(1): بدعية عبد الله ، " الشروط الضرورية الواج توفرها لإنجاح الشراكة الاقتصادية"، مداخلة ألقيت في ملتقى: "الجزائر والشراكة الأجنبية"، الجزائر، 1999.

(2): حمدوش رياض، " تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع و آفاق"، جامعة منتوري – قسنطينة- قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.

(3): قويدري محمد، " أثر الشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الإقتصادي"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الإقتصادية العالمية، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2001.

## خامسا: التقارير

(1): المجموعة الإحصائية السنوية، نشرة 1991، رقم 15، الديوان الوطني للإحصائيات 1991.

(2): المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني من سنة 1999، الدورة الخامسة عشر.

(3): سوناطراك ، التقرير السنوي 2007.

(4): منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية، الكويت، الصفاة، 2009.

(5): منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي الـ 25، 1998

## سادسا: الجرائد باللغة العربية

(1): حرب مروان ، " أوروبا تعيش أزمة الغاز.....الحرب الصامتة"، بانوراما للصحافة، الثلاثاء 31 جويلية، 2007.

## الجرائد باللغة الأجنبية:

(1): Saakashvili, Mikheil, The Path to Energy Security, The Washington Post, 9 January, 2006.

## سابعا: القواميس والمعاجم

(1): هيثم اللمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي- فرنسي أنجليزي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر التوزيع، 2005.

- (1) : Aalto, Pami , European Perspectives for Managing Dependence. In Russian Energy Power and Foreign Relations: Implications to Conflict and Cooperation , ed. J.Perovic, R.Orttung and A.Wenger, London and New York, Routledge.2009.
- (2) : Aalto, Pami, and Westphal, Kirsten, Introduction. In The EU-Russian Energy Dialogue: Europe's Future Energy Security , ed, Pami Aalto 2007, Aldershot, Ashgate
- (3) : Buzan Barry, Weaver O.DE Wilde,J , Security : a New Framework for Analysts ,London 1998.
- (4) : Buzan B ,People, States and Fear ,and Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era, Harvester, Wheatsheaf, 2<sup>nd</sup> ed, 1991.
- (5) : Buzan Barry , From International to World Society , Cambridge University Press, 2004
- (6) : Barton Barry et al , Energy Security :Managing Risk in a Dynamic Legal and Regulatory Environment ,Oxford university press, 2004.
- (7) : Belaid Abdessalem , Le Gaz Algérien, Stratégies et en Jeux , Alger, Bouchene,1989.
- (8) : Belgrave, R , Western Europe's Energy Security to 2000 , Aldershob ,Gower 1987.
- (9) : De Wild.J , Security Levelled out : the Dominance of the Local and the Regional, in Dunay ,P.Kardos.G.Williams. A , New Forms of Security Views From Central, Eastern and Western Europe, Dart mouth ,1995.
- (10) : Ener Bulletin, Energy Economic research, Italia,1991.
- (11): Hedley, Bull, The Anarchical Society A Study of World Politics, New York, 3rd ed, Palgrave,1997
- (12) : James N.Rosenau, The United Nations in a Turbulent World , London, Lynne, Rienner publishers,1992.

- (13) : Jean Jaques Roche, Charles-Philippe David, Théories de la Sécurité : Définition, Approches et Concept de la Sécurité Internationale, Paris , édition Montchrestien 2002.
- (14) : John Baylis and Steve Smith, Globalization of World Politics , New York , 2<sup>nd</sup> ed, Oxford University Press, ,2001.
- (15) : John Burton, Global Conflicts , Wheat Sheat books, Brighton, 1984.
- (16) : Kmar KHACHATryan , Le Role des Energies Renouvelables de la Politique de l'Union Europeenne, Institut Europeenne des Hautes Etudes Internationales, 2007.
- (17): Matlary,J.H , The Development of Energy Policy in the European union , Energy Policy in the European Union, Hampshire, Macmillan,1997.
- (18) : Matlary,J.H , The Role of Member Governments and Interests Groups,Energy policy in the European Union , Hampshire, macmillan, 1997.
- (19): Marek Newman , Energy as the Defining Component in the EU- Russian Relation after the Eastern European Union of Enlargement, Netherland, University of Groningen, 2008.
- (20): Paul .J.Saunders , Russian Energy and European Security, Transatlantic Dialogue, Washington,The Nixon center,2008.
- (21): Parvizi Anineh , The Great Middle East in Global Politics,Social Science Perspectives on the Changing Geography of World Politic, Internation Studies,2008.
- (22): Petter Hough, Understanding global Security , London, routledge,1ed,2004.
- (23) : Savante E. cornell, ANNA Johnson et (al) , The Wider Black Sea Region : An Energin Hub in European Security , Sweeden, Uppsala university, 2003.
- (24) : Vladimir, Jenicek.V.Krepl, Energy and the European union , Faculty of International Relations, University of Economics, Prague, Czech Republic, 2009.
- (25): Waltz.K , Theory of International Politics , New York, ed.Random House, 1979.

(26) : Watson, Adam, *Diplomacy In Dilemmas of World Politics* , International Issues in a Changing World ,New York, Oxford University Press, 1992.

## Périodiques et magazines

(1) : Aouidef AMMAR, « l'Accord D'association avec l'Union Européenne », Revenu mutation, n° 18, Decembre 1996

(2) : A.Magno Francisco, « Environemental security in the China sea, security dialogue »,vol 28,n°1,1997.

(3): Beylis Andrei , « New Dimensions of Energy Security of the Enlarging EU and their Impact on Relations with Russia », European Integration, Issue25,N°01, 2003.

(4) : Closom Stacy , « Energy Security of the European Union »,CSC Analyses in Security policy, vol 3, n°36,june2008.

(5) : Dempsay, Judy , « EU urges an energy pact with Russians – But Poland objects and Offers Plan that Excludes Moscow », International Herald Tribune, 9.3.2006

(6) : Gawdat Bahgat, « Europe's Energy Security : Challenges and Opportunities », International affair, vol 82 , n° 5, 2006.

(7): Grafstren.R, « What Rational Political Actors can Expect »,Journal for theoritical politics,vol 14 n° 02, 2002.

(8) : J. Cleveland Culter, « Encuclopedia of energy », ph-s, vol 5, Elsevien academic press, 2011.

(9) : Jean Marie Chevalier , « Security of Energy Supply for the European Union »,European Review of Energy Market,Vol 1,N°3,November2006.

(10) : John Roberts, « What Role can Eurasion gas play in Europe? »,Energy Economist, n°266, Dec 2003.

(11): José Manuel Baroso, « The Security of Europ's Energy Suplly.Continious adaptation »,In Security of Energy Supply in Europe: the European files, n°22, Paris, May-June2011.

(12) : Koch Christian , « A ten point plan for better GCC-EU Relations »,Gulf Monitor, vol 2, n° 4, July 2003.

- (13): Magazine l'actuel, Janvier 1992.
- (14) : Magazine L'actuel n° 5 , Mars – Avril 1992.
- (15) : Market, CEPS Working Document No 278/ Brussels ,November 2007.
- (16) : Monaghan. A, « Russia oil and EU Energy Security », Russian Series, vol 5,n°65,November 2005.
- (17) : Schuett. R, « Eu- Russian Relations : Interests and Values – a European Perspective », carnegie papers, n° 54, Washington.2004.
- (18) : Sonatrach la revue, n° 06, Mai 1997.
- (19) : Sonatrach la revue, n° 07, juillet 1997
- (20) : Talahitei Fatiha « Le Partenariat Euro-Méditerranéenne, vu du sud », Revue le monde Arabe ( Maghreb- Machrek), n° 153,Juillet-Septembre 1996
- (21) : Thomas Gomart , « Les Trois Enjeux du Partenariat entre l'Union Européenne et la Russie », Politique Etrangère, n°2, été 2004,
- (22): Tusicismy Andrey, « Security Communities and their values,Talaring Masses Seriously», International political science Review, 2007.
- (23) : Umbach, F, « Towards a European Energy Policy? », foreign policy in dialogue, vol 8 n° 20, 2007.
- (24): Youngs, Richard, « Europe's External Energy Policy: Between Geopolitics and the Market », CEPS Working Document, No278/November 2007.

### RAPPORTS et conférence:

- (1) : European Commission , « Europe's Energy Position, Markets and Supply », Annual Report,working document,2009.
- (2) : Egenhofer,C.legge,T , « Security of Energy Supply, A question for Policy or the Market? », CEPS Task Force Repport, Brussel, 2001.
- (3): Le journal liberté Economie, 12 Mars, 1999.
- (4) : Mahrez Hady Seyd , « Développement Industriel de l'Algérie. L'Industrie , Presanteurs et Réformes » , l'm Forum des Chefs d'Entreprises : Quel Développement pour l'Algérie.19-20 Janvier, 2002.
- (5) : Marelli L.V , « European Union's Energy Security Challenges » , CRS Repport for congress ,congressional Research service , 2006. .

(6) : Peterson, Barbara, Tarnquist et (al) : « Energy Security in Europe », proceeding from the conference , CFE Conferences Papers. Series n°2, Center for European studies at Lund University, Sweden, 2008.

(7) : pétrole et gaz Arabe, n° 550, 1991.

(8) : Pétrole et gaz Arabe, n° 547, 1992.

(9) : pétrole et gaz Arabe, n° 548, 1992.

(10) : pétrole et gaz Arabe, n° 563, 1992.

(11) : Pétrole et gaz Arabe, n° 568, 1992.

(12) : Sonatrach , Rapport Annuel 1991.

(13) : Sonatrach, Rapport Annuel 1996.

(14) : Sonatrach, Rapport Annuel 1999.

(15) : Sonatrach, Rapport Annuel 2000.

(16) : Sonatrach rapporte et remplit ses objectifs, pourquoi la privatiser », n° 2975 du marché tropicaux et méditerranéens 15/11/2002.

## **DOCUMENTS :**

(1) : Ariana Checchi, Anso Behrens, c. Egenbrofer, « Long-Term Energy Security Risks for Europe , A Sector – Specific Approach », CEPS, working Document, n°309, January 2009.

(2) : European commission , Green paper , « Towards a European Strategies for the Security of Energy Supply », Brussels, 2001

(3) : European Commission, Directorate General for Energy and Transport , « Energy Infrastructures Increasing the Security of Supply in the Union », Brussel, 2003.

(4) : European commission, « priority Internconnection plan », Brussel, 2007.

(5) : European commission, Directorate General for Energy and transport , « European Energy Infrastructure Fighting Congestion and Building Links », Luxemburg, 2002.

(6) : European commission , « An Energy Policy for Europe », Brussel, 2007.

(7): Ernest , wyciszkwicz , « EU External Energy Policy- Between Market and Strategic Interest », pism strategic files, The Polish Institute of International Affairs, January 2008.

(8): Egenhofer christian. Leonid Grigorien et (al) , « European Energy Security what should it mean ?what to do ? » ,ESF working paper,n°23, oct 2006.

(9) : European Neighbourhood and partnership instrument, « Algerie Strategic Paper », Indicative program 2007-2010.

(10): Sergey seliverstov ,« Energy security of Russia and EU :current legal problems » ,Gouvernance Européenne et Géopolitique de l'Energie,Note de l'IFRI,2009

(11) : Market Observatory for Energy ,« Country file Algerie », October 2009.

(12): Piebalgs. A, « Nabucco Pipeline – Searching for Alternative Routes for our Gas Supply »,2006.

(13) : Moradi .M , « Caspian Pipeline Politics and Iran- ; EU Relation »,UNISCI Discussion papers, Institute for Political and International Studies( IPIS), TEHRAN 2006.

(14) : New social Europ,« Security Energy Supply and Smart Green Growth », a New Social Energy, 7th PES, Congress,7-8 Dec, 2006.

(15): Institut Français du Pétrole ,« Face à une Demande Pétrolière en Croissance, les Réserves de Pétrole Peuvent-Elle Suivre ? »,in pétrole et Gaz Arabes, n-01,2006,

(16) :Stefan Lech.Tembohmer,Adrian perrels et [al] , « Security of Energy supply, the Potential and Reserves of Various Energy sources, Technologies, Furthering.self-Reliance and Impact of Policy Decisions », Policy Departement Economic an Scientific Policy,European Parlement,2006.

## مواقع الأنترنت:

1/ بن فيصل الحجي انس، "امن الطاقة...وسوق الاسهم ... ودور السعودية" على الموقع:

<http://www.alektisadiah.com/article.php?do=chow&id=1885>

2/ دوتشيه فيله، "الإتحاد الأوروبي يبحث عن بدائل للخروج من تبعية الغاز الروسي"

[http://www.siroline.org/alabwab/edare 20% eqtesad \(27\)/35.htm](http://www.siroline.org/alabwab/edare%20%20eqtesad%20(27)/35.htm)

3/ يامامواراتاكايوكي، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاع

<http://www.geocities.com/aidel.zeggagh/Secpt.html>

4/ زكريا حسين، "الأمن القومي"، على الموقع:

<http://www.islamonline.net/arabic/mafahaem/2000/11/article>

[2.shTML](#)

5/ زقاع عادل، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، برنامج بحث في الأمن المجتمعي

<http://www.geoplitics.com/Adel.Zeggagh/link.html>

6/ "الغاز الطبيعي... الورقة الرابعة في يد الجزائر"،

[http://alseyassi.com/ar/ % D9%85% D9 %84 D9%81/5619-2010-05-01-1465](http://alseyassi.com/ar/%D9%85%D9%84%D9%81/5619-2010-05-01-1465)

7/ شبكة الأخبار الأمريكية (CNN) [ أزمة " غازبروم" تتصاعد مجددا لتثير مخاوف أوروبية ] على

الموقع: <http://Arabic.CNN.com/2007/business/12/21/Russia.gas/index.htm>

8/ Abbassi Nadia, « Energy Security and Europe » [http://www.org.pk/old-site/ss\\_details php ?dataId=486/2011/6/4](http://www.org.pk/old-site/ss_details.php?dataId=486/2011/6/4)

9/ Annette Junemann, « Euro-Mediterranean Relations after 11 Septeber, Franck Cass, », London 2004. from [www.Gegapedia.org](http://www.Gegapedia.org)

10/ Andrei. V.Belyi , « Energy Security in International Relation( IR) Theory », at :

[www.hse.ru/data/339/636/1233/ReaderforLecturesOnEnergySecurity.doc](http://www.hse.ru/data/339/636/1233/ReaderforLecturesOnEnergySecurity.doc).

11/ European Commssion , « Green Energy », at :[http://ec.Europa.eu/energy/green-paper-energy/doc/2006\\_03\\_08\\_factsheeb\\_en.pdf](http://ec.Europa.eu/energy/green-paper-energy/doc/2006_03_08_factsheeb_en.pdf) .

12/ European Commisssion , « Energy of Transport in Figures,2006, part 2» [EC.Europa.eu/dgs/energy\\_transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006\\_energy\\_eu.pdf](http://EC.Europa.eu/dgs/energy_transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006_energy_eu.pdf).

13/ European Commission, « Regional Co-operation »,at :

[http://ec.europa.eu/external\\_relations/euromed/conf/sect/energy.htm](http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/conf/sect/energy.htm)

14/ European Commission , “ Energy of Transport in figures,2006, part 2”  
available at:

[EC.europa.eu/dgs/energy\\_transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006\\_energy\\_eu.pdf](http://ec.europa.eu/dgs/energy_transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006_energy_eu.pdf)

15/« Energy Trends, European Union », available at:

[http://www.globalchange.umd.edu/energytrends/eu/3/.](http://www.globalchange.umd.edu/energytrends/eu/3/)

16/« Energy Statistics in European Union », at :

[http://ec.europa.eu/eu/dgs/energy\\_transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006\\_energy\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/eu/dgs/energy_transport/figures/pocketbook/doc/2006/2006_energy_en.pdf)

17/ Gal Luft, « Energy security challenges For the 21 Century », at :

[http://www.freeeurope.org/press/2007/coverage/Euroactive\\_energy\\_spring\\_070307.pdf](http://www.freeeurope.org/press/2007/coverage/Euroactive_energy_spring_070307.pdf)

18/« Gasprom, today Russia tomorrow the World »,at :

<http://www.globalresearch.ca/index.php?contesct=va&aid=439>

19/ IEA Clean coal centre , « Coal in an England European Union », June 2004 :Available at :

[http://www.tea-coal.org.UK/publishon/system/component\\_view\\_asp?logDOCID=8143.](http://www.tea-coal.org.UK/publishon/system/component_view_asp?logDOCID=8143)

20/ IEA Clean coal centre , Coal in an England European Union, June 2004 :Available .at, [http://www.tea-coal.org.UK/publishon/system/component\\_view\\_asp?logDOCID=8143.](http://www.tea-coal.org.UK/publishon/system/component_view_asp?logDOCID=8143)

21/ Khader Bechara , « Quelle Sécurité Energetique pour l’EU? Le cas du Pétrole et du Gaz », [www.strategicsinternational.com/10\\_09.pdf](http://www.strategicsinternational.com/10_09.pdf).

22/ « NETHERLANDS Energy Mix Fact Sheet » ,at,

[http:// ec.europa.eu/energy/energy\\_policy/doc/factsheets/mix/mix\\_nl\)en.pdf](http://ec.europa.eu/energy/energy_policy/doc/factsheets/mix/mix_nl)en.pdf).

23/ The Global Resource On The Clean Use Of Coal », Available at :

<http://www.iea-coal.org.UK/site/ilacoal/reportdetails?log.DOCID=8067>

24/ Zeynou Baran, « EU Energy Security: time to End Russian Leverage », Available at: [www.twq.com/07autumn/.../07autumn\\_baran.pdf](http://www.twq.com/07autumn/.../07autumn_baran.pdf)

25/ <http://www.eni.it/eni/internal.do?RID=@2x Vae 7% co? X oixdcmwopk & Gat ID=1073759905 & cut Type ID= 1005& porta IID= o & long = en.>

26/ [www.eustatistics.gov.uk/download.asp?aspects%20of%20the%20natural%20gas%20economy%20in%2005tcm.90-38033.pdf](http://www.eustatistics.gov.uk/download.asp?aspects%20of%20the%20natural%20gas%20economy%20in%2005tcm.90-38033.pdf)

الفقه برس

الصفحة	الموضوعات
01	مقدمة
08	الفصل الأول: مفهوم الأمن وتطوره في نظرية العلاقات الدولية
09	المبحث الأول: ماهية الأمن: خصائصه أبعاده ومستوياته
10	المطلب الأول: مفهوم الأمن
16	المطلب الثاني: خصائص الأمن و أبعاده
23	المطلب الثالث: المستويات المتعددة للأمن
27	المبحث الثاني: الأمن حسب منظورات العلاقات الدولية
28	المطلب الأول: الأمن حسب النظريات التقليدية الكلاسيكية (المدرسة الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة)
32	المطلب الثاني: الأمن حسب المدرسة الليبرالية و البنائية
37	المطلب الثالث: المنظور النقدي للأمن
41	المبحث الثالث: ديناميكيات أمن الطاقة الأوروبي
42	المطلب الأول : ماهية الأمن الطاقوي
46	المطلب الثاني: مركب أمن الطاقة في إطار الإقليمية الأمنية
51	المطلب الثالث: نموذج مجتمع أمن الطاقة ودبلوماسية الطاقة
55	الفصل الثاني: الأمن الطاقوي الأوروبي بين التحديات و الفرص
56	المبحث الأول: الطاقة في الإتحاد الأوروبي
58	المطلب الأول: الخلفية التاريخية للطاقة في الإتحاد الأوروبي
63	المطلب الثاني: الوضعية الطاقوية للإتحاد الأوروبي
77	المطلب الثالث: أخطار أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي

- 83 **المبحث الثاني: تحديات أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي**
- 84 **المطلب الأول: نقص الإنتاج المحلي للطاقة و التبعية العالمية للخارج**
- 88 **المطلب الثاني: موثوقية موردي الطاقة و مشاكل البنية التحتية للإتحاد الأوروبي**
- 91 **المطلب الثالث: تحدي العلاقة مع روسيا و غياب سياسة طاقوية أوروبية مشتركة**
- 95 **المبحث الثالث: الإستراتيجية الأوروبية في تأمين إمداداتها الطاقوية**
- 96 **المطلب الأول: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي الطاقوية على المستوى المحلي**
- 107 **المطلب الثاني: بناء و عقد حوارات مع الدول المنتجة**
- 111 **المطلب الثالث: منطقة قروين: المفتاح لضمان أمن الطاقة الأوروبي**
- 123 **الفصل الثالث: الشراكة الأورو جزائرية**
- 124 **المبحث الأول: واقع الشراكة الأورو جزائرية**
- 125 **المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية والمقومات الأساسية المساعدة على قيامها**
- 136 **المطلب الثاني: خصوصيات الاقتصاد الجزائري**
- 148 **المطلب الثالث: الإستراتيجية الجزائرية في تأمين إمداد الطاقة للإتحاد الأوروبي**
- 155 **المبحث الثاني: المحروقات في معادلة علاقات الجزائر مع الدول المحورية الأوروبية**
- 156 **المطلب الأول: النفط و دوره في رسم حجم العلاقات الأورو جزائرية**
- 159 **المطلب الثاني: مكانة الغاز الطبيعي كمورد جديد في العلاقات الجزائرية الفرنسية**
- 165 **المطلب الثالث: دور الغاز في العلاقات الجزائرية الإيطالية**
- 171 **المطلب الرابع: الغاز الطبيعي و دوره في العلاقات الجزائرية الألمانية**
- 177 **المبحث الثالث: آثار الشراكة على قطاع المحروقات**

178	المطلب الأول: أثر الشراكة على إنتاج المحروقات
181	المطلب الثاني: أثر الشراكة على عائدات الصادرات البترولية
183	المطلب الثالث: أثر الشراكة على التكنولوجيا و الموارد البشرية (العمالة)
187	<b>الخاتمة</b>
192	<b>قائمة المراجع</b>
206	<b>فهرس المواضيع والجداول</b>
	<b>فهرس الجداول</b>
137	جدول يبين أهم إحتياجات المحروقات في العالم
141	جدول يبين إنتاج الجزائر من المحروقات من 1988-1990
144	جدول يبين تطور إحتياجات الغاز الطبيعي من 2002-2007
145	جدول يبين تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر من 2002-2007
146	جدول يبين إجمالي إنتاج غاز البترول المسال من 2002-2007
158	جدول يبين مجمعات و معامل الغاز الطبيعي و طاقتها التصميمية في الجزائر
173	جدول يبين صادرات الجزائر من النفط إلى الدول الأوروبية من 1973-1978
178	جدول يبين حجم التجارة الدولية للغاز المميع ( $10^9$ م <sup>3</sup> ) و حصة الجزائر فيها من 1980-1991
179	جدول يبين تطور إنتاج البترول الخام بالجزائر من 1992-1998
181	جدول يبين تطور إنتاج البترول الخام بالجزائر ما بين 1992-1998 جدول يبين
183	جدول يبين تطورات قدرات الإنتاج في قطاع المحروقات الجزائري من 1998- 2003
184	جدول يبين عائدات الصادرات البترولية في الجزائر من 1992 – 2002
185	جدول يبين عدد الآبار الاستكشافية والتطويرية المحفورة في الجزائر من سنة 1992 إلى 2002